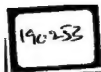




آمارات و کتابخانه تهران

۲۷۰



منطق التلویحات

تألیف

الشیخ شهاب الدین نجی بن حبیب السهروردی

حققه و قلم له

الدكتور علي اكبر فياض

الاستاذ بجامعة تهران

ف
۱۹۰۵

س - م

طبعة جامعة تهران

۱۳۳۲ - ۱۳۵۵

OSMANIA UNIVERSITY LIBRARY

Call No.

۱۶۰

Accession No.

۳۵۸۹

Author

السروردي، شهاب الدين بن حش

Title

منطق التلويحات ۱۶۵۵

This book should be returned on or before the date last marked below.

الدكتور علي اكبر قياض

الاستاذ بجامعة تهران

طبعة جامعة تهران

۱۳۳۴ - ۱۹۵۵

بها: ۳۰ ریال

بسم الله الرحمن الرحيم ، بك ثقتي يا رباني

السبحات الجلالتك اللهم يا قيوم افض علينا من عظام بركاتك ويسر لنا العروج الى عروش قدسياتك و اهلنا لاستشراف سنا سرادقاتك و صل على المصطفين من عبادك لرسالاتك و خصّ محمد^٢ و آله بافضل تحياتك و هبّ لنا من امرنا رشداً .
هذه رفاقي^٣ تلويحات على اصول من الحكمة آتية على العلوم الثلاثة على ترتيبها بالغة في الایجاز و على الله قصد السبيل .

العلم الاول المنطقي^٤ و فيه ستة مراد

المرصد الاول نذكر فيه ايساغوجي و هو يشمل على عشر^٥ تلويحات

التلويح الاول في غرض المنطق

اعلم ان العلم اما تصوّر و هو حصول صورة الشئ في العقل و اما تصديق و هو الحكم على تصورات اما بنفي او اثبات ، و لا تصديق الا على تصورين فصاعداً .

وكل منهما ينقسم الى فطري و غير فطري ، فالاول كتصور مفهوم الشئ و الوجود و ثانيه كتصور العقل و الملك ، و قسما التصديق كحكيك^٦ بان الكل اعظم من الجزء و ان العالم ممكن الوجود . و غير الفطري يقتض بالفكر و نغني بالفكر ههنا اجماع الانسان على الانتقال من علمه الحاصل الى علمه^٧ المستحصل .

(١) خ : السبحان (٢) ع : خ م خصص (٣) خ : وفاني . ولا يوجد في خ

(٤) لا يوجد في خ « المنطق و » (٥) لا يوجد في خ « عشر » (٦) خ و م :

كحكيك (٧) لا يوجد « علمه » في خ و ع .

و العادم لكل العلوم و واجده^١ لا يتفكر بل من حصل له و استحصل به ، فلا بد من معلوم ليوصل الى المجهول لا كما اتفق بل مع ترتيب يتأدى هو^٢ به الى المجهول ، و ينزل^٣ المعلوم من الفكر منزلة المادة و الترتيب منزلة الصورة ، و صلاح الفكر بصلاحيهما و فساده بفسادهما او قساد احدهما . و كل من هذين اعنى المادة والصورة منه تام و ناقص و باطل يشبه التام ، و الفطرة البشرية لا تفى بالتمييز بين^٤ هذه الاحوال و الا ما وقع الهرج بين العقلاء الا ان يؤيد ابن^٥ البشر بروح^٦ قدسى يريه الشئى كما هو^٧ فاحتجنا الى آلة ميزه للخطا من الصواب ، فالمنطق علم يتعلم فيه اصناف ترتيب الانتقال الموصل و ما يقع فيه ذلك مستقيماً^٨ و مالا يقع فيه . و المجهول يحنوحنو المعلوم فى القسين . و كل واحد من مجهول القسين لابد له من معلوم مرتب يناسبه ، و غير الفطرى لولا نهايته^٩ الى الفطرى لما حصل مستحصل . فالتصورات الموصلة الى مثلهما سميت القول الشارح حداً كان او غيره ، و التصديقات الموصلة الى مثلهما حجة برهان كان او غيره . و القول الشارح و الحجة طريقا للعلوم^{١٠} . و قصارى امر المنطقى ان يعرف اجزاء الموصلين و تاليتهما^{١١} على الجهة المؤدية الى المطلوب فى كل واحد منهما ميئنا^{١٢} مراتب الصور و المواد . و لما كان المؤلف محتوجاً فى العين و الذهن الى تحقق المفردات^{١٣} وجب^{١٤} عليه النظر اولاً فى المفردات التى منها التاليف لا من جميع الوجوه بل من حيث صلوحها للتأليف . و الالفاظ الموازية للمعاني اغنى بحثها عن بحث المعانى^{١٥} لتجاوزها^{١٦} . و قدمت اجزاء الموصل

(١) خ و م : واجدها (٢) هو اى المعلوم به اى بذلك الترتيب ، شرح .

(٣) خ و م : تنزل (٤) ع : من (٥) خ و م : من البشر (٦) م : بروح منه قدسى (٧) ش : الاشياء كما هى (٨) ما يقع فيه الترتيب هو المواد و الانتقال المستقيم ما يؤدى الى المطلوب و غير المستقيم مالا يؤدى اليه ، شرح (٩) م : نهاية (١٠) ش : العلم (١١) ع : تاليهما (١٢) خ : م : ميئنا (١٣) خ : م : فوجب (١٤) خ : م : اعنى بحثها عين بحث المعانى (١٥) خ : لتجاوزها . وفى الشرح : اذا عرف اللفظ الكلى والجزئى عرف ذلك فى المعنى ايضا فهذا وامثاله هو المراد بالتجاوز هيئنا .

الى التصور عليه و قدم هو على اجزاء الحجة المتقدمة عليها لتقدم ما اليه ذلك على ما اليه هذا . و من الضروريات ما يُنبه عليها دون الحاجة الى معلوم و آلة و كثير من هذا العلم كذا ، و يبتنى عليه غيره فلا محتوج^١ الى قانون آخر ليتسلسل .

التلويح الثاني في دلالة اللفظ^٢ على المعنى

دلالة اللفظ اما ان يكون على المعنى الذى وضع بازائه و هى دلالة المطابقة ، او على جزء المطابق و يسمى دلالة التضمن ، او على رفيق لازم و يسمى دلالة الالتزام ، فان لفظ الانسان اذا دل بالمطابقة على الحيوان الناطق فقد دل بالتضمن على احدهما و بالالتزام على استبعاد الكتابة و ان لم يكن اسماً لهما^٣ . و العام كالحيوان لا دلالة له على الخاص كخصوص الانسانية لفقد الدلالات الثلاث .

التلويح الثالث في اللفظ المفرد و المركب

اللفظ اما ان يكون مفردا او مركبا ، و الاول هو لفظ لا يراد بجزءه الدلالة اصلا حين هو جزء^٤ كعيسى و الثانى هو الذى يراد بجزءه الدلالة على جزء من المعنى و يسمى قولاً كمبد الله اذا اريد به صفة العبودية لله ، و ان جعل اسماً فهو مفرد اذا لا جزء دال له .

و اللفظ المفرد اما ان يدل على معنى تام فى التعقل^٥ و لا يخلو ذلك اما ان يدل على معنى من غير دلالاته على زمان ذلك المعنى او يدل على معنى و زمانه و يسمى الاول اسماً ويرسم^٦ بانه لفظ مفرد يدل على معنى^٧ و لا يدل على زمانه^٨ كزيد و

- (١) خ م : فلا يحتاج (٢) خ : الالفاظ (٣) اى للجزء و اللازم ، شرح
(٤) ش : جزء (٥) ش : العقل (٦) ادرج المصنف فى التقسيم ذكر تعريفات
الاقسام و احكامها كما تبه عليه الشارح فحصل من ذلك التسواء فى كلامه كما لا يخفى
(٧) يجب ان يقيد بالتام و الا انتقض بالاداة ، شرح (٨) يجب تقييده بالمحصل من
الازمنة الثلاثة وكذا فى التقسيم ايضا يقيد به و الا انتقض بمثل الصبوح و النبوق فانهما
و ان دلا على الزمان لكنه غير محصل ، شرح .

الثاني كلمة ويرسم بانه لفظ مفرد يدل على معنى^١ موجود لشئى غير معين^٢ فى زمان معين من الثلاثة كلفظة « مشى » . وفى لغة العرب قد تتعذر^٣ الكلمات لعدم البساطة فان اكثرها مركبة من اسمين او اسم وحرف^٤ على ما يلزم من مذهبهم - واما ان يدل على معنى غير تام فى التعقل^٥ ويسمى اداة ، وتصلح للربط ، وتركيب بسائطها لا يفيد تصديقا ولا تركيبها^٦ مع احد قسيمها^٧ وحده . و « امس » وان دل على الزمان اسم لانه هو المعنى نفسه ولا دلالة^٨ على زمانه فيه . و « المتقدم » وان اشتل على زمان اسم^٩ اذ^{١٠} هو جزء المعنى لا خارج لحقه ، والمنفى فى الحد^{١١} ما وراء المعنى من^{١٢} الزمان .

والاسم منه محصل وهو المستقل^{١٣} بالدلالة دون اقتران حرف سلب به كالْبصير^{١٤} ، ومنه معدول وهو مجموع محصل وحرف سلب دل على خلاف معنى^{١٥} المحصل كالالبصير^{١٥} . والاسم منه قائم وهو الذى لم يلحقه ما يمنعه عن بعض إمكانات لواحقه ومنه مصرّف^{١٦} وهو الذى لحقه ذلك . والمركب منه تام وهو الذى كل من جزئيه تام^{١٧} ومنه ناقص وهو الذى احد جزئيه اداة .

التلويح الرابع فى اللفظ الكلى و الجزئى

الجزئى هو الذى نفس تصور معناه يمنع وقوع الشركة فيه^{١٨} كمفهوم زيد و

(١) يجب ان يقيد بالتام كما عرفت، شرح (٢) لاحاجة الى التقييد به بل لا يجوز ذلك لاحتمال ان يوجد فى بعض اللغات لفظ مفرد دال على معنى تام موجود لشئى معين فى زمان محصل من الثلاثة، شرح (٣) ع : يتعد (٤) الافعال المضارعة مركبة من اسمين او من اسم وحرف على مقتضى ما يلزم من مذهب اهل العربية ، شرح (٥) خ م ع : العقل (٦) م : تركيبا (٧) خ : اخذ قسما (٨) ع : دلالة له (٩) ش : او (١٠) اى الزمان المنفى فى تعريف الاسم هو الخارج عن المعنى لا الذى هو نفسه ولا الذى هو جزء منه ، شرح (١١) ش : فى (١٢) خ : المستقبل (١٣) خ : كالْبصير (١٤) ش : معنى المعنى المحصل (١٥) خ : كالالبصير (١٦) كالانسان بالالف واللام فان دخولها عليه معناه ما هو ممكن له كالتنوين مثلا، شرح (١٧) هذا على خلاف مصطلح النحاة فان المركب التام عندهم ما يحسن السكوت عليه، شرح (١٨) لا يوجد «فيه» فى ش .

الكلي هو الذي نفس تصور معناه لا يمنع وقوع الشركة فيه سواء وقعت الشركة فيه ^١ بالفعل كالانسان او بالقوة العدبية المانع كالعنقاء او يستنع لانع كالباري ، و لو كفى مفهومه لمنع ^٢ الشركة ما احوج ^٣ الى البرهان . والاضافة الى الجزئي لان منع الكلية كفرس بكر . وكل ما اشير اليه جزئي كهذا الانسان .

و الجزئي من حيث مفهومه كلي لا ما قيل عليه ذلك . و المشاركات في امر عام تسمى جزئية بالقياس اليه و ان كانت كلية كالانسان و الفرس الى الحيوان ، و هذا الاعتبار غير الاول و اعتبر بتخصيصه بالاضافة .

التلويح الخامس في نسبة الاسماء الى سمياتها

اعلم ان الاسم اى اللفظ اما ان يتكرر و يتحد المعنى كالاسد و الليث ويسى مترادفة ^٤ ، او يتكرر ان ويسى نحوه اسماء متباينة ، او يتحد الاسم و يتكرر المعنى فاما ان يكون الاشتراك في الاسم ليس لمعنى بته ^٥ ويسى مشتركا او يكون الاشتراك لمعنى مشترك غير مقصود باللفظ كان مشابهة كوقوع الفرس على الحيوان المشهور و على المنقوش او ملازمة - و يعتبر التشابه في الامر المشهور كالشجاعة للاسد لا المخفى كالبحر - و يسمى اسماء مجازية و متشابهة ، و ان ترك الوضع الاول يسمى منقولة ^٦ . او لمعنى مقصود باللفظ غير متساو في الكل كالوجود على القيوم والممكنات فانه على الاول اول و اولى و كالايش على الثلج و العاج ^٧ فانه على الاول اشد و اولى دون اولية ^٨ و يسمى متشككا ^٩ ، او لمعنى غير مختلف في السميات و يسمى متواطيا ^{١٠} كالانسان على جزئياته اذ لا اشد و اولى فيه ^{١١} .

(١) لا يوجد « فيه » في ٢ (٢) م ، بنع ٣ ش : لما احوج ، خ : ما احتج (ما احتيج ظ) (٤) خ : مرادفة . و العبارة لا تغلو من اشكال نحوي قتامل (٥) خ : لمعنى فيه ، ش : لمعنى مشترك بته (٦) كذا بالتأنيث ؛ (٧) ع : وعلى العاج (٨) ش خ م : الاولية (٩) ش : مشككة (١٠) خ : متواطيات (١١) ع : بته

و الاسم الواحد قد يقع بالاشتراك على واحد من جهتين كالاسود اذا سمي به شخص اسود^١ والجزمي على زيد لمفهوميته^٢. وقد يؤخذ المتباين^٣ مترادفا للاشتباه كالصارم والسيف. و الاسماء المشتقة ان تؤخذ للاشياء اسام من اسماء احوالها متغيرة بزيادة او نقصان و الا فهو اشتراك. و الكلبي اعم من المتواطى و المتشكك لخلوه عن شرطيهما.

التلويح السادس في الموضوع و المحمول

اذا قلنا ج هو ب فبج هو الموضوع و ب هو المحمول. و ليس معنى الحمل اتحاد حقيقتيهما اذ^٤ يكون حمل الشيئ على نفسه. و لابد في التصديق من تصورين. و لاحمل في الاسماء المترادفة الا بزيادة ضمنية كقولنا الانسان هو المسمى بشراً، و ليس غرض^٥ الحمل معنى التسمية، بل معناه^٦ ان الشيئ الذي يقال له ج بعينه يقال له ب كان ذلك الشيئ في نفسه احدهما كقولنا الانسان ضاحك و عكسه او شيئاً ثالثاً^٧ كقولنا الضاحك كاتب. و ظن ان الشيئ في جميع المواضع امر زائد عليهما حتى في قولنا الانسان جوهر و ذلك خطأ فان الشئية و كون الشيئ حقيقة ليسا باصليين تلحقهما الجوهرية و الانسانية و غيرهما بل تتحقق الانسانية و غيرها مما يقالان عليه حتى يقال بعده انها حقيقة او شئى.

و الجزء كالحيوان لا يحمل على الكل كالانسان اذ دخل فيه الا ان تؤخذ الحيوانية مطلقة تستوى نسبتها الى جميع الجزئيات فلا يكون جزءاً. و لا محمول جزئى فى

(١) ش: شخص واحد اسود (٢) فانه ينص تصور معناه من وقوع الشراكة فيه فهو جزئى حقيقى ولدخوله تحت الانسان هو جزئى اضافى، شرح (٣) خ م: البابين (٤) خ: او (٥) م: و غرض الحمل (يدون ليس) (٦) لما ابطال الظن الفاسد فى الحمل ذكر بعد ذلك معناه الحقيقى و اقسامه، شرح (٧) كذا فى ع بحك و اصلاح، و فى سائر النسخ: شئى ثالث.

الايجاب فان موضوعه ان جعل كليا سواء خصص بلفظة بعض او ^١ نحوه او لم يخصص
يكون حصرا لما فيه تصور اشتراك فيما ليس له ذلك و ذلك لا يجوز ^٢ ، و ان جعل
جزئيا ان كان هو فلا حمل و ان كان غيره فلا حمل ايجابيا ^٣ .

التلويح السابع في الذاتى والعرضى

قد علمت ان الكلى له جزئيات اما واقعة او عقلية فهو اذن صالح لان يحل .
وكل محمول اما ان يكون داخلا في حقيقة الموضوع و يسمى ذاتيا او يكون خارجا
و يسمى عرضيا . و الذاتى لما كان جزءا لزم تقدمه على الموضوع بالطبع وان تكون
له علة ما . و يشاركه بعض العرضيات في امرتين : فى ان نسبتة الى الهية لا
تنسب الى علة ولا يمكن توهم الرفع ، الا ان هذا العرضى ^٤ مثل الزوايا الثلاثة للمثلث
يكون معلول الماهية ولا كذلك الذاتى . ومقوم الوجود ك مخلوقية الانسان ، وعرضية
السواد عرضى لتأخر التعقل . و الوجود عرضى للجواهر و الاعراض لجواز تعقل
الهية مع الشك فيه وجواز تعليله بالخارج الا ان يؤخذ الوجود من حيث هو موجود
وكل شئى اذا اخذ منه و من صفته مجموع * يقوماته . ووجود الشئى غيره لوقوعه
بمعنى واحد على غيره .

واللازم ينقسم الا مالا وسط ^٥ له والى ماله ذلك كالضاحك اللاحق بالانسان
بتوسط المتجيب ^٦ . و الوسط محمول يلحق بسببه بالموضوع محمول آخر .
و من رَسَم الذاتى بالامارتين العامين اخطأ و قد يكون للشئى محمولان
لا يجتمعان وجودا وعلما و يؤخذ ان كلازم واحد كالزوجية و الفردية للمدد ، فقولنا
« المدد اما زوج و اما فرد » محمول لازم واحد يسمى مصريا .

و العرضى ينقسم الى مالا يرتفع فى النهن والعين كما مثلناه والى ما يرتفع

(١) م : و (٢) ش : ولا يجوز ذلك (٣) خ م ع : ايجابا (٤) خ م ع :

العرض (٥) خ م : مجموعا (٦) م : واسطة (٧) ش : بواسطة التجيب .

فى النهن دون العين كمى الاكه و الى ما يفارق الوجودين اما بسرعة و سهولة
كمرض المصباح او بصعوبة و بطؤ كمرض المراض .

التلويح الثامن فى العقول فى جواب ما هو

ليُسر^١ ان السائل بما هو اما ان يطلب حقيقة الشئى او مفهوم الاسم ان كان
عارفا للحقيقة غير مطلع على انها تسمى بذلك ، او يكون امرا عديميا او لم يطلع
بعد على وجوده . و جوابه اما بلفظ^٢ دال بالمطابقة على مجسوع ذاتيات السئول
عنه و على الآحاد تضمننا او قول كذلك . اما المدرك لحقيقة الشئى كمن ادرك مفهوم
الاسد اذا لم يعلم الفضنفر فيجاب بلفظ و يكفيه التبديل بالاشهر . و ظن ان القول
فى جواب ما هو هو الذاتى فحسب وهو سهو^٣ فان الذاتى ليس كل هوية الشئى و
لا مفهوم اسمه مطابقة و الطالب يطلب الهوية فلا جواب به ، ثم ان كان اعم كراى
بعضهم تخصيص الجواب به فيصلح ان يقال على المختلفات بالحقيقة اذا سئل عن
آحادها باسئلة فلا ميز من الجواب مع ان لا دلالة للعام على الخصوصية . و الجزء
الخاص كالناطق لا يدل على العام الا بالالتزام و لا يعتبر الالتزام لانه غير محدود
فيجوز للشئى لوازم غير متناهية ككون الاثنين نصف الاربعة و ثلث الستة و ربع
الثمانية و هلم جرأ الى غير النهاية ، ثم لو صلح الالتزام فى الجواب هيئنا فاللازم
الواحد المتاكس^٤ على كثير من اللوازم من حيث هى هى يجوز ان يقال فى جواب
ما هو على كل منها فلا يحصل^٥ ميز فى جواب المختلفات و هذا لا يرتضيه سليم الفطرة .
و مفهوم الناطق شئى ما له قوة النطق و يعرف من خارج^٦ تخصيصه بالحيوان و

(١) م: خ: ليدرى ، ش: لا يدوان (٢) لا يريد باللفظ هيئنا باسم المفرد والمركب
و الا لم يكن فى قوله « او قول » فائدة بل يريد ما ينخصص بالمفرد ، شرح (٣)
ش: م: و سهو ، خ: و سهواً (٤) يريد باللازم المتاكس ما هو مثل لزوم استداد
الكتابة للانسان اللازمة لاستعداد الضاحكية اذكل واحد من اللامين لازم للآخر لزوما
متماكسا ، شرح (٥) م: خ: يحصل (٦) ع: خارجه

كذلك كل مشتق نحوه مثل الايض فانه يدل على شيئي قلم به البياض ويعرف انه جسم من خارج اذ لوقام البياض بغير الجسم لَكُنَّا نسميه ابيض ، فالمقول في جواب ماهو هو المهمة ، وانّي تتحقق في الوجود دون المقومات ^١ ، وان لم تخطر بالبال مفصلة فهي داخلة .

ثم السائل بما هو اما ان يطلب امرا غير مقترن بعدد ان كان كلياً فيجواب بعدمه كجوابنا للسائل ان الانسان ما هو انه حيوان ناطق . وان كان جزئياً فسيأتي ، وان كان امرا مقترنا بالعدد غير متعرض ^٢ للآحاد بل اشار الى العدد انه ما هو فهو طالب المهمة المشتركة دون الخصوصيات فيجواب بها . وفي هذا القسم اما ان يكون النفي فضل به كل من المشاركات على المهمة المشتركة داخلاً ^٣ في حقيقته يُقَوِّم ما به الافتراق وجود ما به الاشتراك اولا يكون كذا . ولا يَقَوِّم الامر الخاص وجود العام . فالاول كما اذا سئل عن الانسان و الطير و الفرس انها ما هي فالاعم من الحيوان كالجسم لا يدل على كل المهمة المشتركة بل يُخَلِّ بنى النفس و غيره ، و الاخص منه كتمرض اسماء الآحاد غير مطابق فانه غير سائل عن واحد واحد ، والمساوي للحيوان كالحساس او المتحرك بالارادة مثلا قد قيل انه لا يدل على الامر العام الا بالالتزام و لم يعتبر ، فيتعين الجواب انها « حيوانات » و الحيوانية ^٤ جامعة للمقومات المشتركة تاركة لما وراثتها ، وهذا الجواب لا يصلح لسؤال ^٥ الآحاد افرادا .

و الثاني كما اذا سئل عن زيد و عمرو و خالد انهم ماهم فيجواب بالانسان كما ذكر وكذلك اذا سئل عن واحد اذ الجماعة الاولى مختلفة الحقائق و هنا لك جعل الحيوان في كل واحد هو جعله انسانا و فرسا وهيئنا جعل انسانية كل واحد غير جعلها زيدا و عمرأ بغواصهما بل هي عوارض خارجة غير متيرة ^٦ لجواب ماهو .

(١) اي لا تتحقق الا بقوماتها ، ف شرح (٢) غ ع ش : معترض (٣) في الاصول: داخل (٤) م : غير المطابق (٥) ش : والحيوانات (٦) ش : لشواذ (٧) غ : لبا (٨) ع : متيرة ، ش م : متغيرة .

التلويح التاسع في الالفاظ الخمسة المفردة

كل كلى مقول في جواب ما هو اما ان يكون على مختلفات الحقائق كالحيوان و يسمى جنسا ويرسم^١ بانه الكلى المقول على اشياء مختلفة الحقائق في جواب ماهو، و اما ان يكون على اشياء متفقة الحقائق و يسمى نوعا و يرسم بانه الكلى المقول على اشياء لا تختلف الا بالعدد في جواب ماهو . والنوع يطلق بمعنى آخر و هو اخص المقولين القريين^٢ في جواب ما هو بالنسبة الى الآخر ، و يباير مفهوم الاول لاعتبار النسبة فيه الى الفوق^٣ ، و قد يكون هذا النوع جنسا كالحيوان بالنسبة الى الجسم و لا كذلك الاول فان الانسان نوع بالمعنيين لا يدخل احد المفهومين تحت الآخر اصلا .

و الاجناس ترتب في صعودها و نزولها ، و يجب نهايتها اذ لا اعم من الوجود و لا اخص من الشخص و مراتب العموم محصورة بين هذين الحاصرين فتجب فيها

(١) انما كان هذا رسا لان مقولية الشئى بالنسبة الى غيره امر خارج عن ذلك الشئى و التعريف بالامور الخارجية رسم لاحد . والكلى جنس للخمسة والقولية التى بعدهم خاصة تميزه عن الاربعة الباقية . و يجب ان يضاف الى هذا الرسم و امثاله قيد آخر و هو ان يقال من حيث هو كذلك او ما فى معناه كما مستطاع ان الشئى الواحد قد يكون جنسا باعتبار نوعا او خاصة او عرضا عاما باعتبار آخر ، شرح .

(٢) يريد بالقولين كالحيوان و الانسان فان كل واحد منهما مقول فى جواب ماهو و احدهما و هو الانسان اخص من الآخر و هو الحيوان وكذلك الجسم النامي و الحيوان، و التقليد بالقريين لا اعرف فيه فائدة فكانه اخذ ذلك من قول الرئيس ابي على بن سينا « انه الذى يقال عليه و على غيره الجنس قولا ذاتيا اوليا » فلكونه اعتبر فى رسمه الاوليه فى قول الجنس عليه اعتبر هو فى هذا الرسم ايضا القرب . و الذى ذكره الرئيس فيه فائدة ظاهرة و هو ان يخرج به الصنف فانه يشارك غيره فى الدخول تحت الجنس و يقال عليه و على غيره الجنس قولا فى جواب ماهو لكنه لا يقال ذلك قولا قريبا من غير واسطة بل بواسطة مقولته على النوع اولاً و عليه اعنى الصنف ثانياً و فى هذا الرسم اذا حذف ذكر القريين لا يدخل الصنف فيه ليجتاج الى اخراجه بقيد لان الصنف ليس بقول فى جواب ماهو ، شرح . (٣) خ : الفرق ، م : فوق .

النهاية ، و بهذا البيان يعرف ان اللازم لا اوساط له غير متناهية لانهصارها بينه و بين الماهية ، و لو ساغ عدم النهاية في الناتيات لكان لا يقل من هذه الانواع مالا تقدمه اشياء لاستناهي وذلك بين البطلان فينتهي الترتيب الى جنس ليس فوقه جنس و يسمى جنس الاجناس كالجواهر مثلا و نوع لا نوع تحته و يسمى نوع الانواع و الى شئى هو جنس لما تحته نوع لما فوقه كالحيوان و غيره من المتوسطات .

و قد بقي من الناتيات مالا يصلح لجواب ماهو فلا يكون الاعم المحيط^١ لانه مقول^٢ فيكون خاصا فيصلح للتمييزين^٣ المشاركات للشئى في معنى عام و يسمى فصلا و يرسم بانه الكلى الذى يقال على الشئى في جواب اى شئى هو فى ذاته . و العرضيات الخاصة كالضاحك تميز الا انه تميز غير ذاتي . و لئى يطلب التمييز المطلق . و فصل الحيوان فصل جنس الانسان و ليس جنسه فلا كل ذاتى اعم جنس كما ظن المتخلفون . و كل فصل فانه مقوم لنوعه و مقسم لجنس ذلك النوع . و من الكليات ماله فصل مقسم دون المقوم كجنس الاجناس ومنها ماله المقوم^٤ دون المقسم كنوع الانواع و منها ماله كلاهما كالتوسطات . و الفصل المقسم للنوع يقسم الجنس و لا يعكس و الفصل المقوم للجنس يقوم النوع و لا يعكس .

و الذاتى انحصر فى المقول فى جواب ماهو المقسم الى المقول على المختلفات و الى المقول على المتفقات و غير المقول الصالح لجواب اى شئى الذى هو الفصل .

(١) معنى قوله « المحيط » هو مالا يتضمنه شئى يساويه فى الحمل كتضمن الحيوان للحساس والانسان للناطق لا بالعكس ، شرح (٢) تقدير الكلام لو كان الاعم المحيط لكان مقولا لكنه ليس بمقول فليس بالاعم المحيط و قوله فيكون خاصا الخ يريد انه لما ثبت انه ليس باعم محيط وجب ان لا يكون مشتركا فيه لان كل مشترك اعم محيط و يلزم من باب عكس التقيس ان مالا يكون اعم محيطا لا يكون مشتركا و كل ما ليس بشترك فهو خاص ، شرح (٣) م : من (٤) ع : مقوم .

و العرضي^١ اما ان يكون محمولا على نوع واحد دون غيره كان نوعا اخيرا او متوسطا ، عم الجميع اولم يعم ، لزم اوفارق كقوة الكتابة ووجودها بالتأمل للانسان و يسمى خاصة وترسم بانها كلي^٢ يقال على ماتحت حقيقة واحدة^٣ فقط قولاً غير ذاتي ، وأما ان يكون محمولا على نوع وغيره عم اولم يعم لزم اوفارق كالبيض على البيضان^٤ و يسمى عرضا عاما و يرسم بانه كلي يقال على ماتحت حقيقة واحدة و غيرها قولاً غير ذاتي . وقد يسمى عرضا و يحذف عنه العام^٥ وليس هذا هو العرض القسيم للجوهر فان هذا قد يكون جوهره فان الجسم عرض^٦ للابيض لخروجه عن مفهومه كمداريت و ليس عرضا بذلك المعنى واللون عرض بذلك المعنى و هو جنس السواد^٨ لا العرض العام . وخاصة الجزئي خاصة الكلي و عرض عام الكلي عرض عام الجزئي ولا ينمكسان . و قد يكون شيئي واحد كاللون جنسا كما هو للسواد ونوعا كما هو للكيف و خاصة كما هو للجسم و عرضا عاما كما هو للانسان لاختلاف الجهات .

التلويح العاشر في احوال لهذه^{١٠} الالفاظ

هذه الالفاظ الخمسة التي هي الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض

- (١) لو قسم المرضي الى ما يكون محمولا على كل واحد دون غيره والى ما لا يكون لدخلت الانعام باسرها فيه و هو اصح من قوله على نوع واحد . و قد يمكن ان يكون مراده بالنوع ههنا اي حقيقة كانت لكن في هذا التاويل تصف ، شرح . (٢) في الاصول: كلية ، و في ش بحك و اصلاح (٣) قوله في الرسين على ماتحت حقيقة واحدة ولم يقل على حقيقة واحدة لان الرجولية مثلا هي من خواص الانسان و لا تضاف بالحمل اليه من حيث هو انسان فلا يقال الانسان رجل ولو اضيفت اليه من حيث هو لمت و ليس كذا ، شرح (٤) ع ش : البيضايني (٥) زيد في م بعد « العام » : فيظن انه قسيم الجوهر (٦) لا يوجد « قد » في ع (٧) م ع ش : عرضي (٨) ع : للسواد (٩) ع : العام (١٠) ش : هذه

العام مشاركة^١ في وقوعها على الجزئيات باسمائها وبتحدوها^٢ ايضا . وثلاثة الذاتيات واقعة بالتواطؤ لا يسوغ فيها التشكك الا على تفصيل سيأتي^٣ ، والباقيان قد وقد^٤ . والفصل المنطقي الناطق لا النطق اذ لا حمل فيه . والصفات كالسواد لا يوصف بها الشئى الا مع اشتقاق كلاسود فلا يقال الانسان سواد بل اسود . وفهم من الاول^٥ دخوله فيه . ولولا الفصل ما^٦ استعد الجنس للخاصة وقد حريت ان من خاصية الفصل تقويم وجود الجنس المتخصص^٧ ، و الحقيقة الاصلية^٨ ما يقوم الجزء الخاص لها وجود العام كما يقوم المجموع والمختلفة ما يتقوم باجزائها ولا يقوم بجزئها^٩ ، المشترك بالخاص كالافطس و باختراع الاسامي لا تحصل حقائق^{١٠} .

وكون الشئى موصوفا بأنه احد هذه الخمسة او انه كلي او قسمه^{١١} او احد قسميه ونحوها عرضي له . ووصف الشئى باحد هذه لاضافة ما اما الى فوقه او تحته او مساويه ، وكل في نفسه دون النظر الى ذلك حقيقة نوعية . والذاتي ليس من شرطه ان يكون للحقيقة الاصلية بل قد يكون للشخص كالانسانية لاشخاصها . والمقسمات غير الفصل جاعلة للاصناف^{١٢} ، هذا ما اردنا ههنا .

(١) ظ : مشاركة (٢) كالانسان الصادق باسمه على زيد وعمر ووبعده ايضا اذ كل واحد منهما يصنف عليه انه حيوان ناطق . وقوله بعده لا يريد ان حد الكلبي هو حد الجزئي الذي تحته فان ذلك محال في مثل الحيوان والانسان وفي كل جزئي تحت كلي بل يريد صدقه عليه لا على انحدله . ومراده من الحد ما هو اعم منه ومن الرسم ، شرح (٣) يريد انه ياتي في علم ما بعد الطبيعة تحقيق الحال فيه فانه يخالف الجمهور في ان الجواهر لا تقبل الشدة والضعف ، شرح (٤) يعني قد يقع بالتشكيك وقد لا يقع ، شرح (٥) اي يفهم من حل الفصل على التويع دخول الفصل في النوع على المعنى الذي عرفته في حمل كل ذاتي ، شرح (٦) ش : لما (٧) فيه نظر فان الاضافة الى المحل كاضافة السواد الى محله مقومة لوجوده وليست فصلا ، شرح (٨) سيجي في مبحث الحد كلام عن الحقيقة الاصلية ، (٩) ع ح م : لجزئها (١٠) ع : الحقائق (١١) قوله او قسميه يريد الجزئي وقوله او احد قسميه يريد الذاتي والمرضي وقوله ونحوها يريد لكونها مقولا في جواب ما هو او غير مقول وما شبه ذلك ، شرح (١٢) ينبغي ان يفهم ان ذلك ليس على اطلاقة بل منها ما يكون متوعا لكنه لم يذكر ذلك في الكتاب وذكره في غيره من كتبه ، شرح .

المرصد الثاني في القول الشارح

وفيه ثلاثة تأويحات

التلويح الاول في الحد

الحد التام هو القول الدال على ماهية الشيء ويجمع مقوماته كلها، و يتركب في الحقائق الاصلية من اجناسها وفصولها . وما لا تركيب فيه لا قول دال عليه فان احد اللفظين ان دل على ما وراء الماهية فليس القول حداً وان دلا على الواحداني فترادفاً . واللفظ الواحد اذا دل على الذات فهو اسم لحد وان دل على البعض فلا حديه ^١ . وليس الغرض من الحد التمييز لحصوله بخاصة واحدة ^٢ ولا المشروط بالذاتي لحصوله بفصل ويحد ناقص وهو الذي اخذ فيه الجنس البعيد مع الفصل كقولنا للانسان انه جوهر ناطق وقد اخل ببعض الذاتيات لعدم دلالة الاعم عليها اصلاً ولدلالة الخاص التزاماً وهو غير معتبر، بل الغرض من الحد تصور كنه الشيء كما هو ويشعبه التمييز . ولا ايجاز في الحد ولا تطويل أما في المعنى فلان غير المقوم لا يورد والمقوم لا يحذف وأما في اللفظ فالجنس القريب اسمه اغنى عن تعداد ^٣ مشتركات المقومات لدلالته عليها تضمناً والفصول وان كثرت لادلالة لبعضها على بعض الا بالالتزام فيذكر جميعها ، وان اورد حداً للجنس مقام اسمه لاضير وترك مثل هذا الايجاز لا يباح فيه عن الحديثة ^٤ ، فمن شرط في الحد الايجاز مغطى ^٥ ، والوجيز ^٦ مضاف وكائن من وجيز ^٧ كنسبة ^٨ طويل لاخرى ^٩ فالاضافات ^{١٠} الجهولة لا يحد بها ^{١١} الغير الاضافيات ^{١٢} المعلومة دونها .

(١) ع م : حديثة (٢) ع : من الخاصة وحدة ، خ : بخاصية (٣) ع : تعدد

(٤) خ م : الحدائنه ، ش مثلها بلا نقطة (٥) خ م : فخطا (٦) خ م : الوجيز ، ع : (راجع ذيل الصفحة التالية)

التلويح الثاني في الرسم

وهو قول مؤلف من خواص الشئتي و اعراضه التي تخصه جملتها معا . و التلم منه ما وضع فيه الجنس لتقييد ذات الشئتي ، والنقص مالميس كذلك . واللفظ الواحد كالخاصة لا يكفي للرسم فانه خاصة الخواص ^١ المتلازمة ان كانت لحقيقة فيسوغ رسم الكل ^٢ بها انن فلا ميز فلا جواز ولا يقدح هذا في القول الذي استقصى فيه في ذكر اللوازم . ولا رسم واحد لمختلفين .

التلويح الثالث

ينب فيه على امثلة في الخطاء ليهذب الطبع في التوقي لتلا يأخذ الشارح اللوازم العامة كالوجود والعرضية مكان الجنس والجنس والفصل احدهما مكان الآخر كقولهم العشق افراط المحبة بل هو موجبة مفرطة ، ولتلا يحذف الجنس بنوعه كتحديدهم الشر بظلم الناس ، ولا يؤخذ جنس مكان جنس كمن اخذ القوة والملكة في حد الفاجر ^٣ و القادر على الفجور كل مكان الآخر ، ولا يضمن ^٤ الموضوع مكان جنس كاخذهم الخشب في حد الكرسي ، ولا الموضوع الفاسد مكانه كقولهم الخمر غيب معتصرو كذا الرماد خشب محترق ، ولا الجزء مكانه كقولهم الانسان حيوان ناطق وعنوا بالحيوان ما

(١) غم : للخواص . وفي الشرح : خاصة الخواص المتلازمة هي كالكاتب والضاحك والمنصب القامة فان كل واحد منهما خاصة للباقي وللانسان (٢) يريد بالكل الذات و باقي الخواص ، شرح (٣) غ : العاجز . وفي الشرح : هو كما يقال الغيف من له قوة يتمكن بها من اجتناب الشهوات البدنية فان الفاجر له هذه القوة ايضا الا انه لا يجتنب (٤) ش : تضمن .

نية تليقات الصفحة اللاحقة

الوجيز (٧) غ : وجز ، ع : وجيز (٨) غ : غم : لنسبة . (٩) ش : بالاحرى هذا : لآخر (١٠) م : والاضافات ، غ : و الاضافات المحولة (١١) ش : م : لا يحدها (١٢) م : الاضافات ، وفي الشرح : فالوجيز من الاضافات المجهولة فلا يحده الامور الغير الاضافية في ذواتها وماهياتها المعلومة دون تلك الاضافات .

يخصص به ^١ فذلك لا يقال على المختلفات فلاجنسية بل تورد حيوانية غير مشروطة بتقييد ولا تقييد اذ لو شرط باللاتقييد لاجواز لاقتران الفصل به . ولا تؤخذ الانفعالات مكان الفصول فانها اذا اشتمت قد تبطل ^٢ وهذه مثبتة .

ولا يُعرف الشيء بثله في المعرفة والجهالة كقولهم ان الزوج ما ليس بفرد فضلا عن ^٣ ان يُعرف بالاخفى كقولهم ان المثلث شكل زواياه الثلاثة مساوية لقائمتين . ولا يعرف الشئى بما لا يعرف الا به كقولهم ان الشمس كوكب تطلع نهارا ولا بد من اخذ طلوع الشمس في حد النهار .

ولا يكرر الشئى في الحد كقولهم ان الانسان حيوان جسمانى ناطق وقددخل الجريمة في الحيوان الا في محال الضرورة كقولنا ان الاسود شئى قام به السواد من حيث هو كذلك لئلا يُظن انه مجرد ذلك الشئى .

والتضاياف كالاب والابن اخذ كل منهما في حد الآخر لمعية العلم بهما ولا يعلم ان التحديد باباه العلم فيقدم لابامعه ومن علم احد المتضايفين علم الآخر بل الصواب ان يؤخذ الذاتان مجردتين عن التضاياف مع السبب الموقع للاضافة فينتصب حدا كقولنا ان الاب حيوان يولد آخر من نوعه من نطقته فلا مرجع فيه الى الابن . و فرفور يوس اخذ كلا من الجنس والنوع في حد الآخر فحمل على سهوه .

وليس من شرط كل قول يشرح ان يعرف المشروح له حديثه او رسميته فقد عرفناك اجزائها حين لم تعلمهما بما كنت ^٤ ستعرف انه احدهما . هذا ما اردنا من التركيب الموجه الى التصور ونذكر التركيب الموصل الى التصديق .

(١) اى بالانسان او الناطق ، ف شرح (٢) انما قيد بقدر لان من الانفصالات ما لا تبطل كالحركات المساوية والتقلات النفسانية ، شرح (٣) لا يوجد «عن» في ع (٤) نخع : كتب ، ش بلا نقط . وفي الشرح : « انما قد عرفنا اجزاء الحد والرسم حين لم يكن الحد والرسم معلومين » وايضا : « قد عرفت اجزاء الحد والرسم حين الجبل بهما بما ستعرف انه واحد منهما على التبيين .

المرصد الثالث في التركيب الخبرى

وفيه أربع ظروحات

الظلوخ الاول فى انواع القضايا

وهيها مقدمة : اعلم ان للشئى وجودا فى الاعيان اى فى نفسه وهو المدلول عليه لالدال ، ووجودا فى الاذهان وهو دال على العيني حقيقة لا وضعا ، ووجوداً فى اللفظ وهو دال وضعا على الذهني ومدلول من جهة الكتابة ، ووجوداً فيها . و دلالتنا هذين الاخيرين تختلفان بالاعصار ولا كذلك الدلالة الاولى .

واللفظ المركب اما ان يكون على سبيل التقييد وهو المستعمل فى الاقوال الشارحة ، وكثيراً ما يقوم مقامه لفظ واحد كقولنا الحيوان الناطق المائت ويقوم مقامه الانسان . وماسوى هذا أما ان يتطرق اليه الصدق والكذب ام لا ، والاول هو مطلوبنا وهو الخبر والقضية والقول الجازم وهو قول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب .

وهذا لا يخلو اما ان يكون اذا حلل كل جزء اول له لا يصلح وحده للخبرية لو يصلح ، فالاول يسمى قضية حملية كقولنا الانسان حيوان اوليس . والمتقدم فى الوضع هيها ونحوه يسمى الموضوع ونحو المتأخر المحمول و«ليس» حرف سلب . ومن خاصيتها بساطة اجزاها او تقييدها ان كثر بحيث يصح ان يدل على كل واحد بلفظة واحدة .

(١) فى الشرح : احترز بلفظ اول عن المفردات التى ينتهى اليها تحليل الشرطيات ولفظ وحده عن كل واحد من الاجزاء الاول باعتبار التحليل حال انضمامه الى الاخر فانه اذ ذاك غير صالح للخبرية وانما يصلح لها حال انفراده لاحال تركيبه .

والثاني يسمى الشرطية^١ ولا يخلو اما ان يكون اصل الرباط بين جزئيه بلزوم او بعناد . و الأول يسمى شرطية^٢ متصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، و يسمى ما قرن به حرف الشرط من^٣ جزئيه المقدم والمقرون بحرف الجزاء التالي ، و الثاني منفصلة^٤ كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا و اما ان يكون^٥ فردا ، وقد اخذ [ت] قضيتان فيهما واخرجتا باقتران^٦ هذه الادوات عن^٧ الخبرة لعدم صلوح كل واحد للتصديق بعد هذه ، ولولاها كانت قضايا . والاولى لجزئيه ترتيب بتغير المعنى بتغييره دون الثانية . والاولى اذا تكثرت^٨ القضايا في تاليها يتكثر لتكثر الربط بالمقدم و تمام الكلام التصديقي عند اول ما قرن ، وان تكثرت^٩ في المقدم فلا تكثر^{١٠} . وليكن هذا به ذات الجنب ، احد الجزئين و به حى لازمة وسعال يابس وضيق نفس ونبض منشارى^{١١} ، كلها يؤخذ تارة في المقدم واخرى في التالي ومربوطا به و يمتحن . بخلاف المنفصلة فان كثرة القضايا لا تخرجها عن الوحدة . و العملية ايضا اذا تكثر في جزئيه حرف عطف او ما يوجب الاستقلال في الآحاد تتكثر في ايها كان . واشترك^{١٢} الشرطيتان في انحلالهما^{١٣} اولاهي العمليات ومنها الى المفردات و ان لا يدل بلفظه^{١٤} على احد اجزائهما الأول .

و لكل من هذه ايجاب و سلب ، فايجاب العملية كقولنا الانسان حيوان اى المفروض ذهنا و عينا انه انسان دون شرط تعميم و تأييد و مقابليهما هو حيوان و

-
- (١) ع ش : الشرطى (٢) ع ش : شرطيا متصلا (٣) خ : بين (٤) ع ش خ : منفصلا (٥) ع : اويكون (٦) م : باقران (٧) م : غير (٨) ع ش خ : لجزئيه (٩) ع ش خ : كثرت (١٠) ش : كثرت (١١) م : يتكثر ، و فى الشرح : يريد فلا يلزم التكثر (١٢) ع : متساوى ، ش بلا قطع . خ م : يبيض منشارى (١٣) ع : اشتراك (١٤) فى الشرح : من الشرطيات ما يكون مركبة من شرطيات ايضا كما يتبين فيها بعد فلا يكون اول انحلال تلك العمليات . ويمكن ان يتاول بان مراده بانحلالها اولاهي العمليات قبل انحلالها الى المفردات . (١٥) قوله بلفظه ، يريد به المفرد لا المركب ، شرح .

يخص^١ به النسبة بهو. و سلبها كقولنا الانسان ليس بصجر، و حاله ما سبق. و ايجاب المتصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، و هو يتعلق باثبات اللزوم و ان كان بين السالبتين، و سلبها ما يقطع اللزوم كقولنا ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود. و ايجاب المنفصل^٢ ما يوقع العناد و ان كان بين السالبتين [و] مثاله ما ذكرنا، و سلبه ما يقطع العناد كقولنا ليس. اما ان تكون الشمس طالعة و اما ان يكون النهار موجودا. و اشترك ايجاب الثلاثة فى ايقاع نسبة^٣ ما بين الجزئين و السلب فى رفع تلك النسبة.

و المتصلة الموجبة اذا قرن باحد جزئها حرف السلب و ادخل عليهما^٤ اللفظة و اما، بعد حذف اداتيهما^٥ صارت منفصلة و ان كان التالى اعم فليكن عند القلب السلب ماخوذا فيه^٦. و المنفصلة اذا قرن باحد جزئها السلب و ادخل فيهما^٧ اداتا الاتصال صحت متصلة لانه اذ لم يجتمع وجود امرين يلزم من وجود احدهما عدم الآخر و اذا لزمت^٨ معية وجودهما يعانده^٩ وجود احدهما عدم الآخر.

و المنفصلة منها حقيقية و هى التى يراد فيها بامّا منع الجمع و الخلو، و منها غير حقيقية و هى التى تمنع الجمع دون الخلو كقولنا هذا المحل اما ان يكون ابيض او^{١٠} يكون اسود، او منع الخلو دون الجمع كقولنا اما ان لا يكون هذا المحل ابيض و اما ان لا يكون اسود. و كل ما منع الجمع فقط اذا ادخل اداة الانفصال على سلبى جزئيه منع الخلو فقط.

(١) ش : يخص (٢) م : المنفصلة (٣) م : النسبة (٤) ش : عليها

(٥) ع خ : اداتها ، ش : اداتيهما (٦) فى الشرح : كانه اعتبر فى الانفصال العناد فى الجمع خاصة و لم يستره فى الخلو فانه اذا قرن حرف السلب بالمقدم صارت منفصلة ما نة الخلو فلا يصح منه من اقتران حرف السلب بالمقدم عند قلبها الى المنفصلة الا اذاضى بها ما نة الجمع لا ماعة الخلو (٧) ش : فيها (٨) ع خ : و اذا انتفى (٩) خ : يقاير (١٠) م : و اما ان لا يكون.

و قد تنامي متصلة صادقة من جزئين كاذبين كقولنا ان كانت العشرة فردا فهي غير منقسمة بمتساويين، وكذلك المنفصلة الا انها غير حقيقية كقولنا : الفلك اما ان يكون حارا او باردا ، في جواب من اثبتها عليه .

و المتصلة لا يجب في اتصالها للزوم بحسب الاقتضاء الذات الامر بل ان كان صحبه ايضا يجوز كقولنا ان كان هذا كتابا فهو ضاحك و هما لازما امر غيرهما .
و المتصلة والمنفصلة يصح قلبهما الى العملية اذا صرح بالزوم والعناد كقولنا طلوع الشمس يلزمه وجود النهار ، او : يعانده الليل . وقد يصح القلب على غير هذا الطريق* .

و الايجاب ابسط من السلب اذا الأعدام والسلوب يؤخذ في حدها ثبوت ما^١ و الا لامفهوم لها ، ولا يتعكس .

التلويح الثاني في خصوص القضايا و اهمالها و حصرها

اعلم ان موضوع القضية اما ان يكون جزئيا و تسمى حينئذ مخصوصة و شخصية ، موجبة و سالبة ، كقولنا زيد كاتب ، او : ليس ، او كليا . فان لم يبين قدر الحكم و كمية الموضوع سميت مهمة ، موجبة او سالبة ، كقولنا الانسان في خسر اوليس . و ان بين كمية الموضوع سميت معصورة و هي اما كلية موجبتها كقولنا كل انسان حيوان و سالبتها : لاشئ من الانسان بحجر ، و ليس و لا واحد . و لم يقتصر على ليس لاشعاره بعناصر الزمان و تخصيص الواحد . و اما جزئية موجبتها

(١) م : الاقتصاد (٢) م : صيغة (٣) لا يوجد « قد » في ش (٤) ع :

من (٥) شرح : يريد كما في قولنا ان كان الحيوان متحركا بالارادة فهو صاحب غرض وهذا لا يصح الا فيما كان التقدم و التالى مشتركين في جزو ولهذا خصمه بقده . (٦) شرح : يريد ان السلب لا يتحصل في النهن الا سلبا لشيئ و كذا العدم اذ هو عبارة عن رفع الثبوت ، واما ان ذلك لا يتعكس فلان الايجاب لا يشتر في تصوره الى تصور السلب و العدم .

بعض الناس كاتب و سالتبها ليس بعض الناس كاتباً اوليس كل ، فان سلب البعض متعين فيهما وحال الباقي لم يتعرض [له] و « ليس ولا بعض » يعم .
و اذ لم يطلب حال الجزمى فى العلوم والاهمال مقلط حذفنا^٢ ولم يعتبر غير المحصورات الاربع . و اللفظ الحاصر يسى سوراً مثل كل و بعض ولا شئى ولا واحد ولا بعض ولا كل وغيرها .

و المهمل يذكر فيه طبيعة صالحة لان تكون قضية كلية او جزئية . والانسانية لو وجب فيها من الوحدة والكثرة واحد ما قبلت على الآخر . ولو وجب فيها الاستغراق ما كان الشخص الواحد يقال له^٢ « انسان » كما لا يقال له « رجال » ومقرنه احوال بشرائط^٤ لوخلى وحده كما هو لا يقتضيها . والانسانية بالاشارة تنخصص^٥ . و بسورما تنعم فليسا مقتضياها^٦ . و اسماء الجوع^٧ مهمله ايضا لما قلنا . و اذا عرفت فاعلم^٨ ان الالف واللام و ان كان فى لغة العرب قد يزداد^٩ للتعميم فانه قد^{١٠} يشار به الى الحقيقة الذهنية كقولهم^{١١} ان الانسان عام و نوع ، و لو استغرق لقام مقامه لفظة كل و ليس كذلك . و قد يراد به تعريف اليهود^{١٢} ، فان اورد موضوعاً لقضية صارت شخصية . و قد يعنى به التوصيل^{١٣} كقولهم هذا الرجل . و المهمله فى قوة جزئية لانه لما كان الايجاب و السلب على الكل يدخل فيه البعض فيتيقن^{١٤} البعض فى المهمل و يشك فى الكل فاجب^{١٥} ان تكون فى قوتها . و الحكم على البعض لا يقتضى موافقة الباقي ولا مخالفته ، وكذلك الاهمال .

(١) ع ش : اذا (٢) م ع ، حذفنا ، ش : حذفناه ، ويحتمل : حذفنا (٣) خ م : انه
(٤) م : لشرائط ، ع : الشرائط (٥) خ : متخصص (٦) م : مقتضياها (٧) خ :
المجموع (٨) م : فلم (٩) خ ع : يراد ، ش : بلا قطع ، م : يزداد للتعميم ويحتمل :
يراد به التعميم (١٠) لا يوجد « قد » فى م (١١) خ : كقولها (١٢) ش :
اليهود (١٣) م : التوصل (١٤) خ ع : فيتيقن (١٥) خ ع : ما وجب .

و الشرطية المتصلة سورها «كلما» و «دائما» في الإيجاب الكلي و «دائما ليس» و «ليس البتة» في السلب. و الثالثة^٢ تصلح لسور إيجاب المنفصلة و سلبها الكليين، و سور جزئيتها هو «قد يكون اذا كان» او «اما لو» ليس دائما، او «ليس كلما» او «قد يكون لا»، فنقول في الشرطية المتصلة «قد يكون اذا كان زيد في البحر فهو غريق»، فهو اتصال جزئي موجب يلزم حين لم يسبح وليس له سفينة او يقرن^٣ به «قد يكون ليس»، او مرادفيه. و في المنفصلة قول «قد يكون اما ان يكون زيد في السفينة او يغرق»، اي اذا كان في البحر. و تسلبه^٤ بالاسوار المذكورة ايضا. و اذا خلى «اما» و «اذا كان»، و «ان كان»، لا يقتضى الجزئية الا لصادات احد السورين الكلية^٥ و الجزئية و ما احتاجت الى الآخر و ليس كذلك. و خصوص الشرطيات بتعيين الآن فان^٦ خصوصها و اهمالها و حصرها يتعلق بالاوقات و الاوضاع كما كان في الحملات متعلقا بالاعداد فقد تتركب شرطية^٧ كلية من حليتين جزئيتين.

التلويح الثالث في لواحق القضايا و بعض تراكيبها و احكامها

انه قد يزداد في القضايا ما يفيد احكاما لا يقتضيها مجرد الحمل كلفظة انما

-
- (١) خ: او (٢) في الشرح: هذه الاسوار الاربعة وهي كلما و دائما للكلي الموجب و دائما ليس و ليس البتة للكلي السالب منها واحد يختص بالمتصله وهو كلما و الثلث الباقية تستعمل في المتصلة و المنفصلة (٣) ع: او يقتصرن، اذا يقرن، خ: او قول (٤) ع: و سلبه (٥) م ش: للكلية، و في الشرح: اذ لو اقتضت الكلية لصادت سور الجزئية و استغنت عن سور الكلية و لو اقتضت الجزئية فلا يقرن بها سور الكلية لصادته و ما احتاجت الى سور الجزئية لاستغنائها عنه. هكذا حكم صاحب الكتاب و في هذا بحث و هو انه لامضادة بين سور الكلية و الجزئية لصيق احدهما مع الآخر ثم ان الربطين جزئي المتصلة هو اللزوم يقتضى للدوام بدوام صيق المقدم حيث لم يقرن به سور مختص للزوم بحال او وقت فيتبادر الذهن الى الدوام. (٦) خ: الازمان، و في الشرح: ليس المراد من الان ههنا ما لا يتقسم بل المراد به الوقت المعين (٧) ع: الشرطية الكلية (٨) في الاصول: يراد، بلاقطه.

في العربية فانها اذا ادخلت في القضية تفيد حصر الجزء المأخوذ في قضية اخرى سالبة بالقوة او بالفعل في الجزء الآخر فتارة تقتضى حصر الموضوع في المحمول وتارة بالعكس . وكالآلف واللام في المحمول كقولنا الانسان هو الضحاك فانه يفيد حصر المحمول في الموضوع والسواة . ويدخل في القضية حرف السلب لنفى مقتضيهما^١ مع جواز بقاء القضية على ايجابها فيقال ليس ج الاب و يراد اتحاد حقيقتيهما تارة و اللزوم اخرى . و في الشرطيات يقال لما كان النهار راهنا^٢ كانت الشمس طالعة وهذا مع ايجاب الاتصال فيه يسلم^٣ وقوعها . وقد يقال لا تكون الشمس طالعة او يكون النهار موجودا - او حتى يكون او الا ان يكون^٤ - فان شئت حذفنا الأدوات و ابقيت^٥ السلب وجعلتها منفصلة او حذفته^٦ ايضا وجعلتها متصلة ، و هي الى الانفصال اقرب^٧ لقلة العنف فيه . و يقال لا يكون المحل حارا و هو بارد ، و هو مشعر بنوع الجمع دون الغلو ، فان حذفنا السلب آبت^٨ منفصلة غير حقيقية ، او تدخل اداة الاتصال عليها و التالي هو السالب اذ بالعكس لا يلزم اللزوم .

و المنفصلة اذا اورد لازم جزئها الاعم بدله صارت غير حقيقية كقولنا اما ان يكون زيد في البحر و اما ان لا يغرق ، فالأخير لازم الاكون في البحر و هو اعم . و قد يتركب كل من الشرطيتين من مثليه و من عددي قسيمة^٩ و من مثله مع الحمية و من قسيمة معها ، فتقول ه اذا كان كلما كانت الشمس طالعة فالتهار موجود

(١) م : الضاحك (٢) ع خ : مقتضيهما ، و في الشرح : يعنى بذلك مقتضى انما و مقتضى الالف واللام في المحمول (٣) ع : زاهتا ، زاهيا ، و في الشرح : الراهن في المثال الذي ذكره متناه الثابت (٤) ش : تسليم ، م : ع : تسلم (٥) خ م ش : الا يكون . و في الشرح : فان هذه العبارات الثلاثة اعنى او وحتى و الا ان متقاربة المفهوم (٦) في الاصول : بقيت (٧) ع : حذفها (٨) في الشرح : هذا انما هو بالنظر الى اللفظ و اما بالنظر الى المعنى فهي الى الاتصال اقرب كما ذكر في غير هذا الكتاب (٩) خ ش : ات ، م : انت (١٠) ح : قسيمة . و في الشرح : يعنى المتصلة من منفصلتين و المنفصلة من متصلتين .

فكلما كانت الشمس غاربة فالليل موجود ، ر كبت متصلة من متصلتين ، فإذا قرنت باحدى الشرطيتين السلب وحذفت الاداة وادخلت اداة الانفصال صارت منفصلة من قسيمها^١ ، وتقول اما ان يكون ، اما ان تكون الشمس طالعة و اما ان يكون الليل موجودا ، و اما ان يكون ، اما ان تكون الشمس طالعة و اما ان يكون النهار موجودا^٢ ، اى اما ان يصح هذا التقسيم و اما ان يصح ذاك التقسيم هى منفصلة من مثلها ، و ان اقرنت^٣ باحد جزئى الاولى السلب و بدلت الاداة الاولى للانفصال باداة الاتصال صحت متصلة من قسيمها^٤ . و تقول اما ان يكون ، اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، و اما ان يكون ، اما ان تكون الشمس غاربة و اما ان يكون الليل موجودا ، هى منفصلة تركبت^٥ من مثلها و قسيمها^٦ . و ان اقرنت^٧ سور المتصلة و اداتها بدل اداة الاولى للانفصال و السلب مع احد جزئيهما صحت متصلة منهما و تقول ان كان ، كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، فالشمس علة النهار ، ر كبت متصلة من مثلها و حلية و اذا اقرنت بالحلية السلب و بدلت اداة الاولى باداة الانفصال صارت منفصلة منها . و تقول ان كان هذا عددا فهو اما زوج و اما فرد ر كبت متصلة من قسيمها و حلية ، و ان بدلت الاداة و ادخلت فى الحلية سلبا صحت منفصلة منها^{١٠} .

- (١) خ م : قسيمها (٢) عبارات النسخ مشوشة فى هذا المثال و ما ذكرناه فى المتن هى الصورة الصحيحة التى يقتضيها المقام (٣) خ ش : اقرنت (٤) خ : قسيمها (٥) زاد فى خ بعد « موجود » : و اما ان يكون الليل موجودا (٦) خ ش : ر كبت (٧) ش خ م : و قسيمه (٨) ش خ : اقرنت (٩) ع : اداة (١٠) شرح : اعلم ان كل واحد من هذه الاقسام قد تنضاعف الى غير النهاية مثل ان المتصلة من متصلتين قد يكون كل واحد من المتصلتين على اقسامها الستة و كذا الكلام فى اجزاء اجزائها و هلم جرا و قد ظهر فى آتاء ذكر اقسام الشرطيات كثير من لوازمها . ويجب ان تتبرر صحة اللزوم فى هذه الاقسام من غير النظر الى المواد .

التلويح الرابع في العدول و التحصيل و فيه ضابط للحمل

اعلم ان كل قضية اما معدولة و هى التى جعل حرف السلب جزء موضوعها او محمولها ، و اما محصلة وهى ذات الجزئين المحصلين .

و حق كل قضية حملية ان يكون فيها موضوع ومحمول و نسبة . و كل يستحق لفظا دالا عليه . و كذلك الشرطيات . الا ان الروابط قد تطوى فى بعض اللغات ، و قد لا يتأتى الانطواء كما فى لغة الفرس فى قولهم زيد دانا است و فى العربية يقال زيد هو عالم . و اللفظة الدالة على النسبة هى التى تسمى الرابطة . و فى العربية يربط بلفظة هو و بكان و يوجد كما يقال زيد يوجد كاتباً ، او كان كذلك . فتصير هذه اداة بهذا المعنى ، وكانت بازاء مفهوماتها اسما ، و افصلا ، فهى مشتركة اذن . و فى لغة العرب ان تقدم السلب على الرابطة فينفيها و يقطعها فالقضية سالبة ، و ان تاخر عنها فيرتبط بها و يصير جزءاً من المحصول كقولنا زيد هو غير كاتب . و القضية مع الرابطة تسمى ثلاثية و دونها ثنائية .

و الفرق بين السالبة البسيطة و الموجبة المعدولة ان الاولى تصدق على المعلوم - اذ المتفقى يصح تقي صفاته - و الثانية اثباتية و لا اثبات الا على موجود احد الوجودين^١ فيثبت عليه الحكم بحسب احد ثباتيه او كليهما ، فلا يقال « العنقاء هو غير بصير » بل « ليس هو بصيراً » ، و الموجبة المعدولة كالثى محمولها غير البصير يكتسب فى البصير و المعلوم و السالبة المعدولة تصدق فيهما كقولنا فلان ليس هو لا بصير ، بخلاف تعاقب السلوب فان ازواجها اثبات و افرادها تقي .

و الثنائية كونها موجبة معدولة او سالبة بسيطة يتعلق بنية المتكلم الا اذا كان اللفظ لا يستعمل الا للعدول كعبر فى العربية فيتعين .

(١) لا يوجد « حرف » فى خشم (٢) لا يوجد « كل » فى ش (٣) ش :
احد الوجودين .

وقد بوحث^١ في ان القضية العدمية و هي التي محمولها يدل على سلب شيئي
 ممكن للموضوع او نوعه اوجنسه كقولنا زيد اعشى هل هي مساوية للمعدولة كقولنا
 زيد هو غير بصير او هي اخس . وليس هذا بحث المنطقي فان ذلك يختلف باللغات
 ففي الفارسية هما متساويان ولا يقال^٢ للبحر غير بصير ولا يقال له اعشى ولا نايينا
 اى غير البصير ، وفي العربية المعدول اعم اذ يقال للبحر غير بصير ولا يقال له اعشى
 والبارى غير جسم وليس ذلك امرا يمكن في حقه ، ولا نوع ولا جنس له ، بل على المنطقي
 ان السلب اذا تأخر عن الرابطة او ارتبط بها كيف كان - ان لم يعتبر التأخر كلفة الفرس -
 فالقضية موجبة . و ابتوا الواحا في هذا البيان و هي ضايعة^٣.

فالقضايا اربعة موجبة بسيطة و سالبة كذلك و معدولتان .

ضابط في الحمل : وليكن معنا^٤ اجزاء الحمل* و ما يتعلق به . اذا قلنا ان
 الحمل ناهل^٥ ينبغي ان يتبين^٦ مفهوماتها ان الاول اعنى به الساموى او الارضى ، والثاني
 المشترك بين الرّيان و ضده ايها مقصود . و اذا قلنا زيد هو اب^٧ تُعيّن جهة الاضافة .
 و اذا قيل هذا الخمر مسكر فليراع بالقوة كما في المنّ او بالفعل ، الكثير او القليل ،
 كله او جزئه . و اذا قيل الثلج ينزل يُعيّن المكان من انه في البلاد الباردة او الحارة
 و الزمان من انه في الشتاء او الصيف . ويعرف الربط كما اذا قيل « ما يعلم الحكيم
 فهو كما يعلم » انه الى ايها يرجع من الحكيم و علمه . و يُبيّن الشرط كما اذا قلنا
 « المتحرك متغير » فيراعى مادام متحركا ، فان اهمال هذه مغلط جدا .

(١) غ : يوجب (٢) م : ولا يقال للبحر كورى اى اعشى ولا نايينا اى غير البصير
 (٣) في الشرح : انما كانت ضامة لاختلافها باختلاف اللغات وخروجها عن ذكر نظرا للمنطقي
 و ان تلك المناسبات لا تغضى على من وقف على الاصول التي يتضمنها هذا الفصل . و
 هذه الالواح مشهورة في كتبهم (٤) غ : متينا (٥) شرح : يريد باجزاء الحمل
 اجزاء القضية الكلية (٦) غ : باهل . الشرح : التاهل من اسماء الاضداد فانه يطلق
 على الريان والعطشان (٧) غ : بين .

المرصد الرابع في جهات القضايا وتصرفات فيها

و فيه خمس تلويحات التلويح الاول في الجهات

اعلم ان المحمول وما يشبهه نسبتبه الى الموضوع ونحوه اما ان تكون
ضرورية الوجود لى لابد من كونها في نفس الامر كقولنا الانسان حيوان اوليس ،
او ضرورية اللاوجود كفي قولنا الانسان حجر او ليس ، او غير ضرورية الوجود و
العدم بل ممكنة كما في قولنا الانسان كاتب اوليس. وتصديق على الاولى لفظة الواجب
و على الثانية المستنع و على الثالثة الممكن . و هذه الالفاظ الثلاثة تسمى الجهات .
و كل قضية لها صلوح ان يصدق عليها في الايجاب احد هذه يسمى مادته و ان صدق
على السلب اخرى . و الجهة قولية زائدة على نفس القضية و المادة هي هي باعتبار
ذلك الصلوح فيتبدل كاذبها بصادقها وهي بحالها . و سلب جهة منها وقد يبقى موجبة.
و الجهة لما كانت لفظة دالة على وفاق الرابطة وضعفها فمكانها عندها والقضية
المصرح بجهتها تسمى رباعية وفي الثنائيات حرف السلب مكانه قبل المحمول لانه ينفيه،
و في الثلاثيات قبل الرابطة . والسور مكانه قبل الموضوع او مدلوله لانه معين كميته
وان كان قد يتوسع في وضعها لا كذلك .

و يقال للواجب و المستنع الضروري و ان كان احدهما في الوجود والآخر

(١) خم : ممكنه (٢) في الشرح : يريد بالقولية ما يدل عليها بالقول والقول
هيئنا هو اللفظ من غير تقييد له بالمركب كما كان الاصطلاح واقما عليه ضلي هذا ما يدل
عليه بلفظة الواجب هو الجهة الواجبة . و بهذا يظهر الفرق بين المادة و الجهة فان
الجهة هي ما يصدق على القضية من مدلولات هذه الالفاظ فتكون الجهة زائدة على القضية
و اما المادة فهي القضية بينها .

فى العدم . ثم الضرورة اما مطلقة غير محتاجة الى شرط لتداهر كقولنا القيوم حى و اما مشروطة اما بشرط^١ دوام الذات كقولنا كل انسان حيوان - و لا نغنى^٢ ترمده بل مادام ذاته موجودة - و اما بشرط ان يكون الموضوع موصوفا بها وضع معه كقولنا المتحرك متغير مادام متحركا ، و فرق بينه و بين ما قبله فان ذلك وضع فيه اصل الذات و هي هنا وضع الذات مع صفة التحرك اللاحقة بالمرحصول دونها . و اما بشرط وقت معين كقولنا القمر بالضرورة كاسف ، او غير معين كقولنا الانسان بالضرورة متنفس ، او بشرط فى المحمول كقولنا الانسان ماش ماشيا . وهذا يطرد ايضا فى ما ذكرناه وان كان له ضرورة بجهة غيره ، و يعتبر الوقت المعين وغير المعين فى موضوع له لازم ضرورى يسوقه^٣ الى الحكم وقتا ما و غير ذلك من الاوقات . و شرائط الحكم ان تعرضت فهى جزء احد الجزئين والا للضرورة بها . فهذه ستة اصناف . و المشروطة الاولى جمعناها مع الضرورية الاولى فى اطلاق الضرورة لوجوب النسبة فيها لنفس الموضوع والمحمول ، ولم يشترط فى هذه المشروطة لادوام الذات حتى يخالفها مخالفة بعيدة ، و لا نغنى بالضرورى الوجود غيرهما . و قد يوجد دائما غير ضرورية كما يتفق لبعض الناس لازم للوجود لو سلب دائم كسواد احد و لا يباضة ، و لا ضرورة لهما لذاته .

و لا حمل دائم غير ضرورى فى الكليات اذ ما لا وجوب فيه لا ترجع فلائين^٤ ليجزم العقل بالدوام . و ايضا ما ليس بذاتى و لا لازم المية هو جازى المفاقة فلا سيل لمعرفة دوامه فى الجزئيات . وظن منه ان لا ضرورى غير دائم فى الكليات ولم يعرف ان من اللوازم لوازم ماهية تسوق جميع جزئياتها الى امر فيصح الحكم الحاصر لها به . و الامكان قد يعنى به ما يلزم سلب ضرورة العدم و هو الاصطلاح العلمى ،

(١) لا يسجد « اما بشرط » فى ع (٢) ع : ولا يعنى (٣) ع : ليسوقه

(٤) ع م : المقدم (٥) ع : يستوف.

و وجه الخواص ما يسلب الضرورتين اى الوجود و العدم عنه . وضح الامكان العالمى على طرفيه لصديق الغير الممتنع عليهما فخصّوه باسم الامكان ، و قد دخل الواجب فى الاول دون الثانى فصارت الأقسام بحسب هذا ثلاثة واجب و ممكن و ممتنع ، و كانت بحسب المصطلح الاول ممكن و ممتنع . و الذى ليس ممكنا بالمعنى الثانى هو اما ضرورى الوجود او العدم ، و يتعين فى سلب الاول الامتناع و تدخل الاربعة^١ من الضروريات تحت الثانى لتوقف ضرورتها على غير نفس الموضوع والمحمول. و قوم حصروا الامكان بالقضية العرّية عن الشرائط الاربعة ايضا كقولنا الانسان كاتب فصارت الاقسام اربعة : ضرورى الوجود و العدم و ما له ضرورة ما و ممكن . و آخرون اخذوا الامكان بحسب حال الشيئ فى المستقبل فان كان لا يجب وجوده و عدمه فى كل وقت من المستقبل فهو ممكن وان وقع ، و الا فلا . و جميع الاعتبارات صحيحة .

و من ظنّ أنّ من شرط الممكن ان لا يكون موجودا فى الحال بل معدوما لأن الوجود يُخرج من الامكان الى الوجوب لم يعلم ان العدم ايضا على هذا الوجه يخرج الى ضرورة العدم فان لم يخلّ هذا فلا يخلّ ذلك ثم ان كان الممكن ينبغي ان لا يتحقق فممكّن العدم ينبغي ان لا يكون فى الحال معدوما فيكون موجودا و هو بينه ممكن الوجود فشرط فى لا وجوده وجوّه . و الوجود الحالى لا ينافى العدم فى الاستقبال فضلا عن الامكان .

و الامكان على الترتيبات واقف بالاشتراك وعلى الاخر ايضا باعتبارى جهة

(١) ش : ما سلب (٢) خ . عليها (٣) شرح : يريد بالاربعة الضرورية المشروطة بالوصف العنوانى و الوقتيتين والى بشرط المحمول (٤) خ : الباقى (٥) شرح : يريد بالترتب ما هو بالخصوص و العموم فان الاول الذى هو الامكان العام اعم من الثانى الذى هو الامكان الخاص و الثانى اعم من الثالث الذى هو الامكان العارى (راجع ذيل الصفحة التالية)

عمومه و خصوصه ، و كل على جزئياته متواطئ . فان قيل الواجب ان كان ممكنا ان يكون و ممكن الكون ممكن الا لا كون فالواجب ممكن الا لا كون ، وان كان غير ممكن . و مالمس بممكن فهو متنتع - فالواجب متنتع . قلنا الجواب « ممكن » بالمعنى العام ولا ينعكس الى « ممكن ان لا يكون » لدخول غير متنتع الكون و متنتع الا لا كون فيه و هو غير ممكن بالامكان الخاص و لا يتعين في سلبه ضرورة العدم بل قد يصح مع سلبه ضرورة الوجود فاستعمل الامكان على الاشتراك ، و لا تستمع الى قوله ان المتنتع ممكن ان لا يكون فينعكس الى ممكن ان يكون لانه بالمعنى العام و لا ينعكس الى ممكن ان يكون .

و سالب كل جهة - و لابد من تقدم اداة السلب فيه على الجهة - غير السالب الموصوف بتلك الجهة ، و لابد من تأخر السلب فيه عن الجهة ، فسالب الضرورة و الامتناع غير السالبة الضرورية و الممتنعة لصدق الأولين في مادة الامكان دونهما و سالب الامكان غير السالبة الممكنة لان هذه تكسب في مادة ضرورة الوجود و العدم وهو يصدق .

التلويح الثاني في تلازم ذوات الجهة

اعلم ان ذوات الجهات منها ما يتعاكس و منها ما يجرى بينها لزوم دون تعاكس و ليس من شرط كل لازم العكس ، و هذه طبقاتها :

(١) لا يوجد في ع : فينعكس الى ممكن ان يكون .

جاء تعليقات الصفحة السابعة

عن شيئين في الضرورات (٦) شرح : يريد ان الامكان يصدق على الامكان الثالث بمعانيه الثلاثة المترتبة العام و الخاص و الاخص و يصدق على الامكان الثاني بمعنيين منها فقط و صدق على الامكان الثالث بهذه المعاني المختلفة انما هو بالاشتراك اللفظي .

متقالات

واجب ان يكون

ليس يمكن العامى ان يكون

ممتنع ان يكون

لا لازم ان يكون

عامى ان لا يكون

ليس بممتنع ان لا يكون

متقالات

واجب ان لا يكون

ليس يمكن العامى ان يكون

ممتنع ان يكون

ليس بواجب ان لا يكون

يمكن العامى ان يكون

غير ممتنع ان يكون

متقالات

يمكن ان يكون

ممكن ان

ليس بممكن ان يكون الخاص

ليس بممكن ان لا يكون الخاص

شرح : يريد بالتماكس لزوم كل واحد منهما للآخر. والضابط في اللوازم التي لا
تتمكس هو ان الطبقات لما كانت ثلاثا كان تقيض كل واحد منهما لازم اعم من كل واحد
من الطبقتين الباقيتين. و في تلازم ممكن ان يكون الخاص و ممكن ان لا يكون نظر و
هو ان احدهما هو الاخر نفسه اذ لا معين للامكان الخاص الا ما يسلب الضرورة عن طرفي
الوجوب و العدم والتلازم يستدعي المغايرة لكن السهلة في امثال هذه الاشياء لا تغتر
في الغرض المقصود .

التلويح الثالث في المقول على الكل و الفرق

بين المطلقات و الموجهات

اعلم ان القضية التي فيها المقول على الكل هي التي قيل 'محولها على المقول عليه موضوعها فاشتملت على عقدي حمل فلهذا سألها البسيط ايضا يكذب في المعلوم للزوم ايجاب العقد الاول عليه فاستوى مع الايجاب المبدول . وفيها شرائط في الوضع^١ و الحمل اما الاول فاذا قلنا كل ج ب فلا يعنى كلى الجيم لما علمت انه عام و نوع لا يقع الكل موقعه و لا كليته اذ يحمل على كل واحد ما ليس كل مفهوم الشئى كلازم واحد و نحوه و لا كل الشئى فانه كل مجموعى معناه الجميع ، وقد يحكم على الآحاد بالكل العندى ما لا يصح^٢ عليه كقولنا كل انسان ذو نفس واحدة و لا كذلك الجمع . و لا يعنى الجيم من حيث هو ج بل الذات الموصوفة به بالفعل و ان لم يكن ج فهو ب و الا ما صح ان قول المتحرك قد يسكن و صحته لعدم اخذه من حيث هو ، و لا يشترط ايضا بلا كون ج بل مع استواء النسبة الى الشرطين ، و لا يعنى 'الموصوف به في احد الوجودين بل ما يعمها دام اولم يدم ، و لا يشترط احدهما فيه .

و اما في الحمل ففي الضرورية قول : بالضرورة هو ب مادام موجود الذات و ان لم يكن ج ان كان ما يجوز زواله ، فانه اعم في هذه السادة من جهة استمرار الحكم من قولنا ' مادام ج ' و ان كان ' مادام ج ' اعم منه من وجه لصحته ههنا و في ما شرطه في الموضوع . و في السدائمة الغير الضرورية دائما من غير ضرورة مادام ذاته موجوداً و ان لم يكن ج ، 'هذه صورتها وان كذبت كلية . و في الممكنة يمكن ان يكون ب العام او الخاص او الأخص . و في الضروريات الاربع هو ب

(١) خ : قبل (٢) ش : الموضوع (٣) ش : يصلح (٤) م : لا يعين للموصوف ، خ : لا يعنى للموصوف . (٥) شرح : اى و ان لم تكن الجسمية صادقة عليه كما سبق مثاله ، و هذا صورة هذه القضية بحسب الحكم والقول في المقول على الكل و ان كان لا يمكن صدقها لما بينا ان الحكم بالدوام في الكليات لا يكون الا ضروريا .

مادام ب او مادام ج او فعين الوقت او نيهه . فهذه هي الوجهة .
وان لم يتعرض لجهة و حال ودوام او لا دوام بل يقتصر على ذكر المحمول
فهى القضية المطلقة العامة وهى وان حصرت في الأعداد مهلة في الاوقات .
و القضية لو كانت تقتضى من الجهات و الضمات شيئا ما صح عليها خلافه فمن
حيث هى هى صالحة لكل فاذا قلنا كل ج ب لا يقتضى دوام الباتية ولا لادوامها ولا
اتفاق الأعداد فى وقت الاتصاف^١ بل ان اتصف بالباتية بعض موضوعات الجيم فى وقت
و البعض الآخر فى وقت^٢ آخر يصح . و تطرد هذه المطلقة فى الضروريات الستة
و اذ لم يشترط السوام قد يصح قلبها من الايجاب الى السلب كما عمل الحكيم حيث
قلب كل فرس نائم الى لا شئ من الفرس بنائم . و الضروريات الاربعة اذا حذف
خصوص شرائطها مقيدة بالادوام كقولنا كل ج ب لا دائما بل وقتا ما هى المسماة
بالمطلقة الوجودية و يتأنى بته قلب موجبها الى سالبها ولا تصدق فى مادة الضرورة .
و قوم جعلوا مطلقتهم^٣ ما وقع فى الماضى او الحال و الممكن بحسب المستقبل
و الواجب ما اشتمل على الازمنة الثلاثة و بهذا فرقوا بين الجهات و اذا اتى زمان لم
يبق فيه من الالوان غير السواد او غيره من مراتب العموم و الخصوص صح ان كل لون
سواد باطلاقهم لانه وقتى و قبل الوقوع ممكن بامكانهم ، و لا اطلاق و لا امكان
بحسب الحل الحقيقى فان ههنا بالضرورة الوانا معقولة^٤ غير السواد و هذه الجهات
سميت وقتية .

و الأمكان العام اعم من جميع الجهات و من المطلقة العامة فان الممكنة تدخل
فيها اشياء^٥ لا تقع ابدا و ليس المطلق هكذا . و الامكان الخاص اعم من الوجودية

(١) ع : اتصاف (٢) لا يوجد « وقت » فى خ ش م (٣) م : اذا (٤)

شرح : يشير الى الحكيم ارسطاطالس فانه تمثل بامثلة فى المطلقة يتقلب الحكم الايجابى

فيها سلبا و السلبى ايجابيا (٥) لا يوجد « بته » فى خ (٦) خ م : مطلقهم

(٧) خ : فقوله (٨) م : الاشياء .

لمثل هذه العلة . وهو اعم من المطلقة العامة من هذه الجهة وان كان هي اعم منه من جهة صدقها على الضروري . و الوجودية اذا صرح بها جهة . و ظنَّ ان المطلقة لدى التصريح^٢ جهة لأن لفظها دال^٣ و لم يعلم انه لم يدل على وثاق الربط و ضعفه و حال اصلا بل فيه عدم التعرض للكل .

و اما السلب في القول على الكل اما في الاطلاق العام فينبغي ان لا يتعرض لعال و وقت بل كل ج ينفي عنه ب او يسلب عنه او ليس ب من غير تعرض جهة و ضمة . و المتداول في اللغات لا شئى من ج ب و يفهم مادام ج حتى لو وجد ج و هو ب يكذب فزاد على الاطلاق . و في لغة الفرس يقولون هيچ ج ب نیست و كذا معناه فانهم ما تعرضوا فيها للآحاد . و في الوجودية نقول كل ج ينفي عنه ب نفيًا ضروريًا لا دائما . و النظم المشهور^٤ لا يطابق من الوجوديات الا لما شرطه^٥ في الموضوع و اما في الضرورة فلا فرق بين النظمين الا ان قولنا كل ج بالضرورة ليس هو ب تعرض فيه للآحاد^٦ بالفعل ملاقيه^٧ للضرورة ، و قولنا بالضرورة لاشئى من ج ب ليس فيه تعرض للآحاد الا بالقوة بل هو حصر لكل ج انه ليس ب ب ، و تعلم حال الجزئيتين من الكليتين فقولنا بعض ج ب يصح مطلقا و ان كان في وقت لاغير^٨ و كل بعض اذا كان كذا فصح كل بعض مطلقا فيصح كل واحد ، فمن سلم الاول و اوجب في الكلية عموم الأوقات كموم الآحاد^٩ للحل اخطأ ، و الحكم على بعض شئى

(١) ع : به . (٢) م : التصريح . (٣) ع : حال . (٤) شرح : فيه نظر

و هو ان المسكنة العامة ايضا كذلك . و لصاحب الكتاب على المطلقة العامة مباحثات كثيرة ذكرها في كتاب المطارحات و قد استصوب في كثير من كتبه حذف المطلقة لكونها مقلطة كما حذف مهمة اعداد الموضوع الا انه ذكرها في التلويحات اتباعا للمشهور .

(٥) خ : فيراد . (٦) شرح : النظم المشهور يريد به لا شئى من كذا كذا بالمرية و هيچ كذا كذا نیست بالفارسية و قوله الا لما شرطه في الموضوع هذا هو الذى ساء المتأخرون بالعرفى الخاص مثل لاشئى من ج ب مادام ج لادائما . (٧) ش : شرط .

(٨) ع : الاحاد . (٩) ش : على . (١٠) ش : كموم الحل .

بجهة لا ينافي صحة الحكم على البعض الآخر بجهة غيرها فان بعض الاجسام متحرك بالضرورة كالفلك و بعضها بوجود غير ضروري و بعضها بامكان بحت ، و سالب الاطلاق او الوجود الصادق في مادة الواجب غير السالبة الموصوفة باحدهما الكذبة فيها^١.

التلويح الرابع في التناقض

اعلم ان التناقض هو اختلاف قضيتين بالايجاب و السلب على جهة^٢ تقتضي لذاتها ان يكون احدهما صادقا و الآخر كاذبا و لا يخرج الصدق والكذب منهما ، ثم لا يلزم ان يتعين الصادق عندنا فان قولنا زيد يمشی غدا لا يمشی غدا يتناقضان و لا تعين عندنا و كذا نحوهما من الممكنات . و لا خلو من الايجاب و السلب فان كذب الايجاب معناه ان الامر ليس كما اوجب و كذب السلب هو ان مخالفة الايجاب غير صادق.

و من شرط التناقض رعاية التقابل فليراع في القضيتين اتحاد الموضوع و المحمول و الربط و الاضافة و الجزء و الكل و الزمان و المكان و الشرط و القوة و الفعل ، و في الجملة تتفقان لا محالة في جميع ما ورا، الايجاب و السلب مما يتغير^٣ به حال القضية . و في المحصورات زيادة شرط^٤ و هو ان تكون احديهما كلية و الأخرى جزئية فتختلفان في الكمية اعني الكلية و الجزئية كما اختلفنا في الكيفية اعني الايجاب و السلب و الا لا يجب الاقسام^٥ فان الكليتين في مادة الامكان تكذبان و تسميان المتضادتين لان من خاصية الضدين امتناع الاجتماع في الوجود دون العدم. و كل كلي اذا اخذ موضوعا و جزئية محمولا كذب الكلتيان فيه و صدق

(١) لا يوجد « فيها » في ٢ . ع : حملة خ : جملة . ٣ ش : يتعين .

(٤) شرح : يجب ان يتاول قوله بان تلك الزيادة في اللفظ لا في المعنى ليمشي كلامه .

(٥) خ ش ع : الاقسام .

الجزئيتان^١ و يسمى الجزئيتان الداخلتين^٢ تحت التضاد فإذا كذب كل ج ب ان كان لا لا شيئي صادقا فكذلك ليس بعض فلما لم ينعكس اطرد الجزئي تقيضا دون الكلي وكذلك في السالب^٣ فاعتبر الاختلاف في الكم . و في التي تحفظ فيها الجهة قد يحوج الى امور فيها و سيأتي .

و اذا اخذت الواح التقايط طبقة الكليات الموجبة تقايطها سوابب جزئية و لم تصدق الكلية في المواد الثلاثة الا في الواجب ، وطبقة سوابب الكليات لم تصدق في غير كلي مادة الممتنع ، و اذا اخذت طبقة مختلفات الكم دون الكيف ففي طبقة السوابب اقتسم السالبتان في الامكان و كذبنا في الواجب و صدقنا في الممتنع ، و في طبقة الموجبات اقتسم الموجبتان في الامكان و كذبنا في الممتنع و صدقنا في الواجب ، و في مختلفات الكيف فقط اقتسم ما خلا الامكان . فعرف ان الاقسامات في هذه بخصوص المواد فلم يعتبر (كذا) . و لا تناقض في المهملات لانها في قوة الجزئيات .

فإذا عُرف ما قلنا فنقول المطلقة لا تقيض لها من جنسها اى بالاطلاق؛ ليس لانها اذا لم يشترط فيها الدوام صدق موجبها و سالبها معا كما قلب الحكيم و لم يكن تقيضا سلب الاطلاق فانه بعد سلب الاطلاق كلما ثبت من الجهات الثبوتية في الحقيقة لا يناقضها فلا بد من السلب حتى يناقضها و غير الدائم لا يناقضها فتعين الدائم ، و لا يشترط بالضرورة و الا تكذب مع المطلقة في مادة السالب الدائم الغير الضروري، و لا يشترط ايضا بغير الضرورة و الا تكذب معها في مادة السالب الدائم الضروري

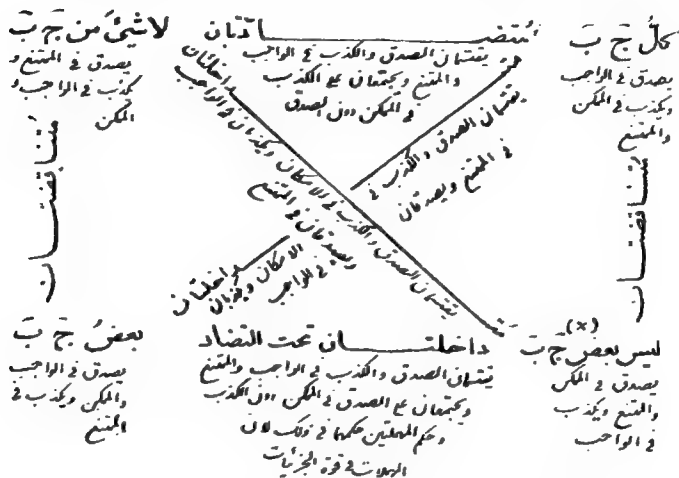
(١) شرح : مثاله اجتماع كل حيوان انسان مع لا شيئي من الحيوان بانسان على الكذب و اجتماع بعض الحيوان انسان و بعضه ليس بانسان على الصدق . (٢) ش : الداخلتان . (٣) ش : السلب . (٤) شرح : ظن بعضهم ان تقيض قولنا بالاطلاق كذا هو بالاطلاق ليس كذا بتقديم الاطلاق على السلب و ليس ذلك بحق لما ذكرنا من جواز انقلابها من الايجاب الى السلب . و ظن بعضهم ان تقيض بالاطلاق كذا ليس بالاطلاق كذا بتقديم السلب على الاطلاق و هذا لا يجوز (يستدل بالبيان المذكور في المتن) .

الطريقة التعليقات في الصفحة المقابلة

جبة تعليقات الصفحة ٣٦

قوله (س ٥) وإذا اخذت الواح القاين الخ ، قال الشارح هذه النسايب تتضح

بهذا اللوح :



هذا ما افاده الشارح . و يعلم ان عبارة « ليس بعض ج ب » في اللوح ، التي

كتبنا عليها علامة (X) ، كانت في النسختين الموجودتين عندي من الشرح كذا : ليس كل ج ب ، و هو خطأ واضح نشأ و لاشك من سهو النساخ ، فان القيام يستدعي قضية جزئية سالبة تختلف عن القضية التي تقابلها بالقطر (لا شيء من ج ب) كما و عن التي تقابلها بالعرض (بعض ج ب) كيف ، و تلك القضية لا تكون الا « ليس بعض ج ب » ، و بهذه الصورة وردت في منطلق الاشارات ، ص ٥٥ من طبعة طهران الثانية ، و في كتاب اساس الاقتباس ، ص ١٠٠ من طبعة طهران ايضا ، و قد اعتمدت في اصلاح هذا الخطأ عليها . و للطوسي شارح الاشارات بيان هناك في توضيح المصطلحات الواردة في اللوح ربما يفيد القارى فليراجع .

ع . ف

و هو الامتناع ، بل الدائم مطلقا و ان كان في الكليات تتمين ضروريته ، فقولنا كل ج ب بالاطلاق نقيضه ليس دائما بعض ج ب ولا شئى مطلقا محنوف الزيادة العرفية بعض دائما و في جزئى المطلقة كليتا الدائم و في الوجودية اذا قلنا كل ج ب نقيضه ليس بالوجود كل ج ب بل اما بالدوام العديم القيدين بعض ج ب اوليس لانه اذا سلب الوجود فقد تبقى ضرورة الايجاب في الكل او السلب عنه ، و الضرورة الدائمة في الجزئيتين او الدائم الغير الضروري فيهما و الدائم المطلق في البعض ايجابا و سلبا يفنى عن تعديدها . و اذا قلنا بالوجود لا شئى من ج ب نقيضه ليس انما بالوجود لا شئى من ج ب بل اما دائما مطلقا بعض ج ب او دائما ليس لبقاء الاقسام الستة المذكورة . و نقيض قولنا بالوجود بعض ج ب ليس انما بالوجود شئى من ج ب بل اما دائما كل او دائما لا شئى لا غير اذ جهات البعض لاتتافيه . و نقيض قولنا بالوجود ليس بعض ج ب دائما كل او دائما لا شئى .

و قوم احتالو ليجعلوا نقيض المطلقة من جنسها فقالوا كل ج ب مادام ج فأخفوها بشرط الدوام في الموضوع و اعلم انها خرجت عن الاطلاق و مع ذلك اذا اخمن جنسها ليس بعض ج ب مادام ج يكذبان في بعض مواد الوجوديات كقولنا الانسان متنفس و ان اخذ نقيضها المطلقة العامة فليست من جنسها .

و الدائمة الغير الضرورية اذا قلنا فيها بعض ج ب دائما غير ضرورى او ليس بعض ج ب كذلك فنقيضه : ليس بالدوام الغير الضروري شئى من ج ب او ليس شئى من ج ب بالدوام الغير الضروري ليس ب' و يبقى اما ضرورة الايجاب او السلب في الكل او الوجود ايجابا و سلبا فيه فيهما' وكلتاها كاذبتان كما دريت .

(١) شرح : هو عين نقيض السالبة الجزئية . (٢) شرح : الضمير في فيه

عايد الى الكل و في فيهما الى الموجبة و السالبة الجزئيتين اللتين يطلب لازم نقيضهما .

و الوقتية ان عين فيها الزمان و فيها ' قصد الايجاب و السلب صح التناقض ،
 و الذى قال انه اذا قيل كل ج ب فى وقت ما غير معين تقيضه انه ليس بعض ج ب فى
 ذلك الوقت الذى فيه كل ج ب لم يدرك انه اذا كذب كل ج ب كذب ليس بعض ج ب
 المشروط بوقت كون كل ج ب و ليس وقامعينا ليتعرض له . و قولنا ' كل ج ب مادام
 ج لا دائما فتقيضه ليس كل ج ب مادام ج لا دائما بل اما بعض ج ب دائما او ليس بعض
 ج ب ابدا او ليس بعض ج ب فى بعض اوقات كونه ج ، و لا يحتاج الى ذكر دوام
 البائية فى كل ج او سلبها فى جميع اوقات كونه ج لأن ذكر البعض ههنا فى التناقض
 يفتى عن ذكر الكل كما عرفت ، و تقيض قولنا لاشيئى كذا ليس لاشيئى كذا بل ليس
 بعض دائما او بعض ج ب ابدا او فى بعض اوقات كونه ج . و قدس على هذا تقيض
 الجزئيتين و يبدل فى التقيض البعض بالكل .

و نقائض الضروريات اوردناها فى هذه الألواح و لوازم نقائضها المتعاكسة
 القائمة مقامها لتورد حيث ترادفت السلوب فى تقيض سالبة .

بالضرورة كل ج ب	لا يمكن ان لا يكون كل ج ب
ليس بالضرورة كل ج ب	ممكن ان لا يكون كل ج ب
بالضرورة بعض ج ب	لا يمكن ان لا يكون بعض ج ب
ليس بالضرورة لاشيئى من ج ب	ممكن ان لا يكون شيئى من ج ب
بالضرورة لا شيئى من ج ب	ليس يمكن ان يكون شيئى من ج ب
ليس بالضرورة لاشيئى من ج ب	ممكن ان يكون شيئى من ج ب

(١) لا يوجد « فيها » فى خم و يحتمل ان يكون « فيه » أى فى الزمان ، وفى الشرح : اذا
 كان الحكم فى القضية موجبة كانت او سالبة فى زمان معين مخصوص وقصد ذلك الزمان بعينه فى
 الايجاب والسلب كانت الموجبة مناقضة للسالبة وبالعكس . (٢) م : و لو قلنا ، وفى الشرح :
 قولنا كل ج ب الخ هذه هى التى تسمى بالوجودية المرفية وبالعرفية الخاصة .

بالضرورة ليس بعض ج ب ليس بممكن ان يكون بعض ج ب
 ليس بالضرورة ان شيئاً من ج ليس ب ممكن ان يكون كل ج ب

بين كل خطين متناقضان على الطول^١ ومتلازمان على العرض^٢، وعلى القطر متلازما تقيض كل واحد و مناقضا لازم كل واحد. و الامكان ههنا هو العام، و قولنا كل ج ب بالامكان الخاص يناقضه: ليس بالامكان الخاص كل ج ب بل إما بالضرورة في البعض ايجابا او سلبا، و بالامكان لا شئى ليس بالامكان لا شئى و يبقى القسمان بعينهما وفي الجزئيتين^٣ هكذا في الكل.

التلويح الخامس في العكس

اعلم ان العكس هو^١ جعل موضوع القضية محمولا و المحمول موضوعا مع حفظ الكيفية و بقاء الصدق و الكذب. و نبدء بالسالبة الضرورية و ان كان فيه مخالفة العرف^٢ لفرض لنا فنقول اذا قلنا: بالضرورة لا شئى من ج ب فيصح عكسه

(١) شرح: اما المتناقضان على الطول فمثل بالضرورة و ليس بالضرورة ولا يمكن و ممكن و اما المتلازمان على العرض فمثل بالضرورة كل ج ب و لا يمكن ان لا يكون كل ج ب و اما متلازما تقيض كل واحد و مناقضا لازم كل واحد فمثل بالضرورة كل ج ب و ممكن ان لا يكون كل ج ب فان كل واحد لازم تقيض الاخر لزوما متعاكسا عليه و هو تقيض لازمه ايضا. (٢) ش: الجزئيين، شرح: والجزئيتان اعنى الموجبة والسالبة من الممكنة الخاصة هكذا تقيضهما و لازمه الا انه يدل البعض من افراد الموضوع بالكل منهما على قياس ما علمت فيما مر. و ينبغي ان لا يسهل تقديم السور على حرف الانفعال للابخر عن اجزاء لازم التقيض قسم ربما كان الحق فيه مع كذب القسيتين الباقيين مع الاصل كما قد تبين عليه فيما تقدم و ذلك مما اغفل في هذا الكتاب. (٣) شرح: هذا التعريف يختص بالحملات فان اريد تسميه قيل هو تبديل كل واحد من جزئى القضية قوى الترتيب بالاخر مع بقاء الصدق بقاءه، والاحتراز يندى الترتيب هو عن المنفصلة فانه لا يتميز مقدمها عن تاليها الا بالوضع دون الطبع و اذا بدل كل واحد من جزئيهما بالاخر فهي هي لاغيرها. (٤) شرح: اما مخالفة العرف فلان عاداتهم الابتداء بالسالبة المطلقة العامة و اما غرضه في المخالفة فلان الضرورية هي الاشرف و الاهم في العلوم.

بالضرورة لا شئى من ب ج و إلاّ صح بعض ب ج بالامكان العام فنضع وجوده و
نفرض البعض من ب الموصوف بج شيئا معينا هو د فد كما انه بعض ب الموصوف
بج فهو بعض ج الموصوف بب و قد كنا قلنا بالضرورة لاشئى من ج ب فصدقه معه
محال وكان ذلك صادقا فيكذب هذا لانه محال و ما ادنى اليه يكون محالا و هو
بعض ب ج فيصح بالضرورة لا شئى من ب ج .

و الموجبة الكلية الضرورية لاتعكس كلية لجواز ان يكون المحمول كالحيوان
اعم من الموضوع كالانسان ولا ينعكس كليا ولا بد له من عكس فانه اذا كان بالضرورة
كل ج ب فنجد شيئا معينا هو موصوف بالجيمة و البائية و ليكن د فهو من الجيم
الموصوف بب فيكون من الباء الموصوف بالجيمة واذ لم يحصل العكس كليا فيصح
جزئيا و هو بعض ب ج و لا ينعكس ضروريا لجواز ان يكون المحمول كالانسان
ضروريا للموضوع كالكتاب و الموضوع غير ضرورى للمحمول بل ممكن . و لا
ينعكس غير ضرورى في جميع المواضع لجواز ان يكون الموضوع و المحمول
كل منهما ضروريا^١ للآخر كالانسان و الناطق ، فالواجب ما يعمها و هو الامكان العام
و هو اولى من الاطلاق العام في بعض المواضع لانه لا يعم ما لم يقع فلم يتناول
جميع الممكنات الخاصة بخلاف الأمكان العام . و نبين هذا العكس بطريق آخر
فنقول ان لم يصح د ممكن ان يكون بعض ب ج العام ، فيصح د بالضرورة لا شئى
من ب ج ، فبالضرورة لا شئى من ج ب ، كما ينأ عكسه ، و قد كنا قلنا بالضرورة
كل ج ب .

و الجزئية الموجبة الضرورية تنعكس جزئية موجبة ممكنة عامة بالبيان
المذكور من الافتراض و الخلف .

و السالبة الجزئية الضرورية لا عكس لها لان الموضوع العام كالحيوان قد

يسلب بالضرورة المحمول الخاص كالإنسان عن بعضه و بالعكس لا يتصور .
و اما الممكنات فالسالبة الممكنة الخاصة و العامة لا عكس لهما فقد يسلب
محمول ممكن كالكتابة عن موضوع ضروري له كالإنسان فلا يتأتى العكس حتى يقال
ممكن ان لا يكون شئى من الكاتب انسانا ، وكذلك الجزئى فان الإنسان موضوع
للكتابة لا عروض لها الا عليه فيكون دونها و لا تكون دونه فيسلب عنه و لا
يسلب عنها .

و الموجبة الكلية الممكنة العامة و الخاصة و الجزئية تنعكسان جزئيتين كما
ينبأ بالافتراض . وعكس الممكنة الخاصة لا يتأتى ممكنة خاصة لجواز ان يكون
المحمول الممكن للموضوع ضروري^١ له الموضوع كالضاحك بالفعل للإنسان فاذا
قيل : بالامكان كل انسان ضاحك لا ينعكس ممكنا بل هيها ضرورى ، و الضرورة
غير مطردة ايضا لجواز ان يكون موضوع ومحمول كل منهما ممكن للآخر كالكتاب
و الضاحك بالفعل فيصح ممكنا ، و الذى يعم الواجب و الممكن الخاص الامكان
العام فنقول اذا كان كل ج ب بلئى امكان كان او بعضه فبعض ب ج بالامكان و الآ
فبالضرورة لا شئى من ب ج فبالضرورة لا شئى من ج ب و كان كله او بعضه ب
هذا محال . فان قيل أليس السالبة الممكنة فى قوة الموجبة فتقلبها اليها و نعكس
الموجبة ثم تقلب الى السلب فتكون السالبة الممكنة انعكست ، فيقال اذا قلبت الى
الايجاب و عكست جاءت ممكنة عامة موجبة لا تنقلب الى السلب .

و المطلقة العامة السالبة و الوجودية لا عكس لهما لا كما ظن الظاهريون^٢

(١) شرح : جماعة من المتأخرين زعموا ان الموجبة الممكنة غير معلومة الانعكاس
فطمعوا فى البيان الخلفى و الافتراض بما تجده فى كتبهم ، وتعرف وجه الجواب عنه بما
اعطيت من الاصول . (٢) كذا فى الاصول . (٣) شرح : الظاهريون هم الذين
يحكمون بالظاهر من غير تأمل لما هو الحق فى نفس الامر ، اولئك انما حكموا بالانعكاس
(راجع ذيل الصفحة التالية)

الذين احتجوا بطريق الخلف و لم يعلموا ان الخلف يبتنى على النقيض و لا تقيض لهما، و ان اخذ النقيض دائمة جزئية فتعكس موجبة مطلقة جزئية فان العكس لم يحفظ جهات الضرورة و الدوام فلا يناقض السالبة المطلقة . و انظر^١ انا اذا قلنا بالاطلاق لا شئى من الانسان بضاحك بالفعل كيف لا يتأتى ان نقول و لا شئى مما هو ضاحك^٢ بالفعل انسانا .

و المطلقة الكلية و الجزئية الموجبتان تعكسان جزئيتين لما بينا بالاقتراض، و كذا الوجودية ، و كلاهما يعكسان بالاطلاق العام فان المحمول الوجودى كالتنفس للموضوع كالحيوان ذى الربة لا يتأتى العكس فيه وجوديا بل ضروريا . و فى موضع يكون الموضوع و المحمول كل منهما وجوديا للآخر كالتنفس و النائم الذين هما محمولا الانسان مثلاً بالوجود يعكس كل منهما على الآخر بالوجود ، فمما يعم المادتين الاطلاق العام . و يتأتى البيان الخلفى ههنا فنقول اذا كان بالاطلاق كل او بعض من ج ب قبالاطلاق بعض ب ج و الأ دائما لا شئى من ب ج فدائما لا شئى من ج ب و قد كان بالاطلاق كله او بعضه ب ، هذا محال .

ساقفة: اعلم ان الشرطيات المتصلة حالها فى التناقض و العكس حال الحملات فنقيض «كلما» ، «ليس كلما» ، و نقيض «قد يكون» ، «ليس البتة» ، و على هذا فقس . و

(١) ع : لها . (٢) م : فانظر . (٣) ع غ : ضحكك . (٤) شرح :

الساقفة هي آخر الجيش استعارها ههنا لكون ما هي متضمنة له كالذليل على مباحث النقيض و كالتامة له . و انما خص المتصلة بذلك دون المنفصلة لان المنفصلة لا عكس لها كما عرفت بل تجرى مجرى الحملات فى النقيض لا فى العكس .

(به تعليقات الصفحة السابقة)

السالبة المطلقة العامة والوجودية اذا كانتا كليتين اما اذا كانتا جزئيتين فما وجدنا من نقل ان احدا حكم بعكسها و صاحب الكتاب حكى عنهم انهم يحكمون بذلك فى السالبة مطلقا ولم يقيدها بالكلية وذلك توهم فيجب ان ينزل كلامه على الكلية لا غير وظاهر ان مراده ذلك .

عكس كلما قد يكون و ليس البتة ليس البتة ، و هكذا في الجميع .

و عكس التقيض هو جعل مقابل الموضوع بالايجاب والسلب محمولا ومقابل المحمول موضوعا و الكيفية باقية و الصدق بحاله ، فقولنا كل انسان حيوان عكس تقيضه كلما ليس بحيوان ليس بانسان^١ لانك حصرت الموضوع في المحمول فما لا يحمل عليه المحمول لا يحمل عليه الموضوع . و قولنا بعض الانسان حيوان عكس تقيضه بعض ما ليس بحيوان ليس بانسان .

و السالبة الكلية عكس تقيضها لا يصح كليا فاذا قلنا لاشيئ من الانسان بحجر ليس لنا ان نقول لاشيئ مما ليس بحجر ليس بانسان فيكون معناه كل ما ليس بحجر انسان و هو كذب ، بل يصح عكس تقيضه جزئيا .

و كذلك السالبة الجزئية فاذا قلنا لاشيئ من ج ب او ليس بعض ج ب فيصح بعض^٢ ما ليس بب ليس بج و ان لم يصح هذا صح لاشيئ من غير الباء ج فينعكس لاشيئ من ج غير الباء فيكون معناه كل ج ب ، و قد قلنا ليس بعض ج ب . و في بعض هذه المواضع يحتاج الى تهديد ذهني كقولنا بعض الانسان موجود عكس تقيضه

(١) شرح : هذا التعريف ايضا مختص بالحليات فان اريد تعينه قيل هو جعل كل

واحد من جزئي القضية دون الترتيب بالايجاب والسلب مكان الآخر مع بقاء الكيفية و الصدق . (٢) شرح : ما ذكره من انعكاس الموجبة الكلية فهو مختص بما يصدق عليه الدوام اما بحسب ذات الموضوع و اما بحسب وصفه ، و اما اذا كانت جهة الاصل مطلقة او ممكنة فانه لا ينعكس كذلك اللهم الا بزيادة قيود لا حاجة الى ذكرها ومثال ذلك كل انسان ضاحك بالفعل فانه لا ينعكس الى كل ما ليس بضاحك بالفعل هو ليس بانسان ، و دليله ان الموضوع محصور في المعقول بمعنى انه اخص منه او مساو له فما لا يحمل عليه المعقول لا يحمل عليه الموضوع و هذا لا يتناول الا الضرورية والدائمة فيجب حمل كلام صاحب الكتاب على ذلك او على التخصيص ببعض الموجبات الكلية ولعله لاجل هذا لم يقل الموجبة الكلية عكس تقيضها كذا تنبيهها منه على ان هذا الحكم ليس في كل الجهات بل في بعضها ، ولعله لم يعم الحكم في كل موجبة جزئية لهذا السبب . (٣) ع : فيصح ليس بعض الخ .

بعض ما ليس بوجود فى الاعيان اى ما هو فى النهن ليس بانسان اذماليس بوجود
عينا لا بعض له فيه .

فان قيل قلتم ان السالبة الكلية^١ و الموجبة الجزئية تنعكسان و لديكم ان
قولنا لا شئى من الحائط فى الوند لا ينعكس ليكون لا شئى من الوند فى الحائط ،
وكذلك قولنا بعض الشيخ كان شابا لا ينعكس ليكون بعض الشاب كان شيخا ، قيل
ان العكس من شرطه جعل الموضوع بكليته^٢ محمولا و كذا المحمول وفى القضيتين
ما نقل فى^(٣) و كان اللذان هما جزءا المحمولين معهما ، و عكسهما الصحيح لا شئى
مما فى الوند حائط و بعض ما كان شابا فهو شيخ ، فاذا قلنا قضية كذا لا تنعكس
معناه لا يجب ان تنعكس .

(١) شرح : يجب ان يضاف اليه « التى يصدق عليها السوام الذاتى والوصفى » لان
التى ليست كذا ما ادعى عكسها ليوجه عليه شك ، و ظاهر ان مراده ذلك والبال الذى
تمثل به يحققه . (٢) خ م : فكذلكم ، و يحتمل : فلديكم . (٣) خ : بكلية ، م :
لكليته .

المرصد الخامس في تركيب الحجج

وفيه ثلاثة مطالع

المطلع الاول في حقيقة الحجة و اصناف صورها و موادها
واحوالها وفيه عشر قلوحيات

التلويح الاول في نفس الحجة و مبادئها و تقسيم صورها

اعلم ان الحجة قول مؤلف من اقوال يقصد به ايقاع التصديق^٢ بقول آخر ،
و لها اقسام والعدة من الاقسام انما هو القياس وسند كبر باقى اقسامها ان شاء الله تعالى .
و القياس هو قول^٣ مؤلف من قضايا اذا سلّمت لزّم عنه لذاته قول آخر . و
لولا التقييد بالتأليف من القضايا لم تخرج من الحد القضية الواحدة التى يلزم منها
لذاتها صدق عكسها و عكس نقيضها . و قولنا لذاته يخرج به الاضرب العقيدة اذا
اتفق صدقُ تيجتها لخصوصية المادة و غيرها و كنتيجة تستنتج من قياس لا ينتهى
الى اتاجها الا بمقدمة اخرى لم تذكر .

و القضية اذا جعلت جزء القياس تسمى مقدمة و اجزائها الذاتية التى تبقى بعد
التحليل الى الافراد^٤ تسمى حدودا ، لا الاجزاء الغير الذاتية كالجهاث و ادوات السلب

(١) لا يوجد «احوالها» فى ع ش . (٢) شرح : هذا التعريف لا يتناول القياس
الشعرى اذ لا يحصل منه تصديق كما ستعرف ، فان اردنا اندراج القياس الشعرى فيه قلنا
الحجة قول مؤلف من اقوال يقصد به ايقاع او ما يقوم مقامه بقول آخر و يراد بالتردد
ما يعم القسمين كما تبين فى باب التعريفات . (٣) شرح : ليس المراد من القول
القول اللفظى بل الفكرى . (٤) شرح : يريد بالافراد فى هذه المواضع لا المفردات
التي لا تنحل الى غيرها بل ما هو اعم من ذلك و هى الافراد التى تنحل القضية اليها
اولا سواء كانت مفردة كما فى الحملات او مركبة كما فى الشرطيات .

و غيرها و لا الذاتية التي لا تبقى بعد التحليل كالروابط . مثال للقياس و مقدمتيه و المتعلق به قولنا كل ج ب و كل ب ا فكل ج ا ، فالقولان الأولان هما المقدمتان و مجموعهما قياس و الثالث اللازم منهما هو النتيجة .

و لم يشرط في القياس ان تكون مقدمتا مسلّمتين بل ينبغي ان تكونا بحيث لو سلّمنا لزّم ما يلزم سواء وجد التسليم بالفعل او لم يوجد . و من خاصية صحة صورة القياس تسليم لزوم قول منه و لا يوجد هذا في صحة المادة .

و القياس لا يخلو اما ان يُذكر فيه احد طرفي نقيض النتيجة بالفعل اولم يذكر ، و الاول يسمى استثنائيا كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود ، ذكر فيه احد طرفي نقيض النتيجة و هي ^٢ النتيجة بعينها . او يقال لكن ليس النهار موجودا فليس الشمس طالعة ، ذكر فيه احد الطرفين و هو نقيض النتيجة . و الذي لم يذكر فيه بالفعل ذلك ما ذكرناه من المثال الاول و ان كانت النتيجة بالقوة داخله في قولنا كل ب ا .

و القياس الاقتراني قد يكون من سواذج القضايا الثلاثة و قد يكون من المختلطات ^٢ بعضها مع بعض كما سنذكره . و يوجد في الاقتراني حد مكرر في المقدمتين مثل ب فيما سلف من المثال يسمى الحد الاوسط و يسقط في النتيجة . و لكل واحد من المقدمتين حد يخصه و يسميان الطرفين و الرأسين و الذي يصير موضوع النتيجة او مقدمها يسمى الاصغر و الذي يصير محمول النتيجة او تابعها يسمى الاكبر ، و المقدمة التي فيها الاصغر تسمى الصغرى و التي فيها الاكبر تسمى الكبرى ، و تأليف المقدمتين يسمى اقترانا و الاقتران المنتج قياسا و كيفية وضع الحد الاوسط عند الطرفين يسمى شكلا ، و اقتضى التقسيم اربعة اقسام فان الحد الاوسط اما ان يكون

(١) ع ٢ : فالاول . (٢) كذا في ع ٢ ش ، و في خ : و حق (٤) . ولعل الصواب :

وهو . (٣) ش : مختلطات . (٤) ع : حد الوضع .

محمول الصغرى و موضوع الكبرى او موضوع الصغرى و محمول الكبرى او محمولها او موضوعها جيما . و الاول هو اليين التام بنفسه و يسمى الشكل الاول لانه يين بذاته و يتيين به غيره و هو المنتج للمطالب الاربعة و ذوالشرفين اى الموجب الكلى لانتاج له فى الاشكال غيره اما غيره فلا ينتج الا الكلى دون الايجاب او الموجب دون كليه كالثانى والثالث ، والنزى هو عكس الاول بعيد عن الطبع لا يتفطن لكونه قياسا وفيه كلف شاقه [ولذلك] اسقط ، والثانى والثالث يكاد الطبع يتفطن لقياسيتهما من نفسها . و اشترك الثلاثة فى ان لا نتيجة فيها^٢ عن ساليين^٣ الا فى سوالب هى فى حكم الموجبات ، و الشكل الثانى فيه تفصيل يذكر ، و لا عن جزئيتين و لا عن صغرى سالبة و كبرى جزئية . و النتيجة تتبع اخس المقدمتين فى الكم و الكيف لا غير الا فيما سذكروه و لو تبعت الاشرف لكانت اتم فى نفس حكمها وخبريتها مما تتجها^٤ و هو المقدمة الأخرى .

الشكل الاول و هو الذى يكون الاوسط فيه محمول الصغرى و موضوع الكبرى وله شرطان احدهما ان تكون الصغرى موجبة او فى حكمها كالممكنات و الوجوديات السالبة ليدخل [الاصغر] فى الاوسط فيتمدى الحكم الى الاصغر اذ لو باينه فلا تعدى كما يوخذ الاوسط نوعا مباينا للاصغر و يسلب عنه و يحمل على الاوسط معنى يعهما من الجنس وغيره كقولنا لاشيئى من الانسان بطائر و كل طائر

- (١ ع : لقياسها . ٢ خ : منها . ٣ ع : السالبتين . ٤ شرح : لغائل ان يقول انه لم يبين بياننا برهانيا ان النتيجة لا تتبع الاشرف و التويل فيه ان كان على غير استقراء الضروب الممكنة فى كل شكل فكان من الواجب ان يذكر تلك العجة على وجه التحقيق و ان كان على استقراءها فتبينه عدم بعضها بسا يتنى على ان النتيجة تتبع اخس المقدمتين يوجب الدور . ٥ ش : متجها و هى . ٦ شرح : اما اشترط ان تكون الصغرى موجبة او فى حكمها ليكون الاصغر اخس من الاوسط او مساويا و ذلك هو المراد بدخوله فيه فان الاعم والباين خارج عن الشيئ .

حيوان لوجائت النتيجة كانت سالبة البتة لان النتيجة تتبع الاخص و هي « لاشيئي من الانسان بحيوان » و لا شك في كذبها ، و في السالبتين يوخدا الاكبر خاصة او فصلا للاصغر و الاوسط ميانا لهما فلو جائت النتيجة لكانت سالبة و تكذب البتة . و الثاني ان تكون الكبرى كلية ليندرج الاصغر في الاوسط فيتعدى اليه الاكبر و لو كانت جزئية يجوز ان يقع الاوسط جنس الاصغر او عاما آخر و يحمل على بعضه في الكبرى الجزئية الموجبة او السالبة من موافقة او مخالفة في الموجبة ما يسلب عنه و في السالبة ما يثبت عليه فلا نتيجة .

و المعتبر من القضايا المحصورات الاربعة و كل من الصغرى و الكبرى يجوز ان يكون على حال واحدة من الاحوال الاربعة فاذا اخذ كل واحد من اصناف الصغرى مع كل واحد من اصناف الكبرى كانت اربعة في اربعة فهي ستة عشر ضربا فباعبار الشرطين تعين من الصغرى موجباتها و من الكبرى كليتها فكل من كل منهما اذا ضم الى الآخر صلوا ضربا معتبرا فيكون اربعة اضرب فلما انتحصر الصحيح في اربعة فالباقيات من اثني عشر ضربا عواقر فاسدات . الضرب الاول من موجبتين كلتين ينتج موجبة كلية ، مثاله كل ج ب و كل ب ا فكل ج ا ، فانه اذا دخل الجيم في الباء فكل حكم حكمت عليه يتعدى اليه . الضرب الثاني من كلتين و الكبرى سالبة كلية ينتج سالبة كلية ، مثاله كل ج ب و لاشيئي من ب ا فلا شيئي من ج ا . الضرب الثالث من موجبتين و الصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية ، مثاله بعض ج ب و كل ب ا فبعض ج ا . الضرب الرابع من موجبة جزئية صغرى و كلية سالبة كبرى ينتج سالبة جزئية ، مثاله بعض ج ب و لاشيئي من ب ا فبعض ج ليس ا .

- (١) خ : يوجد . (٢) زاد في خ بعد الاوسط : فيتعدى اليه الاكبر و لو كانت جزئية . و هو خطأ نشأ من التباس هذا « الاوسط » باوسط آخر سيجيئ . (٣) خ : وكل واحد . (٤) خ ع : و الباقيات . (٥) م خ : فليس بعض ج ا .

الشكل الثاني وهو الذي يكون الاوسط فيه محمولا في المقدمتين وشرطه ان تكون مقدمته مختلفتين في الكيفية - الا فيما يذكر من بعد - و الكبرى كلية ، اما الاول فلان المتقين قد ثبت عليهما او سلب عنهما شيئي واحد و لا نتيجة سوى الموجبة و المتباينين قد ثبت عليهما او سلب عنهما شيئي واحد و لا نتيجة سوى السالبة و اذ لا لزوم لاحدهما في الموجبتين و لا في السالبتين فلا اطراد فلا نتيجة . واما الثاني فلان الكبرى الجزئية موجبة كانت او سالبة يجوز ان يكون الاكبر جنسا او عاما آخر للحددين المتقين فالنتيجة موجبة او ميانا للاصغر و الاوسط محمول على الاكبر او مملوب عنه في الكبرى الجزئية الموجبة او السالبة فليس الا سلب النتيجة فلا لزوم لاحدهما فلا نتيجة . و بالشرط الاول تعرف ان لاقياس في هذا الشكل من^١ المطلقين و الوجوديتين و الممكنتين و لا عن خلطهما لان سلبها في قوة ايجابها فيوجب المحمول الوجودي كالمتنفس على المتقين كالانسان و الناطق بهذه الاعتبارات او سلب فليس الا الايجاب او على المتباينين كالانسان و الفرس كذلك فليس غير السلب فلا لزوم لايجاب و لا سلب فلا نتيجة .

وضروبه اربعة لنحو البيان المذكور ، الضرب الاول من كليتين والكبرى سالبة فينتج كلية سالبة ، مثاله كل ج ب ولا شيئي من ا ب فتعكس الكبرى فتصير لاشيئي من ب ا و هو ثاني الاول فينتج لاشيئي من ج ا . او يبين بالخلف فنقول ان لم يصح لاشيئي من ج ا فيصدق تقيضه وهو بعض ج ا و قرنه بكبرى القياس مجمولا صغريها وهي^٢ لاشيئي من ا ب فينتج ليس بعض ج ب و كان كل ج ب ، هذا محال ، وصورة القياس صحيحة و كنا الكبرى فالحال لازم من كذب الصغرى التي هي تقيض النتيجة . وفي

(١) شرح : فان المتقين كالانسان و الناطق قد ثبت عليهما شيئي واحد كالضاحك .

(٢) م : عن (٣) في الاصول : و هو . و ظاهر ان الضمير راجع الى « كبرى القياس » .

(٤) خ م : خلف محال .

بجميع قياسات الخلف التى فى الشكل الثانى يقرن تقيض النتيجة بالكبرى هكذا و فى الثالث بالصغرى مجمولا كبريها . الضرب الثانى من كليتين و الصغرى سالبة ينتج سالبة كلية ، مثاله لا شئى من ج ب و كل ا ب تعكس الصغرى و تجعل كبرى فينتج لا شئى من ا ج ثم تعكس النتيجة ليرجع الرأسان كل الى مكانهما و هو المطلوب ، و البيان الخلفى على ما ذكرنا . الضرب الثالث من جزئية موجبة صغرى و كلية سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة ، مثاله بعض ج ب و لا شئى من ا ب يتبين بعكس الكبرى و الخلف كما يتبين . الضرب الرابع من سالبة جزئية صغرى و موجبة كلية كبرى ينتج جزئية سالبة ، مثاله ليس بعض ج ب و كل ا ب . لا يبان بالعكس ههنا لان السالبة الجزئية لا تنعكس و الكبرى تنعكس جزئية و لا قياس عن جزئيتين ، فبين بالخلف انه ان لم يصح ليس بعض ج ا فيصدق كل ج ا و تتم كما ذكرنا ، او نبين بالافتراض فتقول و ليكن البعض من ج الذى ليس ب د فيكون لا شئى من د ب و كان كل ا ب ينتج من ثانى الثانى لا شئى من ا د و يضم اليه د بعض ج د ، فينتج من رابع الاول ليس بعض ج ا . و كل افتراض انما يتم بقياس من الشكل الذى فيه ذلك الضرب و بقياس من الاول .

الشكل الثالث و هو الذى الاوسط فيه موضوع فى القدمتين ، و شرطه ايجاب الصغرى او^١ ان يكون فى حكمه و كلية احدى المقدمتين ايتهما كانت . اما الاول فلأن الصغرى السالبة يجوز ان يكون الاكبر جنسا او عاما آخر للحددين فى الكبرى الموجبة فلو صحت نتيجة^٢ لكانت سالبة البتة و تكنب او ان يكون الاصغر و الاكبر المتفقان مبانيهما^٣ فى السالبتين فلو صحت النتيجة لكانت سالبة فتكنب^٤ البتة ، و اما الثانى فلأن المعنى الواحد الكلى قد يثبت عليه بالايجاب الجزئى شيان متفقان

(١) م : بين (٢) ع : و (٣) خ : صح نتيجة ع : صحت النتيجة (٤)
 م : مباني (٥) ع : و تكنب (٦) زيد فى خ : و السلب .

او يسلبان ، او يوجب احدهما و يسلب الآخر و ليس غير الايجاب ، او امران مختلفان يجعل على الاقسام الثلاثة و ليس غير السلب . و قرائنه ستة لان كبراه لما كانت كلية مع الصغرى الموجبة تحت اربعة كالشكل الأول ولما لم تتعين الكلية جاز ان تكون الكبرى جزئية موجبة او سالبة فزاد ضربان . و خاصيته ان لا ينتج غير الجزئى .

الضرب الاول منه من كليتين موجبتين و ينتج^١ جزئية موجبة ، مثاله كل ب ج^٢ و كل ب ا تنعكس^٣ الصغرى فيرجع الى ثالث الاول فينتج بعض ج ا او نقول ان لم يصح هذا يصح لا شئى من ج ا وقرنه بصغرى القياس وهى كل ب ج ينتج من ثانى الأول لا شئى من ب ا و كان كل ب ا هذا محال ولزم كذب الكبرى التى هى تقيض النتيجة.

الضرب الثانى من كليتين و الكبرى سالبة ينتج سالبة تين بالبيان على ما ذكرنا الضرب الثالث من موجبتين و الصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية بالبيان . الضرب الرابع من موجبتين و الكبرى جزئية ينتج جزئية موجبة و لا تنعكس الصغرى ههنا فانها تنعكس جزئية و لا قياس عن الجزئيتين؛ فتعكس الكبرى و تجعل صغرى فتستنتج ثم تعكس النتيجة ، او نبين بالخاف فنقول ان لم يصح بعض ج ا فلا شئى من ج ا و يتم كما ذكرنا ، او نبين بالافتراض فنفرض البعض من ب الذى هو الالف د حتى يكون كل د ا فنقول كل د ب و كل ب ج ينتج من اول الاول كل د ج فكل د ج و كل د ا ينتج من اول الثالث بعض ج ا . الضرب الخامس من كلية موجبة صغرى و جزئية سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة ، و لا يبان عكسى اذ لا عكس للسالبة ، و الصغرى ان عكست صارت جزئية و لاقياس عن الجزئيتين ، فذنب بالخلف او بالافتراض فنفرض البعض من ب الذى هو د ليس ا ، د فيكون لا شئى من د ا فنقول كل د ب و كل ب ج فكل د ج و يقرن بالمقدمة المدخلة^٥ فيستنتج^٦ المطلوب.

(١) م : فينتج (٢) ع : كل ج ب (٣) خ ع : فينعكس (٤) ش : جزئيتين (٥) خ : المؤخرة (٦) خ : فينتج .

و الافتراض انما وضع لجعل قضية جزئية كلية . الضرب السادس من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى ينتج سالبة جزئية تبين بعكس الصغرى والخلف كما ذكرنا . و حيث صحت الجزئية صحت الشخصية في الاشكال .

التلويح الثاني في المقدمات الموجهة و المختلطات

اذا كانت المقدمتان موجبتين بجهة واحدة فالنتيجة جلي ان تتبعهما ، و الممكتتان تنتجان ممكنة لان ما يمكن ان يمكن يحكم العقل بامكانه ولا يتوقف كثيرا . واعلم ان النتيجة في الشكل الاول تابعة للكبرى في المختلطات لان الاكبر يتعدى الى الاصغر على نحو ما حمل على الأوسط الا اذا كانت الصغرى ممكنة و الكبرى وجودية فانا اذا قلنا يمكن ان يكون كل ج ب و بالوجود كل ب ا عرف من طبيعة الامكان جواز الالاقوع ابدأ فاذا لم يتصف الجيم بالبائية ابدأ فلا يلزم ان يتعدى اليه ا بالفعل بل بالقوة فهي ممكنة ، او كانت الصغرى ضرورية و الكبرى كل ب ا مادام ب الذي يعم الواجب و غيره فتح^٢ يدوم^٤ بالضرورة فيدوم ا بالضرورة ففي هذين تبعت الصغرى . و لا يجوز ان يقال في هذه كل ب ا مادام ب لا دائما لانا اذا قلنا كل ب ا مادام ب لا دائما حكمنا ان كل موصوف ب لا يدوم له العدم دوام البائية وكان من الموصوفات ب ج الذي ضروري له البائية فلا يصدقان .

و تعلم^٦ مما ذكرنا انه اذا كان كل ج ب بالامكان و كل ب ا بالضرورة ومعناه كل واحد ما يوصف بانه ب دام له البائية او لم تدم فهو بالضرورة ا و ان لم يكن ب كما عرفت في المقول^٧ على الكل فلا مدخل للبائية الغير الضرورية في حمل الالفية على موصوفاتها فهي واجبة دونها و ج من الموصوفات ب بالامكان فاذا فرض وقوعه

(١) خ : اذ ، ع : و اذا (٢) م : فاذا (٣) خ : بيج (٤) زيد في خ : ب (٥) زيد في خ م : فانه لا يصلق مع الضرورية الصغرى (٦) خ م : يعلم (٧) ع : القول .

فيجب دونه له الالقية .

واستنتى من كون النتيجة تابعة لأخس المقدمتين ما اذا كانت الصغرى ممكنة سالبة او وجودية سالبة مع كبرى ضرورية موجبة فان النتيجة موجبة ضرورية^١ وكذلك اذا كانت صغرى ممكنة موجبة وكبرى وجودية سالبة فالنتيجة موجبة ضرورية ايضا الا ان هذه السوالب فى حكم الموجبات^٢ فكانه لا يحتاج الى استثناء^٣.

و اما فى الشكل الثانى اذا كانت الكبرى سالبة مما يعكس^٤ فيرجع الى الاول وتتبعها النتيجة لما علمت من ضابط الشكل الاول . و اما صغرى الضرب الثانى من الثانى صائرة كبرى الاول فالنتيجة تتبعها . وكذلك صغرى الرابع منه فانها بالافتراض تصير كلية و تنتهى الى ان تكون كبرى فى الاول فتتبعها نتيجة هى كبرى القياس الثانى من الافتراض و تتبعها النتيجة الثانية ، فالعبرة^٥ فى هذا الشكل للسوالب فانها تصير كبريات الاول بعكس او افتراض فتتبعها النتيجة .

و ههنا ضابط : اعلم ان فى^٦ هذا الشكل اذا كانت مقدمتان فى اقتران لكل واحدة منهما جهة تكذب على الاخرى سواء كانتا موجبتين او سالبتين او احدهما موجبة و الاخرى سالبة فتحصل نتيجة سالبة ضرورية مثل ما نقول كل ج ب بالوجود او بعضه وكل ا ب بالضرورة فيعلم ان طبعى ج او بعضه و ا متباينتان^٧ بالضرورة اذ لو دخل احدهما فى الاخرى ولو بالامكان لتعدى اليه حكمه فلو كان ج من الموصوفات بالالف لكان ب ضروريا له ، و هكذا لو كان ا من الموصوفات بج لكان ب وجوديا له و على هذا جميع مختلفتى^٨ الجهة كيف كانتا من الايجاب و السلب فالنتيجة فى الكل ضرورية السلب الا اذا كان اختلافهما على وجه يجوز دخول احدهما فى

(١) لا توجد^٩ ضرورية < فى ع خ (٢) م خ : الموجب (٣) م : الاستثناء

(٤) ع خ : يعكس (٥) من هنا الى < هى كبرى > ساقط من م (٦) زيد فى م خ :

فى الجهات (٧) لا يوجد < فى > فى ع (٨) فى الاصول : متباينان (٩) ش :

الاخرى كممكنة خاصة او عامة او وجودية ومطلقة عامة او مطلقة عامة و ضرورية ونحوها . وكل جهة يعم الضرورة^١ و غيرها اذا كانت فى مقدمة مع^٢ ضرورية و اختلفت الكيفية فالنتيجة ضرورية السلب ايضا لما قلنا .

اما الشكل الثالث فالنتيجة فيه تتبع الكبرى لان الضروب الاربعة التى ترجع بعكس الصغرى الى الاول فالكبرى بعالها صائرة كبرى الاول فتتبعها النتيجة الا فيما استثنى فى الاول فنفى^٣ ما كبراه جزئية كالرابع و الخامس . و ظن^٤ فى الرابع ان^٥ النتيجة تتبع الصغرى لانها تصير كبرى الاول و لم يعرفوا ان النتيجة موجبة جزئية محتاجة الى عكس و العكس لم يجب ان يحفظ الجهات بخلاف نانى الثانى فان النتيجة تنعكس محفوظة الجهة لانها سالبة . و فى الضريين يبين بالافتراض ان النتيجة تابعة للكبرى^٦ فان كل د ١ و لا شئى من د ١ جهتهما جهة الكبيران فيهما لقيامهما مقامهما وهما كبريا القياسين الاخرين فى الافتراضين فتتبعهما^٧ النتيجة فتكون تبعت كبرى الاصلين .

فان قيل اذا كان مرد الشككين الى الاول فلاحاجة اليهما ، قيل هذان من الطرق الصالحة المؤدية وقد يتفق ان يكون الوضع الطبيعى لمقدمتى قياس على نحو ترتيب احدهما و بالرد الى الاول يتغير عن الوضع الطبيعى كقولنا فى الثانى كل جسم منقسم و لا شئى من النفس بمتقسم فاذا عكست الى لا شئى من المنقسم بنفس تثيرت من الوضع الطبيعى اذ الصفات اولى بالمحمولية و ان كان يصح موضوعيتها^٨ ، و كذلك فى قولنا كل انسان ماش و كل انسان متنفس فان الوضع الطبيعى يتغير بالعكس وان صح . و الثانى ينتفع به فى الفرق فكانه قيل فيه جيم محمول عليه ب و ١ مسلوب عنه

- (١) خ : الضرورية (٢) م ش : معبا (٣) خ م : نفى (٤) ع : فان
 (٥) لا توجد « ان » فى خ (٦) ع : الكبرى (٧) خ م : فتتبعها (٨) خ :
 موضوعها .

ب فافتراقا . و الثالث ينتفع به في النقض كمن ادعى ان كل جرم يتخرق قيل ' الفلك جرم و هو لا يتخرق فبعض الجسم لا يتخرق على الثالث .

فان قيل لنا حذفتم الشكل الرابع معللين بالصعوبة و الكلفة في العكس^١ و في ثاني الثاني و رابعه و رابع الثالث و خامسه من الكلف و العكوس ما ذكرتموه فهلا عمتهم الحنف او الاعتبار ، قيل مبنى الحنف ما كان مجرد الكلفة فان اعتبار الثاني كان لانه في نفس قياسيته لا يكاد يفتقر الى غيره فانا اذا قلنا كل ج ب ولا شئني من ا ب فالطبع الصحيح يتفطن لأن النفي هو ب لا يكون النفي هو ليس ب ب فنج ليس ا ، و اذا قيل كل^٢ ب ج وكل^٣ ب ا في الثالث يتفطن النفس لأن ب هو موصوف بالجيمة و الالفية فشئني في احدهما هو الآخر ، و اما الرابع فنهض قياسيته بعيد من الطبع و اثبات قياسيته اصعب من اثبات المطالب العلمية التي يراد اثباتها به فحنف ، فلم يتفطن جالينوس وبعض من ذب عنه من المتأخرين لهذه الدقيقة فشوشوا^٤ و شنعوا وضلوا و اضلوا . و العجب انه يشتنع على المعلم الاول في المختلطات من المطلقات بان ايرادها عديم الجدوى و اكثر قضايا علمه مطلقة .

و عندي ان الشكل الثاني ليس بناتج لذاته بل لخصوصية الجهة و المادة فلو نتج بذاته لنتج على اطلاقه و ليس بناتج على اطلاقه و لو اعتبر كذا يتاتي لنا ان نقن^٥ كثيرا من الاضراب الفاسدة بزوائد فنتج فهو لهذا دون الثالث ، فقولنا كل ج ب و لا شئني من ا ب لذاته لا يلزم^٦ منه شئ و لا رده^٧ الى الاول لجواز ان يقع في مادة لا عكس لسالبها و لا قبيض ، الا انه عظيم النفع في العلوم .

التلويح الثالث في الاقترانات الشرطية

اعلم ان الشرطيات المتصلة قد يتركب منها اشكال كما للحمليات ، فمن الشكل

-
- (١) خ : م : قيل (٢) خ : م : المكين (٣) ع : م : كل ج ب (٤) ع : كل
 ا ب (٥) خ : فترسوا و شفوا (٦) خ : نتايج (٧) خ : نفس (٨) ، و لعل
 الصواب : نقيده . (٨) ع : لا يلزمه شئني (٩) ع : مرده (بلا نقط) .

الاول تالى الصغرى يكون مقدم الكبرى كهولك كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا فالكواكب خفية . ومن الشكل الثانى يشتركان فى تال ، وفى الثالث فى مقدم . والبيان العكسى والغلفى على ما ذكرنا .

و من المنفصلتين قد يتركب القياس على كل الاشكال و الاشتراك بينهما فى جزء غير تمام^١ و القريب من الطبع ما على الاول و الصغرى موجبة و الكبرى كلية كهولناكل^٢ عدد اما فرد و اما زوج وكل زوج اما زوج الزوج و اما زوج الفرد او زوج الزوج و الفرد جميعا فينحذف الاوسط المشترك فينتج كل عدد اما فرد و اما زوج الفرد او زوج الزوج او زوج كليهما .

و قد يتركب القياس من متصلة و حلية ، والقريب ما تقع الشركة فى التالى فتحصل النتيجة متصلة مقدمها مقدم المتصلة بعينه وتاليها نتيجة تاليف التالى والحلية . ويجوز ان تكون الحلية صغرى و يجوز ان تكون كبرى ، مثال ان تكون الحلية كبرى قولنا ان كان ا ب فكل ج د وكل د ه ينتج ان كان ا ب فكل ج ه ، و مثال ان تكون صغرى ان قول كل د ج و اذا كان ا ب فكل ج ه ينتج ان كان ا ب فكل د ه ، و هكذا جميع الضروب ، و استخراج الاصول^٣ مما سلف لا يصعب على القريحة التامة .

وقد يتركب القياس من منفصلة و حلية والمنفصلة كبرى ، مثاله : الثلاثة عدد وكل عدد اما زوج و اما فرد ينتج ان الثلاثة اما زوج و اما فرد . وقد تقع منفصلة صغرى مع حليات كهولناكل متحرك اما نبات او حيوان او جماد وكل نبات جسم

(١) شرح : الشركة فيه [فى هذا القسم] قد تكون فى جزء تام و غير تام وصاحب الكتاب لم يتعرض للاول و مثاله : اما ا ب او ج د و دائما اما ج د او ه د و ينتج ان كانا حقيقتين ان كان ا ب ف ه د او ان كان ليس ا ب فليس ه د . (٢) هذه هي السورة الصحيحة لهذا المثال انفردت بها نسخة م من بين سائر الاصول و هي مطابقة لما فى كتاب النجاة لفظا بلفظ . (٣) خ م : الاحوال .

وكل حيوان جسم وكل جماد جسم، فهذا هو الاستقراء اتمام فالنتيجة موضوعها موضوع الانفصال ومحمولها محمول العمليات وهو كل متحرك جسم، وعلى هذا يستخرج الباقي .

وقد يقع التأليف من متصلة ومنفصلة والاشتراك في جزء غير تام كقولنا ان كان هذا كثيرا فهو ذو عدد^١ وكل ذي عدد فهو^٢ اما زوج واما فرد فالنتيجة مقدمها ذلك بعينه وتاليها نتيجة تأليف التالي والمنفصلة كقولنا^٣ ان كان هذا كثيرا فهو اماً و اماً . وقد يقع في جزء تام كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون النهار موجودا واما ان يكون الليل موجودا فتصح نتيجة منفصلة كقولنا اما ان تكون الشمس طالعة واما ان يكون الليل موجودا ، و يصح متصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالليل ليس بموجود . ولا تطول في هذا المختصر ما لا يحتاج اليه فالذكي^٤ لا يعجز عن استخراج ما بقي .

التلويح الرابع في الاستثنائيات

والاستثناء هو رفع احد جزئي الشرطية او وضعه ليلزم وضع الآخر او رفعه ، والقياس الذي فيه ذلك استثنائي، ويتم بشرطية وحملية فيما يتركب من الشرطيات من حمليتين ، ففي المتصلة يستثنى عين المقدم فينتج عين التالي كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فينتج النهار موجود . او يستثنى نقيض التالي لينتج نقيض المقدم كقولنا في المثال المذكور لكن ليس النهار موجودا فليست الشمس طالعة واما الاستثناء عين التالي او نقيض المقدم فلا ينتج اذ ربما يقع التالي اعم فلا يلزم من وضع الاخص وضع الاخص ولا من رفع الاخص رفع الاخص ولكن يلزم من وضع الاخص

(١) ع ، فهو عدد (٢) لا يوجد «فهو» في خ م (٣) م : كقولك (٤) خ : و الزكي (٥) خ م : ان النهار . (٦) في الاصول : لا .

وضع الاعم ومن رفع الاعم رفع الاخص^١، وفي محال المساواة^٢ قد تنأى الاستثناءات الاربعة ولكن لا تُعتبر خصوصيات المواد. و الاضرب العقبة حذفت لعدم اطرادها لا لامتناع الاتفاقات.

و اعلم ان المتصلة لا تكون ممكنة ولا وجودية اذ لا استثناء كقولنا يمكن ان كان زيد في السوق ان يكون قائما، فلا يُستثنى الا ان يؤخذ الامكان جزء، التالي فتكون ضرورية. وكذلك قولنا ان كان هذا انسانا فهو متنفس بالفعل اذ الربط في المتصلة هو اللزوم ولا لزوم الا للتنفس بالقوة وهو ضروري دائم.

و المنفصلة الحقيقية يُستثنى فيها عين ما اتفق فينتج نقيض ما بقي قل او كثر كقولنا هذا العدد اما تام او ناقص او زائد لكنه تام فينتج ليس بزائد ولا ناقص. او يُستثنى نقيض ما يتفق فينتج عين ما بقي ان كان واحدا او منفصلة في البواقي ان تعددت الاجزاء.

و [اما] الغير الحقيقية فمانعة الغلو فقط يُستثنى فيها النقيض لينتج العين، و لا ينتج استثناء العين للنقيض كقولنا اما ان لا يكون هذا حيوانا و اما ان لا يكون نباتا فيقال لكنه حيوان فينتج انه ليس بنبات لا غير و مانعة الجمع دون الغلو يُستثنى فيها العين للنقيض لا غير. و المحرفات ترد الى النظم المستقيم. والمنفصلة التي اجزائها غير متناهية لا يُستثنى [فيها شيئي] فان رفع الكل^٣ لوضع واحد لا يمكن و وضع واحد

-
- (١) شرح : هذا هو الذي استدل به صاحب الكتاب على عقم الضربين ولا يتم ذلك الا ان يضاف اليه « ولا يلزم من وضع الاعم رفع الاخص ولا من رفع الاخص وضع الاعم » فان اعتذر بان ذلك واضح لا حاجة الى ذكره قلنا وكذا الاول فكان الواجب ان يقول فلا يلزم من وضع الاعم وضع الاخص ولا رفعه ولا من رفع الاخص رفع الاعم ولا وضعه. (٢) شرح : اى في الموارد التي يكون التالي فيها مساويا للمقدم.
- (٣) شرح : ينبغي ان يفهم من قوله رفع الكل رفع كل ما يبقى من اجزاء المنفصلة لا رفع كل اجزائها وذلك ظاهر وبالجمله ان هذه المنفصلة لا تتم فلا تحصل ولا استثناء في القياس المنفصل الابد تمام الانفصال وتحصله، وهذا اخصر من الوجه الذي اورده في الكتاب. و مثال هذه المنفصلة قولنا : اما ان يكون هذا العدد اثنين او ثلثة او اربعة و هلم جرا.

لرفع الكل لا يفيد فانه لم يحصل فى التصور .

التلويح الخامس فى القياسات المركبة

و اعلم انه لا قياس من اقل من مقدمتين فان المقدمة الواحدة اما ان تشتمل على كل النتيجة او على جزئها ، فان اشتملت على كلها فهى شرطية لابد من استثناء لنتيج و قد تمت مقدمتان ، و ان اشتملت على جزئها و للنتيجة^١ جزء آخر فلا بد مما يشتمل عليه حتى يلزم ارتباط الجزئين و قد حصلت^٢ مقدمتان .

و لا قياس من اكثر من مقدمتين فى السواذج و يجوز فى غيرها كالاستقراء التام مع ان الكثرة هناك فى حكم المقدمتين ايضا فان النتيجة لها طرفان فالمقدمة ان لم تناسبها بطرف فلامناسبة فلا انتاج و اذا تناسب كل من المقدمتين طرفا فلامدخل للثالث اجمالا . و تفصل تفصيلا لوحيا فنقول المقدمات ان زادت على اثنتين فاما ان تكون واحدة لا تناسب النتيجة فلا اقتضاء لها و لا تعلق و اما ان يشترك كل واحد من المقدمات مع النتيجة و ليس لها الا طرفان فلا بد من^٣ ان تشترك مقدمتان فى طرف واحد لها فيصير جزءا النتيجة الاصغر و الاكبر مشتركا بين المقدمات فصارت حدا اوسط هذا محال^٤ . بلى قد توجد مقدمات كثيرة مساها الى نتيجة واحدة و هى فى قياسات كثيرة ميّنة لمقدمتى القياس الناتج لتلك النتيجة اذا كانتا غير بيتين^٥ بذاتيهما فلا بد من اثباتهما مثل اثبات النتيجة و يسمى قياسا مركبا .

و هو اما موصول و هو الذى يذكر فيه النتائج^٦ بالفعل مأخوذة تارة نتيجة

(١) م : والنتيجة (٢) فى الاصول : حصل (٣) م : فلا بد و ان (٤) شرح : لقائل ان يقول المتيقن ان كل حد اوسط فهو مشترك والموجة الكلية لا يلزم ان يعكس كنفسها كلية فلم قلتم ان كل مشترك فهو حد اوسط فكان الاولى ان يبطل ذلك بما ذكر فى الوجه الاجمالى و هو انه اذا اشتملت مقدمتان على الطرفين فلا مدخل لما زاد عليهما و على هذا يستغنى عن التفصيل الذى سماء لوحيا . انتهى كلام الشارح وله كلام فى لفظة « اللوحى » سيحبنى . (٥) خ : مبيتين . (٦) ع : الناتج ، م : النتائج .

و اخرى مقدمة كقولنا كل ج ب وكل ب ا فكل ج ا ثم كل ج ا وكل ا د فكل ج د
وهكذا الى المطلوب . واما مفصول وهو الذى فصلت النتائج عنه وطويت كقولنا
كل ج ب وكل ب ا وكل ا د وكل د ه فكل ج ه .

و ظن ان قول القائل ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وان كان النهار
موجودا فالاعشى يبصر و الشمس طالعة فالاعشى يبصر ، قياس بسيط و ليس الا
مركبا مفصولا حنف عنه . ان كانت الشمس طالعة فالاعشى يبصر ، مجعولا نتيجة
مرة و مقدمة اخرى ثم . لكن الشمس طالعة ، و لابد فيه من استنتاج من قياس
اقترانى بالضرورة لينحرف الحد الاوسط المشترك و هو النهار موجود و يجمع
الطرفان ثم يستنتى .

التلويح السادس في قياس الخلف و عكس القياس

و هو قياس يثبت صحة المطلوب بابطال تقيضه اذ الحق لا يخرج منهما .
و يتركب من قياسين اقترانى واستثنائى ، مثاله : ان لم يصدق قولنا ليس بعض ج ب
فيصدق كل ج ب ، و كل ب ا يضم اليه على انها مقدمة صادقة ينة بنفسها او يثبت ،
وهو قياس من شرطية وحملية ، فينتج : ان لم يصدق قولنا ليس بعض ج ب فكل ج ا
و يستثنى تقيض التالى وهو ليس . ج ا فينتج : ليس لم يصدق قولنا ليس بعض ج ب بل يصدق .
و هو فى الجملة ان نأخذ تقيض المطلوب و نقرنه مع صادقة لينتج المحال
و يستثنى تقيض المحال لينتج عين المطلوب لبطلان تقيضه الذى ادى الى المحال فان
صورة القياس صحيحة و المقدمة الاخرى صادقة فالمحال يكون من تقيض المطلوب .
و لايتأتى تصحيح المطلوب بتقرين تقيضه مع حملية على نهج الشكل الاول فى الجميع
فان الموجبة الكلية لا يمكن تبينها بالخلف على الشكل الاول لان تقيضها سالية جزئية
و لا تصلح لكبروية الاول و لا لصغروية فتبين بالثانى فتجعل صفراء و بالثالث فتجعل
كبراء ، و هكذا ينظر فى غيره من المطالب .

و اما رد الخلف الى المستقيم فبأخذ^١ نقيض المحال و تقريره مع المقدمة الصادقة على ما تيسر^٢ من الاشكال فينتج المطلوب بعينه ، و ستبصر كيفية الرد^٣ من عكس القياس .

فصل : و عكس القياس هو اخذ النتيجة اوضدها و تقريره باحدى المقدمتين لينتج نقيض المقدمة الاخرى اوضدها . و يستعمل لابطال القياس جدلا من الشكل الاول، مثاله : كل ج ب و كل ب ا فكل ج ا فضدها لاشيتي من ج ا ان قرن^٤ بالكبرى ينتج من الثاني ضد الصغرى و نقيضها ليس بعض و ان قرن بها باطلها بالتناقض وان اقرناهما بالصغرى ينتجان من الثالث نقيض الكبرى اذلا ينتج الثالث غير الجزئي ، و اذا كان نقيض النتيجة جزئيا فلا يبطال الا بالتناقض . و انعكاس قرائن الاول عند ابطال الصغرى الى الثاني و الكبرى الى الثالث و في الثاني عند ابطال صفراء الى الاول و كبراه الى الثالث و في الثالث عند ابطال صفراء الى الثاني و عند ابطال كبراه الى الاول .

التلويح السابع في قياس الدور

و هو اخذ النتيجة مع عكس^٥ احدى مقدمتيها لتنتج الاخرى فالنتيجة تكون نتجت ما نتجها^٦ . و يستعمل جدلا لمنع القياس اذا كانت^٧ احدى المقدمتين غير بيّنة

(١) خ م ع : فيأخذ (٢) م : تين (٣) شرح : اذا قطعنا النظر عن الاشتراط و ادواته و تصحيح المطلوب كان رد الخلف الى المستقيم هو عكس القياس بعينه فان القياس نقيض المطلوب مع المقدمة الصادقة فكل ج ب و كل ب ا المنتج لكل ج ا اذا اخذ نقيض هذه النتيجة و هو ليس كل ج ا منضمنا الى ب ا انتج نقيض المقدمة الاخرى و هو ليس كل ج ب و ذلك هو عكس القياس بعينه اذا لم يلحظ الشرط و التصحيح كما عرفت . (٤) ع ش خ : اقرن . (٥) شرح : العكس المذكور هاهنا ليس المراد به العكس المذكور آتفا بل هذا انما هو لتخصوصية المادة لا للصورة القضية لعدم اطراده في المواد . (٦) خ و في الشرح : ينتجها ، و يرى في هـ م ش : سحبها . و يقول الشارح : معناه ان نتيجة ذلك القياس لما انضمت الى عكس احدى مقدمتيه انتجت المقدمة الاخرى التي كانت نتيجة لها . (٧) اصل : كان .

و يغير اللفظ ليوهم التغاير . و لابد من كون المقدمات متعاكسة لتتخطأ الكمية مثاله كل انسان متعجب و كل متعجب ضحاك^٢ فكل انسان ضحاك فان اردت عكست الصغرى و اقرنت مع النتيجة المجدولة كبراهها تتجت الكبرى او عكست الكبرى فجعلتها كبرى النتيجة تتجت الصغرى و ان اتفق في قياس ناتج للسلب^٣ فانتج المقعدة السالبة ، و لا انتاج للموجبة ففى الشكل الاول اذا كانت الكبرى سالبة فتقرن^٤ النتيجة بالصغرى لتنتج الكبرى و لا تقرن بالكبرى لانه لا يتصور انتاج الموجبة منها الا بحيلة فى موضع نم سوالب متعاكسة سلبا و ايجابا معدولا مجمعولا فى الاصل وعكسه السلب جزء موضوعهما او محمولهما او موضوع احدهما و محمول الآخر كالعكس الصحيح مثل الواحد والكثير و عديم الانقسام فان كل ما ليس بواحد فهو كثير و كل ما ليس بكثير فهو واحد و كل واحد فهو غير كثير و بالعكس ، و كذلك عديم الانقسام مع الكثير فاذا كان القياس كل عديم الانقسام واحد و لا شئى من الواحد بكثير فلا شئى من عديم الانقسام بكثير و اردنا فى الدور استنتاج الصغرى الموجبة جعلنا النتيجة معدولة والسلب جزء محمولها كقولنا كل عديم الانقسام فهو غير كثير والكبرى بعكسها سالبة و يجعل السلب جزء موضوع عكسها كقولنا كل غير كثير فهو واحد و نجعلها كبرى النتيجة المعدولة فتنتج الصغرى و هى كل عديم الانقسام واحد . و بالافتراض قد يجعل غير المتعاكس متعاكسا .

التلويح الثامن فى اكتساب المقدمات و تحليل القياسات

اعلم ان الشخصى لا يحمل ولا يطلب فى العلوم فاذا اردت تركيب قياس فخذ حدى المطلوب و اطلب ما يحمل على كل واحد من الحدين و ما يحملان عليه من

(١) خ : ليحفظ . (٢) م هنا و بعده : ضحاك . (٣) ش : ناتج السلب .

(٤) شرح : قوله فتقرن النتيجة بالصغرى سهو و صوابه تمكس الصغرى و معلوم ان مراده ذلك ، و قد عرفت ما الذى يريد بالعكس ههنا .

الذاتيات بأسرها و العرضيات و ذاتيات العرضيات و عرضياتها و عرضيات الذاتيات ،
و قد علمت ان الاواسط متناهية ، فان وجدت في محمولات موضوع المطلوب ما
يصلح موضوعا لمحموله صح من الشكل الاول قياسك او وجدت ما يصلح محمول
الطرفين او موضوعهما صح من الثاني و الثالث سواء كان الحمل او الوضع في موجبة
او سالبة كلية او جزئية على حسب مطلوباتك .

فصل : ليس كل نتيجة في العلوم^١ تورد حجتها على نظم مستقيم بل قد تحرف ،
فانظر الى الحجة هل فيها ما يناسب المطلوب فان وجدت ما تناسب المطلوب انناسب
لكلية المطلوب فهي شرطية فتستثنى^٢ للاتاج و انناسب لجزء^٣ فليطلب ما يناسب
الجزء الآخر ، وان كانت^٤ هناك مقدمات مبرمه^٥ فليجتهد^٦ حتى تلفق على نسق الاشكال
مشتركة في امر منتبهة الى المطلوب فيُفْضَى اليه و الافليس حجة . و ليجرد النظر
الى المعنى فكثير ما يناسب شيئا بالمعنى دون اللفظ ، ويبطل اللفظ المركب بالسيط لثلا
يغلط فيستعمل مركبا في موضع و مفردا في آخر ، و قد تحصل نتيجة موجبة من
ذواتي سلب فيتعجب لعدم الاحاطة بانهما معدولتان كهولك الثلاثة لزوج و كل لازوج
فرد فالثلة فرد .

التلويح التاسع في استقرار النتائج و في صوادق النتائج عن مقدمات كاذبة

و المنتج بالذات قضية ناتج بالعرض لعكسها و عكس نقيضها فيما له ذاك^٨
و بطلان نقيضها ، و ينتج ما يدخل في موضوع النتيجة اذا ظن من غاية قرب نسبته

(١) خ م : او . (٢) لا يوجد : في العلوم : في ع . (٣) خ : و يستثنى ،
ع : يستثنى (٤) م : بجزئه . (٥) اصل : كان . (٦) خ : مشتركة . (٧) م :
فلتجتهد . (٨) خ م : ذلك ، و في الشرح : قد نبه صاحب الكتاب بقوله فيما له ذاك
على ان الخصمة التي بالعرض قد لا يستنتج من قياس واحد و على ان من القضايا ما لا
عكس نقيض لها كما نبهت عليه عند الكلام في عكس النقيض [راجع التعليق هناك]
و ان كان ظاهر كلامه هناك يشر بخلافه و يقتصر الى التاويل الذي ذكرته في بابه .

الى الاكبر انهما ينتجها قياس واحد و يسمى نتيجة تحت نتيجة ، و ينتج ما تستوى نسبة الاوسط و الاكبر اليه و الى الاصغر اذا اخذ مع الاكبر و يسمى نتيجة مع نتيجة^١. و لا نتيجة تحت نتيجة في ناتج جزئي .

فصل : و اعلم انا اذا قلنا كلما كانت مقدمات القياس صادقة فالنتيجة صادقة لا ينعكس هذا كليا لما عرفت و لا يستثنى نقيض المقدم في الاستثنائيات فيجوز ان تكون نتيجة صادقة من مقدمات كاذبة لقياس ناتج الا اذا كانت الصغرى في الشكل الاول صادقة و الكبرى كاذبة في كل واحد فانه ينتج بالضرورة كاذبا و الا لو نتج صادقا و اخذت الكبرى صادقة كلية ينتج ضده فيصدق المتضادان و ذلك محال و في غير هذا^٢ لا يمتنع الصادق من كاذبتين .

التلويح العاشر في القياسات من قضايا متقابلة و المصادرة على المطلوب الاول و استسلاف المقدمات

قد يؤلف قياس من قضايا متقابلة بالتضاد او التناقض ليلزم منه سلب شيئي عن نفسه او عن ذاتيه^٣ للتغليط و يغير اللفظ لتبديد الخصم عن التفطن فتؤخذ مقدمة مسلمة و يقرر نقيضها لحجة^٤ ما او نحوه^٥ و يقرن معها و الاصغر و الاكبر مترادفان كقولنا كل انسان حيوان و ليس و لا واحد من الحيوان يبشر ينتج ان لاشيئي من الانسان يبشر ، و كذا على الشكل الثاني و الثالث . و ينبغي ان تختلف المقدمتان بالكيفية في الاشكال كلها .

والمصادرة على المطلوب الاول هوان يجعل المطلوب نفسه مقدمة في القياس

(١) لا يوجد « مع نتيجة » في خ م ع . (٢) ع : ذلك . (٣) شرح : قوله او عن ذاتيه ، لم اجده في غير كلام صاحب الكتاب و يستل عليه في البطارحات بما يدل على ان مراده به سلب ذاتي الشئ عنه لاسلبه عن ذاته و هو انسب . (٤) ش : بحجة . (٥) شرح : يريد بنحو النقيض الضد او عكسه .

النتائج له مع تبديل اللفظ بمرادفه كقولنا كل إنسان بشر وكل بشر متفكر فكل إنسان متفكر . وقد يتفق في قياس واحد وقد يتفق في قياسات كثيرة وهو أبعد عن قطعن الخصم فينجر آخرها الى المطلوب ثبت بنفسه .

و استسلاف المقدمات طريق في التبكيث فإذا كان ما تريد ان تقلده الخصم وهو كل ج ١ ومقدماته اللتان تستللفها كل ج ب وكل ب ١ فالاولى ان تحلل الصغرى وتأخذ الاصغرى مقدمة تتصل بالاوسط بعد حين وكذلك الاكبر لئلا يتقطعن الخصم للحيلة .

المطلع الثاني في اصناف ما يحتج به

من جملة ما يحتج به الاستقراء وهو الحكم على كلى بما وجد في جزئياته الكثيرة ١، وذلك غير مفيد لليقين فانه يجوز ان يكون حكم ما خرج عن الاستقراء مغالفا لما دخل فيه مثل ان نقول كل حيوان يحرك في المضغ فكه الاسفل استقراء بما شوهده من الناس والبهائم والسباع وغيرها فيجوز ان يخرج من الاستقراء واحد كالتمساح يخالف حكمه حكم ما استقرى . وان امكن الاتيان على الجميع ليستند الحكم الى الكلى فهو الاستقراء التام المذكور وهو قياس مستقيم مقسم ٢ . ونحن اذا حكمنا حكما كليا على كلى فليس بناء على مشاهدة الجزئيات بل نظرا الى نفس الماهية كقولنا كل إنسان حيوان .

(١) شرح : هذا التعريف المذكور للاستقراء يدخل فيه القياس القسم الذى هو الاستقراء التام لان كل جزئيات الشئى يصدق عليها انها جزئياته الكثيرة ، فاذا اريد تخصيصه بالنافس قيل في عدد كثير من جملة جزئياته وهذا هو مراد صاحب الكتاب والا لما حكم على الاستقراء مطلقا بعدم افادة اليقين . (٢) ع : ليشهد ، م ليستند ، خ : كسبية . (٣) شرح : الاستقراء التام الذى هو القياس المقسم قد عرفت صورته في الاقترايات الشرطية وهو مثل ان يحكم بان كل متحرك جسم لان كل واحد من الجداد والنبات والحيوان جسم فان هذه لا يخرج عنها شئى من الجزئيات الداخلة تحت الجسم .

و من ذلك التمثيل و هو الحكم على شئى بما وجد فى شئى آخر يشلو كه فى معنى جامع ، و سماء الظاهريون قياسا و سمو اللاحق فرعا والقيس عليه اصلا كقولهم العالم مؤلف فيكون محدثا قياسا على البيت و له اربعة حدود^١ ، و ذلك غير متين^٢ لوجوه احدها منع اقتضاء التأليف الحدوث وفى البيت ان وجد الحدوث فذلك يجوز ان يكون لخصوصية البيت .

وحجتهم فى علية الجامع طريقان احدهما طريق الطرد والعكس وهو اللزوم وجودا و عدما فيقولون كل موضع وجدنا التأليف وجدنا الحدوث و حيث لا فلا ، و حاصله استقراء و يجوز ان لا يلزم فيما لم يستقرئوه كما سبق . و الثانى ما سواه السبر و التقسيم و هو ان فى البيت العلة اما جيمية اودالية او بائية لوتأليف و ليس هي جيمية لوجود الجيمية فى موضع كذا دون الحدوث و كذا غيره فتعين التأليف ، و ليس هذا بسديد لجواز ابتناؤه على الخصوصية ههنا وان وجد فى غيره فلخصوصية ذلك ايضا اذ يجوز ان يكون لمطلق شئى علتان كما سيأتى^٣ ، ثم انهم ملزمون بحصر جميع الصفات و لا تيسر لذلك فيعود معترضهم يطلب لية امتناع صفة اخرى شنت عن احصائه ، و قد جرت عادتهم بان يقولوا ان كانت صفة وراء ما ذكرناه فأبرزها ، و ليس هذا دأب من يطلب اليقين ، او يقولوا ان كانت صفة اخرى لعثرنا عليها كجبل عتدنا محال ان لا نراه ، و بين ان الصفات و الاعتبارات ليست كالجبل فان الجبل لا يخفى على سليم الحس المقابل و كم اعتبار التبس على الباحث التحريير فعثر عليه بعد حين . ثم ان سلم لهم ان الصفات هذه فلم لايجوز ان يكون لآتين اثنتين مدخل فلا بد لهم من حصر عقود الاعداد و ابطال دخولها فى العلية و ذلك غير سهل ، فان

(١) شرح : ليس المراد بالحدود ههنا المعنى المذكور فى القياس و هو الاجزاء الذاتية . و الحدود الاربعة التى اشار اليها هي : الاصل و الفرع و العلة و الحكم . و العلة قد تسمى بالمناط والدار . (٢) ش : مبين . (٣) شرح : سيأتى فى العلمين الباقيين .

قال وجدت الحدوث^١ دون الصفات المذكورة مع التأليف فيقال في ذلك الموضع ايضا صفات اخرى هي اجزاء العلة ان قرن بها اقتضى الحدوث لاستكمالها بها و ان انضم الى هذه ايضا اقتضاء فهو جزء غير مستقل بالاقتضاء فلا تعدية به^٢ وحده فيحتاج الى عد تلك الصفات و عادت العقبة الكتود و لا مطعم له في ذلك . و ان سلم ان التأليف هو المناط المستقل بالعلية فيجوز ان يكون له قسمان اثيرى و عنصرى وجد في البيت فلزوم الحدوث مع هذا القسم وغير ذلك من انواع التأليف الغير المحصورة فاني بتقصي^٣ و ان تقصى فهو برهاني^٤ لا جدلي فليس للتشثيل مدخل .

ومما ذكرناه قياس الضمير وهو قياس حذف كبراه اما لظهورها كقولنا الانسان حيوان فيكون جسما او لثلا يظهر كنب المقدمة كقول القاتل فلان يطوف بالليل فهو سارق . و من الضمير الدليل و هو ما يكون الاوسط اماراة للاكبر على الشكل الاول ان صرح به كقولهم هذه المرأة ذات لبن فقد ولدت . ومنه العلامة^٥ وهى قياس اضمارى حده الاوسط اما اعم من الطرفين حتى لو صرح بالمقدمتين كان من الشكل الثانى كقولهم هذه المرأة مصغار فهى اذن حبلى ، او اخص منهما فعند التصريح كان على الثالث كقولهم الشجعان ظلمة لان حجاجا كان شجاعا و ظالما . و منه الرأى و هو قضية محمودة كقولهم الاصدقاء ينصحون و الاعداء يحاسنون و فى الاغلب مهمة .

- (١) شرح : يريد لو اعترض المستدل بالتشثيل على هذا بان الحكم و هو الحدوث وجد مع المعنى الجامع و هو التأليف ولم تكن الصفات المذكورة حاصلة فهو اذن معلل بالتأليف لا بتلك التى لم توجد حال وجوده . (٢) شرح : معناه ان التأليف مثلا جاز ان يكون جزءا من العلة لا علة تامة فلا يمتدى الحكم الى الفرع بمجرد . (٣) شرح : يريد انه لا سبيل الى التقصى اى الخروج من هذه السؤالات كلها و على تقدير التقصى بان يبين وجه العسر ويبين ان لا علة للحكم الا المناط فيحصل قياس برهاني . (٤) ح ٢ ع : برهان . (٥) اصل : علامة و هو . (٦) اصل : وهى .

و مما ذكرنا الفراسة و هى ^١ قياس الاوسط فيه هيئة بدنية وجدت للانسان و غيره من الحيوانات يستدل بها على خُلق للزومها ^٢ لزاج هما معلولا فيستدل باحد المعلولين على الآخر ، و هو يشبه التمثيل ^٣ فالخلق هو الحكم وهو الاكبر كالشجاعة و الهيئة مع جامع كعظم الاعالى والفرع انسان و الاصل اسد . و ينبغي ان يطرد الخلق مع الهيئة فى غيرهما من الحيوانات؛ ان وجدت و ان لم يلزم فالمعتبر خلق آخر لازم .

و القسمة بنفسها ليست حجة دون استثناء وفائدتها اخطار الاقسام بالبال و لا يفيد فى القياس كثيرا فان ما يجعل حجة الوضع والرفع يجعل حجة ناتجة على الاشكال دون الانفصال يقرن به الجزء الآخر من الانفصال مجعولا مقدمة و كذا ان كان الاستثناء اوليا.

المطلع الثالث فى قضايا هى مواد الاقصة

و هى على اصناف احدها الواجب قبولها و هى ستة اقسام : الاول الاوليات و هى قضايا يوجبها العقل لذاته و يكفيه فى نسبة بعض اجزائها الى بعض نفس تصورهما دون مشاهدة و سبب خارج كحكمنا ان الكل اعظم من الجزء . وان الشخص فى حالة واحدة لا يحل مكانين و نحوهما ، وان توقف العقل فى تصديق نحو هذه فلتوقفه فى التصور لا غير . و الثانى المشاهدات و هى قضايا يحكم العقل بها لمشاهدة قوى ^٤ اما ظاهرة او باطنة كحكمنا ان الشمس مضيئة و ان لنا و هما و خيالا و خوفا و غيرها . و الثالث المجربات و هى قضايا مبده الحكم بها مشاهدات مكررة مذكرة موقفة

(١) اصل : و هو . (٢) خ : للزومها . (٣) ع خ م : التمثيل . (٤)

ع : الحيوان . (٥) شرح : اوليا اى غير محتاج الى البيان . (٦) شرح : حكمنا ان الشمس مضيئة هو مثال ما يحكم العقل به بواسطة القوى الظاهرة و باقى الامثلة لى الحكم العقل به بواسطة القوى الباطنة .

لليقين وقد تفيد غلبة الظن ، و اليقيني يختص بالعلوم الحقيقية ، ولا به و ان تأمن النفس وقوع الشيء بالاتفاق ، واحوال الهيئة لها مدخل لحكمنا ان الضرب بالخشب مولم والسيف الحديد قاطع ، وفيه قياسية خفية من طريق انه لو كان اتفاقا لما وقع في الاكثر و يُستثنى نقيض التالي ، و ليس على المنطقي البحث عن سبب حصول اليقين بل ان يعلم انها كذلك . الرابع الحدسيات و هي قضايا مبدا الحكم بها حدس قوى من النفس يزول معه الشك كقولنا ان نور القمر من الشمس لهيئات تشكل النور فيه ، و تقرب من المجربات الان من الحدسيات ما يحصل بدفعة واحدة يقينا دون التكرار و التجريبات تختص بتأثير و تحريك دون هذه . الخامس المتواترات و هي قضايا تحكم النفس بها حكما يقينيا لكثرة الشهادات بعد ان تكون شاعرة بعدم امتناعها آمنة من التواطؤ كحكمنا بوجود بغداد ومكة و ان لم نشاهدهما . ومبلغ الشهادات غير منحصر في عدد قرب نزر منها افاد اليقين دون الكثير بل اليقين هو الشاهد لكمال عددها قلت او كثرت . و يقينك التواتري والتجريبي و الحدسي ليس بحجة على غيرك فلربالم يحصل له و ليس لك تبكيت من ينكره في موضع . السادس قضايا قياساتها معها و هي قضايا انما يحكم العقل بها لاوسط لايعزب عنه^٢ الذهن عند تصور الحدود ابدا كحكمنا ان الاثنين نصف الاربعة و الاوسط انه احد قسميه المساوي للآخر .

الصف الثاني الشهورات و هي قضايا اوجب التصديق بها عموم اعتراف الناس بها ، فمنها الآراء المحموده و هي قضايا لو خلى العقل و ذاته دون انفة و رحة و قوى و انفعالات من عادات و شرايع و آداب لم يحكم بها لذاته كحكمك بان الظلم قبيح و كشف العورة^٣ عند الناس قبيح و غير ذلك ، و لو قدر الانسان انه خلق دفعة و لم يستأنس بما وراء اقتضاء عقله لم يحكم بها بخلاف الاوليات ، فمن المشهور

(١) لا يوجد « انما » في ع . (٢) كذا والاولى : « لا يعزب عن الذهن » كما

في النجاة وسائر الكتب . (٣) خ : السيرة ، م : السوء .

أولاً فيجعل على الأولى وما معه دون العكس ، و منه حق يصح و منه كاذب ، وقد صرف الشرع عن كثير كتحقيق الذبايح ونحوه ، ولكل امة مشهورات وكثيراً ما تتطابق عليه الآداب و الشرايع ، و لاهل كل صناعة بحسبها .

الصف الثاني الوهيات و هي قضايا يوجبها الوهم الانساني فمنها صداقة كأمور محسوسة يدخل في الواجب قبولها و منها كاذبة و هي قضايا في امور غير محسوسة تعلقت بالمحسوسات او لم تعلق كحكمنا ان كل موجود مشارٌ اليه و وراء العالم فضاء لا يتناهى و غير ذلك ، و لولا ان العقل و الشرايع دافعاها لكنت تؤخذ من الاوليات ، و المدفوع عنها لا يزال في جواب الوهم و علامتها ان الوهم يساعد العقل في مقدمات ناتجة لتقبضها و عند النتائج ينكس^١ على عقبيه ، و الوهم ينكر نفسه .

الصف الرابع المأخوذات و هي اما مقبولات من يحسن به الظن لامر ساوى او مزيد من عقل و تدوين كالمأخوذات من السلف و اما تقريريات^٢ تؤخذ من الخصم لينبئ عليه الكلام في دفعه او ما يورد من المقدمات في مبدئ^٣ العلوم و برهانها في موضع آخر فيأخذها المتعلم اما مع استنكار^٤ وحينئذ تسمى مصادرات او طيب نفس و تسمى اصولاً موضوعة ستعرف فيما بعده كيفيتها .

الصف الخامس المظنونات و هي قضايا تحكم بها النفس اتباعاً للظن ، و الظن هو الحكم بان الشيء كذا مع الشعور بامكان مقابله كحكمك بان فلانا يطوف بالليل فهو مثلث للثمرة . ومن جملتها المشهورات التي تأخذها النفس في بادى الرأى فاذا فكرت فيها رجعت عنها كقول القائل انصر اخاك ظالماً او مظلوماً .

السادس المشبهات و هي قضايا يحكم بها لمشابهتها للواجب قبوله او لغيره

(١) خ : ينكس ، م : ينقص . و المتن مطابق للاشارات بين المباشرة . (٢) خ :
تقريرات . (٣) في الاشارات : مبادئ . (٤) خ : الاستنكار . (٥) شرح :
يشير الى انه يشبهه عند الكلام في البرهان . (٦) في الاصول : مسلم الشر ، للشر ،
للتقر . و عبارة ساير المنطقيين في هذا المثال : فهو سارق (او خائن) .

و المشابهة قد تكون في اللفظ و قد تخص المعنى و ستذكر فيما بعد .

السابع المخیلات وهي قضايا مؤثرة في النفس عند الوجود عليها بقبض اوسط و نحوهما و ان لم يصدق بها كقول القائل الخمرة ياقوت سبال و العسل مرة مقيية ، فترغب و تنفر . و كثير من الناس يقدمون على اشياء و ينفرون عنها لهذه . و ليس من شرطها الكذب .

و هذه الاصناف قد تتداخل . و التسليم يقال على احوال القضايا من حيث توضع و يحكم بها و التسليم قد يكون من الخصم او من الجمهور او من العقل .
و اصل التقسيم لان المقدمات اما ان تورد للتصديق او لتأثير غيره و هي المخیلات ، و ما يورد للتصديق اما ان يكون مبده الحكم بها لشابهة كالمشبهات او لغير ذلك ، و هذا اما ان يكون تقليدا صرفا كالمأخوذات او يقتضيها امر من النفس ، و هذه اما ان تعتقد مع الالتفات الى تقيضها كالمظنونات او عدم الالتفات ، و هي اما واجب قبولها او لم يجب قبولها و لكن يتوهم ذلك اما لقوة من داخل كالوهميات او لامر خارج كالمشهورات ، و الواجب قبولها يستعمل في البرهان كانت في نفسها

(١) شرح : اما تتداخل هذه الاصناف فكسخور المشهورات والوهميات والمأخوذات تحت المظنونات و كسخور الواجب قبولها تحت المشهورات . و التسليم الذي من الخصم كالتقريرات و الذي من الجمهور كالمشهورات و الذي من العقل كالاوليات .

(٢) شرح : الصواب في تمة التقسيم ان يقال : و ما يقتضيه امر من النفس اما ان يستند اعتقادا جازما او غير جازم ، فالاول هو القضايا الواجب قبولها و الثاني ان لم يكن موجه الوهم الانساني او عموم الاعتراف به فهو مختص باسم المظنونات ، و ان كان موجه الوهم الانساني فهو من الوهميات - لاكلها لان حكم الوهم في المحسوسات يكون جازما - و ان كان موجه عموم الاعتراف فهو من المشهورات ، و قد عرفت ان بعضها يدخل في قسم الجازم ، فافهم ذلك . و انما تساهل في هذا الموضع لأن عدم تحقيق حصر هذه الموارد لا يتأتى منه ضرر في العلوم الحقيقية و ليس الحصر المذكور من الامور المهمة فيها ولها نراه مطرحا في اكثر الكتب المنطقية .

ضرورية او على غيرها من الجهات . و اخطأ من ظن ان المبرهن لا يستعمل الا
الضروريات فانه يستعمل الواجب قبولها فيستنتج من الممكنتين ممكننا و كذا من غيرها
بحسب كل مقدمة ولكن ينبغي ان يجب قبول كل مقدمة على ما يدعيه بذاتها او ببيان.
و مواد الجدليات التقريرات و الشهورات و للخطائية المظنونيات و المقبولات و
للشعرية المخيلات و للمغالطات الوهميات و المشبهات ، و في الجملة^١ فوائد معرفة
هذه^٢ التحرز عنها والأمتحان و تسمى سوفسطائية، و فوائد غيرها من هذه الاقيسة تقرير
الحق عند من لم يقتر على البرهان كالخطابة لشديد القصور و الجدل للمتوسط ، و
فيه ايضا مقابلة فاسد بفاسد لثلا يشرع مع كل مهارش^٣ في البرهان ، و الشرعيات و
الخطائيات لترغيب و ترهيب في امر ديني او غرض دينوي^٤.

(١) خ : المشبهات في الجملة . و (٢) هذه اى المغالطات . و في الشرح : لما
بين اقسام القياس بحسب مواده الى خمسة اقسام ذكر بعد ذلك ما يتحصل من كل واحد
من هذه من الفائدة او الفوائد و ابتداء بالمغالطة قد ذكر ان المغالطات تعرف من وجهين
احدهما يقع الاحتراز عنها وتانيهما ليمتنع بها من يكون مقتصرأ في العلم فيظهر عجزه
فلا يقع الاقتداء به وتسمى على التقديرين سوفسطائية و يسمى الفن الذي يشتمل عليها
من المنطق سوفسطيكا و معناه باليونانية حل شبه المغالطين على ما قيل ، و ربما سميت
امتناعية باعتبار الفائدة الثانية منهما . (٣) خ : ممارس، م : مهاتين . وفي المنجد :
هارش بعض الكلاب على بعضها حرشها ، و فلان فلانا واثبه و خاصمه . (٤) شرح :
اما الخطائيات ففي الامور الدنيوية على الاكثر . و صاحب الكتاب اطلق ولم يقل فيها
«الاكثر» ولا بد منه اذ من الخطابة ما يفيد في امر ديني ، و لا يبعد ان يكون بعض هذه
منها للنفس على تحصيل العلم اليقيني او مبدءا لها لقبول ذلك من المبدء المغاير فيكون
فائدتها باعتبار ذلك الشخصي فائدة البرهان . و للمتقدمين و من هذا جنسهم من المتأخرين
في كل واحد من الجدل و الخطابة و الشرعيات باب قائم بذاته الا ان صاحب الكتاب لم يتعرض
لهذه المباحث لكون غرضه من الاقيسة ليس الا ما يفيد اليقين وهو البرهان .

المرصد السادس في البرهان و احواله و مشاركاته مع الحد و المغالطات و ضوابط و فيه ستة تلويحات

التلويح الاول في المطالب

من المطالب المهمة مطلب هل الشئى موجود و يسمى هل البسيط^١ اهل هو
بحال كذا ، مما مع ماوراء الوجود، و يسمى هل المركب . و منها مطلب ما الشئى
يطلب به ماهية الشئى و حقيقته ان عرف وجوده فان القول عليه انه حقيقة عند الوجود
يسمى قبل ذلك مفهوما ولا يقال له حقيقة و اياه نننى اذا قلنا الحقيقة تفهم بدون^٢ الوجود.
و قد يطلب بما مفهوم الاسم و لدى الوجود يصير المفهوم بعينه حداً او رسا . و دماء
الطالبة لمفهوم الاسم تتقدم على هل البسيط و الطالبة للحقيقة تتأخر عنه . و منها
مطلب ائى و يطلب به تميز الشئى عن غيره . و منها مطلب لم و يطلب به علة نسبة
حدى النتيجة فى نفس الامر او علة التصديق وهو الاوسط و يتأخر عن هل بالمرتبة.
و ههنا مطالب اخرى مثل كيف و اين و متى و قد تغنى عنها ائى و لكن الامهات
اربع انتان تصوريثان و اخريان تصديقيثان .

(١) كذا بتذكير صفة هل ، هنا و فى السطر التالى (قوله هل المركب) ، و لعله
بتقدير كلمة « مطلب » ، مع احتمال ان يكون من سهو النسخ . و من الملحوظ ان هذه
الساهلة بعينها توجد فى عبارة كتاب حكمة الاشراف و عبارة منظومة السبزواري كقوله:
و هل بسيطا و مركبا ثبت ، و قوله : و ما هو الشارح و الحقيقى . مع انه كثيراً ما يعبر عن
هذه الحروف بالتانيث فيقول : ما الشارحة و هل البسيطة ، فتأمل . (٢) ع : دون ،
خ م : بدل .

التلويح الثاني في برهان ان وبرهان لم

اعلم ان البرهان هو قياس مؤلف من مقدمات يقينية و الاوسط في البرهان اما ان يكون علة لنسبة حدى النتيجة عينا و ذهنا و يعطى اللية في نفس الامر و فى التصديق و يسمى برهان لم ، او علة للنسبة فى الذهن فقط اى يعطى اللية للتصديق و انية الحكم دون لية نفس الامر و يسمى برهان ان سواء كان الاوسط معلول النسبة كما فى قولنا هذا خشب محترق و كل خشب محترق مثلا فقد مسته النار فهذا مسته النار ، و فى برهان لم كان الاوسط مسلس النار و الاحتراق هو الاكبر ولم يكن معلولها و لا علتها كما اذا كان الاوسط و الاكبر متلازمين معلولى علة واحدة كقولنا كل انسان ضاحك و كل ضاحك كاتب، وبرهان لم لم يشترط ان يكون الاوسط فيه علة للاكبر بل لوجوده فى الاصغر و ان كان معلوله كقولنا كل انسان حيوان و كل حيوان جسم.

التلويح الثالث فى اجزاء العلوم و شرايطها و تناسب موضوعاتها

و اجزاء العلوم موضوعات و مبادئ و مسائل . موضوع كل علم ما يبحث فيه عن اعراضه الذاتية مثل المقدار للهندسة و العدد للحساب . و نبنى بالذاتى ما يلحق الموضوع من ذاته و ماهيته مثل ما يلحق الكم من المساواة و المناسبة و العدد من الزوجية و الفردية و الحيوان من الصحة و السقم و فطوسة الانف كما ضرب به المثال ، فما

١ - شرح : و اعلم ان الاستثناء فى الاقضية الاستثنائية فى حكم الاوسط فى الاقضية الاقترانية فاذا قلنا ان كان كسوف قمرى حاصل فالارض متوسطة بين الشمس والقمر لكن الكسوف القمرى حاصل فالارض متوسطة بينهما كان البرهان برهان ان لان الكسوف معلول التوسط ، وان قلت ان كان التوسط الذى كور حاصل فالقمر منخفض لكنه حاصل فالقمر اذن منخفض فهو برهان لم لان التوسط علة الخسوف . وبهذا يتحصر البرهان فى القسمين و لا يخرج الاستثنائى اذا كان برهانا عنهما ، و ليس فى كلام صاحب الكتاب تصريح بذلك و لا الاشارة به . (٢) شرح : انما خصم الاخير من الامثلة بقوله « كما ضرب به المثال » لانه هو المثال المشهور الذى جرت عادة الاكثرين بان يتمثلوا به فى هذا الموضوع و صاحب الكتاب لا يعتقد مطابقتها للتشيل فذكر هذا القول للتنبيه على انه اورده اتباعا للمشهور لا موافقة على انه مطابق ، و لولا انه لا يناقش فى الامثلة لبنت الوجه فى عدم مطابقتها .

يلحق باعتبار امر اخص كالكتابة اللاحقة بالحيوان بتوسط الانسان فليس بذاتي لان الاخص خارج، وما يلحق بتوسط الامر الاعم ان كان غير ذاتي بالمعنى الاول كالحقوق الحركة بالايض فهو غير ذاتي، وان كان الوسط ذاتيا بالاول فذاتي .

واما المبادئ فهي الحدود للموضوعات واجزائها و اعراضها الذاتية للتصور، و المقدمات التي منها يؤلف البرهان، كانت واجبة القبول او مسلمة على سبيل حسن الظن او على سبيل التشكك ليئين^٢. و المبادئ التي هي غير المقدمات الواجبة القبول تسمى اوضاعا، ويخص المسلمات على سبيل حسن الظن بالاصول الموضوعية . ويصدر العلم بالمبادئ .

و اما المسائل فهي القضايا التي تُطلب نسبة بعض اجزائها الى بعض في ذلك العلم . و محولات المقدمات لا بد و ان تكون ذاتية ولو بالمعنى الثاني و اولية اي لا يكون لها في نفسها وسط اعم ولا اخص ، و الجسمية لحقت بالانسان بتوسط الحيوان فليست بلولية ، و ان لم تحفظ الذاتية و الاولية لخرجت المقدمة عن حد العلوم فتستزج فلا اقتسام ، و في مقدمات لعلم كانت نتائج فيه لا تشترط الاولية . و الضروري المورد هيئنا^٣ هو بالضرورة ج مادام ج [لا] وان لم يكن ج فانه اعم فيشترط^٤

(١) شرح : مراده بالاول المعنى الاول الذي يقال في مقابلة الرضى ، و هو الذاتي

المقوم . (٢) عبارة الشرح : الى ان يبين ، و في الاشارات : الى ان يبين .

(٣) شرح : الضروري المورد هيئنا اي في البرهان يراد به الضروري بحسب الوصف لا الضروري بحسب الذات فان الذي بحسب الوصف اعم منه كما سبق ، فالضروري هيئنا هو بالضرورة ب مادام ج لا وان لم يكن ج اي لا يشترط مادامت الذات موجودة هي ب فيكون الحكم عليها ب في حال كونها ج و في حال لا كونها ج و ان صح انفكاك تلك الذات عن الجسمية فان الضرورة مادام ج اعم من الضرورة مادامت الذات و ان لم يكن ج . و التي في التلويحات في جميع النسخ التي وقعت عليها « هو بالضرورة ج مادام ج لا و ان لم يكن ج فانه اعم و يشترط دوام الجسمية » ، و هذا سهو في النسخ لا محالة فان عادته ان يمثل بكل ج ب فيجعل ج موضوعا و الباء محولا فلو كان غير المثال بنال جعل فيه الجيم محولا كان قوله « بالضرورة ج مادام ج » هي الضرورة التي انظر بية التعليقات في الصفحة ٧٨

دوام الجسمية فصار المقول على الكل هيئنا اخص منه و هو ايضا شرط في المقدمات و هو الاولية مع الدوام على الكل ، ولا يظن ان حكمنا على الشمس و الساء جزئى فانك علمت ان نفس تصورهما لا تمنع الشركة .

و مقدمتا البرهان لا يجوز ان تكونا ذاتيتين بالمعنى الاول فيكون الاكبر ذاتيا للاصغر في النتيجة فلم يتصور جزء المطلوب و صار ذاتى الشئى مطلوبا الا اذا كنا قد تصور لنا الشئى بلوازمه دون حقيقته كالفنفس التى قد ثبت جوهرتها وهى بعد في الحقيقة غير متصورة او تصور لنا بذاتياتها و يطلب وساطة بعضها البعض في نفس الشئى كما عرفنا جوهرية الهواء و لم نعرف لية ذلك فيطلب سبب كونه جسما ببرهان لم .

فان قيل اعترفتم بان المجهول لا بد له من معلوم موصل اليه و ترتيب فالاوليات ليست حاصلة لنا في بدو الجيلة فنضطر في علمها الى معلومات فيتسلسل او يدور ، قيل ان ذلك انما قيل فيما لا يكفى في تصديقه نفس تصور و لا يعين الحس و لا يكفى التنبيه .

و اعلم ان اليقين^٢ هو اعتقاد ان الشئ كذا و انه لا يتصور ان لا يكون كذا مطابقا للامر في نفسه ، و لا يجتمع ظن و علم على طرفى تقيض الشئى و لا على

(١) ع : الخلفة . (٢) شرح ، احترز بالتد الاول عن الظن و بالتد الثانى عن الجهل المركب . و لو انه عرف اليقين عند تعريفه للبرهان حيث عرفه بانه قياس مؤلف من مقدمات يقينية لكان انسب الا انه لا يأس بالتأخير . وفي قوله « لا يتصور ان لا يكون كذا » بحث فان الشئى المتيقن قد يتصور تقيضه مع الجزم بعدم وقوع ذلك التقيض و عبارة الكتاب يخرج ذلك عن ان يكون متيقنا بسبب اشتراطه في تعريف اليقين عدم تصور التقيض . والذي ذكره غيره في تعريفه هو انه اعتقاد ان الشئى كذا مع اعتقاد انه لا يمكن الا ان يكون كذا مع مطابقته لما في نفس الامر ، ويتوجه على هذا ايضا انه قد يحصل الجزم بالشئى مع اعتقاد امكان تقيضه . والاجود في تعريفه ان يقال هو اعتقاد ان الشئى كذا مع اعتقاد انه لا يكون الا كذا مطابقا للامر في نفسه .

طرفه الواحد كلاهما بالفعل بل قد يظن بالفعل ما يعلم بالقوة تقيضه كمن علم يقيناً كبرى كالحاكم ان لا شئ من الاثيريات بنصرى علما ثم حكم ان الكواكب نارية لضوئها فلنا وانما هو لثبوت نسبة الاصفر الى الاكبر عن ذهنه وهو داخل فيه بالقوة ، او كمن علم المتقدمين كالحاكم ان هذا بقل وكان علم ان كل بقل عاقر و لم يخطر بباله تركيب المتقدمين و رآها منتفخة البطن فحكم بانها حُبلى فظن ما علم تقيضه بالقوة فهكذا يجتمع العلم والظن بل الجهل بشئ واحد . وبهذا يجعل قول القائل انك علمت ان كل اثنين زوج ثم الذى فى يدى ان لم تعلم انه زوج بطل حكمك الكلى ، فان حكمك على كل اثنين يتناول احدا الاثنين بالفعل و خصوصياتها بالقوة فهى معلوماتنا من حيث انها جزئيات الاثنين لا من حيث انها حصة او حجارة فالخصوصيات محتاجة الى علم آخر .

فان قيل اذا استحصلتم مطلوبكم بم تعرفون انه هو ؛ ولا يخرج من سبق العلم به او بقاء الجهل ، يقال ان المجهول لو كان مجهولا بالكلية او معلوما بالكلية ما طلب فهو معلوم من وجه و مجهول من وجه و ما جهلناه نعلم جملة تخصصه بما علمناه

(١) شرح : يريد ان الاصفر اذا كان داخلا تحت الاوسط وكان الاوسط داخلا تحت الاكبر وجب ان الاصفر يكون داخلا تحت الاكبر لامحالة لان الداخلة تحت الداخلة فى الشئ داخل فى ذلك الشئ . واعلم ان الاصفر لا يدخل فى الاكبر الا اذا كانت الكبرى موجبة ، اما اذا كانت سالبة فلا ، فالتالى الذى ذكره لا ينطبق عليه التقدير ، لكنه يقاس عليه .

(بقيت تعليقات الصفحة ٧٩)

بحسب المحمول وليس المراد الا الضرورة بحسب الوصف الذى جعل عنوانا كما فى سائر الكتب التى له و لغيره . و قوله فيشترط دوام الجسمية ، لعله ايضا من غلط النسخ فان معناه غير مفهوم لى كما ينبغي ، و باشتراط ضرورة المحمول بدوام وصف الموضوع صار المقول ههنا اى فى البرهان اخص ماما كان فى القياس لانه لم يشترط فيه ذلك .

(٤) غ : و يشترط .

فاذا حصل نعلمه بهذا التخصص^١.

فصل : و اعلم ان اختلاف العلوم لاختلاف الموضوعات اولتغاير جهاتها و اذا باين موضوعات علوم بالكلية سميت متباينة و اذا كان موضوع علم اعم من موضوع غيره اما بالجنسية كالهندسة التي هي فوق الجسومات ، او باطلاق و تقييد كالكرات المتحركة التي هي تحت الكرات ، يقال للاخص انه موضوع تحت الاعم ، و كذلك ان كان موضوعاها متغايرين ولكن احدهما ينظر في الآخر من حيث هو اعراضه الذاتية ككون الموسيقى تحت الحساب . و كل اصل موضوع في علم يسره من عليه

(١) في خ وفي عبارة الشارح في الموردين : تخصص . و في الشرح : جرت عادتهم ان يتمثلوا على ذلك بالابق اذا وجد فانه لم يكن مجهولا من كل وجه لانه معلوم الذات و لا معاوما من كل وجه لانه مجهول المكان فاذا وجد علم انه آتينا بما كنا علمناه و هو ذاته و صورته . و زعم بعض الاكابر من الفضلاء ان هذا الجواب يتشبه في المطلبوبات التصديقية خاصة فان المطلوب حينئذ يكون معلوم التصور مجهول التصديق فاذا حصل لنا ذلك المجهول عرفناه بتصوراته السابقة ، و اما في المطالب التصورية فزعم انه لا يتمشى لان التصور المطلوب ان لم يكن مشمورا به امتنع طلبه لانا نعلم ان الذي لا يكون للنفس به شعور يستحيل توجه الطلب نحوه وان كان مشمورا به فهو ان تصور فلا يكون مطلوب التصور . ثم ادعى بان هذا لا يندفع بان يقال انه معلوم من وجه و مجهول من وجه لانا نقول احدا الوجهين غير الآخر لاستحالة ان يكون ان يكون الشيء الواحد معلوما مجهولا معا في جهة واحدة فالمطلوب اما ان يكون هو الوجه المعلوم او الوجه المجهول وكلاهما باطلان لما سبق .

و جواب هذا يظهر مما سبق الا اني ازيد ايضا و هو ان السنفلة الغائلة ان المطلوب اما الوجه المعلوم او الوجه المجهول ان اريد انها متفصلة حقيقية او مائة الخلو فهو ممنوع لان ههنا امر آخر و هو الذات صلت عليها الوجهان جميعا وليس الطلب متوجها الا نحو تلك الذات ، وكذا ان اريد انها مائة الجمع لصدقها على تلك الذات . و على تقدير صلت منها للخلو لا نسلم ان الوجه المجهول يستتبع طلبه وانما يكون كذا لولم يقين به الوجه المعلوم كما تمثلت به من الذات المجهولة التي علم تخصيصها بصفة فانها لو كانت اعني الذات والصفة معلومتين او كانتا مجهولتين استحال الطلب وانما صح الطلب لكون احدهما معلوما والآخر مجهولا . و يمكن تقرير جواب هذا التشكيك من وجوه كثيرة وفيما اورده كفاية .

فى غيره و التالاب فى ما هو فوقه و ان كان يتفق فى ما تحته ، و قد تبينى مقدمات العالى على السافل المحتاج اليه فى بيان مقدماته ولكن تنفاير جهات الافتقار فلا يدور .

و العلوم تترتب ، واحد فوق واحد و تحت واحد ، بترتب الموضوعات . و انتهاؤها الى الفلسفة الأولى التى موضوعها الوجود و لا اعم منه .

و لا برهان على الفاسدات لتغيرها فلا يدوم العقيد بها ، و البرهان فى ما يدوم عقده يقينيا ، و ايضا هى بين محسوس حاضرو غايب محتمل الفنا فلا برهان على التقديرين الا اذا اخذت كلية ملغاة خصوصياتها و حينئذ ليست منها .

و الممكنات لها برهان على امكانها دون وقوعها . و الممكن الاكثرى حجة موقعة للظن على الوقوع كبنات اللحية بعد البلوغ ، و الاوسط متانة النجار و استحصال البشر . دون الاقلية و المتساوية^١ .

التلويح الرابع فى ان الحد لا يكتب بالبرهان و كيفية^٢ الطريق اليه ، و فيه اشارة الى مشاركاتهما

و الحد لا يكتب بالبرهان لانه حينئذ يفقر الى الاوسط و يكون الحد الأكبر^٣ و المحدود الاصغر و لابد و ان تكون الحدود متساوية اذ لو كان الاوسط اعم كان الحد المجهول اكبر اعم فلاحدية فالأوسط المساوى كيف كان ان حل الأكبر عليه على انه محمول فقط فيتعدى هكذا فلا بيان للحدية و ان كان الاوسط المساوى فضلا او خاصة او رسا او حدا ناقصا مع انه يعود اليه الكلام و حل الحد عليه على انه له اى للاوسط فلا يلزم ان يكون حد أحد هذه الاشياء حد النوع و الحد التام للحد الناقص حد ناقص ، و ان حل على هذه على انه حد لما هذه محمولاته فى

(١) شرح : قوله دون الاقلية و المتساوية ، يريد انه ليس الممكنات الاقلية و المتساوية

حجة تدل على الوقوع بخلاف الممكنات الاكثرية . (٢) لا توجد « كيفية » فى م .

(٣) ع خ : اكبر و المحدود اصغر .

الحقيقة اوشلوحه^١ فقد صودر على المطلوب الاول ولا حاجة الى هذه، وان كان الاوسط حداً آخر تلما فلا حدان لشيء واحد ولا اولوية في الوساطة .

والقصة غير نافعة بان يقال اما لن يكون ج حدا اوب اذ في الاستثناء والحصر يعود الكلام^٢.

فان قيل الستم تبرهنون على المعقولات المرفة مثل النفس و غيرها على انها جوهر وعلى ذاتياتها^٣ و الحد من الذاتيات و قد برهنتم عليها ، فاعلم ان مثل هذه وان كان لنا سبيل الى معرفة بعض ذاتياتها و معرفة امر به خصوصياتها لا يمكن لنا ان نحكم بان لا ذاتي لها وراء هذا ليم الحد .

و ليس بطريق اكتساب حد الشئى عن حد ضده ايضا كما ظن لعدم الاولوية و لعود الكلام اليه .

و الاستقراء ايضا غير منجح بان يقال استقرينا الكثير فكان هذا حده فانه ان اخذ حد الجزيمات على خصوصها فلا تعدية الى الكلى و لكل واحد ما ليس له فلا استقراء مع ان الاشخاص لا حد لها ، و ان اخذ حد نوع الجزيمات فلا حاجة الى الاستقراء .

بل الطريق ان يؤخذ شخص واحد من النوع المطلوب حده و تعد صفاته و يرى انتهاء كل صفة الى العام الذى ليس فوقه عام آخر من الذاتيات و ينزل منه على الترتيب من غير اخلال واسطة و يرى الداخلى فى الحقيقة بقوانين مضت وغيره بحذف المقسمات التى تقوم وجودها قسمته^٢ والمقولات فى جواب ما هو المرتبة حتى ينتهى الى مقول لا مقول تحته و تجمع الذاتيات فالعامة تدخل تحت الجنس وتقرن بالفصول.

(١) خ : شراطه، ع. شوارطه. وعبارة الشارح مطابقة لما ائبتناه فى المتن (٢) شرح : و يظهر من هذا ايضا انه لا يجوز ان يتبين باستثناء شرطية متعلة ولهذا لم يتعرض لذكره صاحب الكتاب .

(٣) شرح : المقسمات التى تقوم وجود ما قسمته هي الفصول على ما عرفت .

فهذا هو طريق الحد وهو التركيب ، و القسمة تنفع في هذا لثلاث تحنف واسطة وتحفظ بها التقاسيم الطولية والعرضية فان الجسم ذا النفس تارة ينقسم الى المتغنى وغيره وتارة الى المتحرك بالارادة وغير المتحرك بالارادة فهذه عرضية .

فصل في مشاركات بين الحد والبرهان : وقد يقع ان يتفق جوابا ما ولم فان اوسط البرهان قد يكون من العلل الذاتية للشيء ، مثاله ما اذا سئل ان القمر لم ينكسف فيقال لان الارض توسطت بينه وبين الشمس وكل حالة كذا توجب زوال ضوءه فتعين به الكسوف ، ويسئل ان الكسوف ما هو فيقال هو زوال ضوء القمر لتوسط الارض بينه وبين الشمس ، فقد قدم في الحد ما اخر في البرهان ^١.

واعلم ان العلل الاربع ، وهي الفاعلية كالتجار للكرسى والمادية كالخشب له والصورية كهيشته والغائية وهي التي لاجلها الشيء كالصلوح للجلوس عليه ، الاربعة اذا حصلت حصل الشيء ، والغائية والصورية اذا وجد كل منهما دل على وجود الكرسى لايها بل بالكل دون الاخرين ^٢. وقد تجتمع الاربعة في قول شارح كقولهم ان السيف آلة صناعية متخذة من حديدة متطاوله معروضة محددة الاطراف

(١) شرح : التقاسيم الطولية هي ان ينقسم الشيء الى قسمين او اكثر ثم ينقسم كل واحد منهما او احدهما الى قسمين آخرين فصاعدا والتقسيم العرضية ان ينقسم الشيء بوجهين من التقسيم فزايدا من غير ان يكون احد الوجهين او الوجوه متوسطا في التقسيم الآخر كالمثال المذكور في الكتاب .

(٢) شرح : يريد ان زوال ضوء القمر متأخر في البرهان عن توسط الارض بين القمر والشمس وهو في الحد متقدم على التوسط المذكور ، وكذلك في كل ما يتفق جوابا «ما» الذي يطلب به التصور و «لم» الذي يطلب به التصديق وان كان في المثال المذكور نظر لايلىق ابراده اذ لامناقشة في الامثلة .

(٣) شرح : يريد ان هاتين الملتين [الصورية والغائية-م] اذا وجد كل منهما دل على وجود المعلول - لايه فقط بل به و يباقي العلل المذكورة - ولا كذلك حال الملتين الاخرين وهما الفاعلية والمادية فان كل واحد منهما قد يكون موجودا ولا يكون المعلول موجوداً .

لجزء أعضاء الحيوان في القتال ، فالصناعية اشارة الى الفاعلية و الى الثلاثة الاخرى ما بقي^١.

والعلة المساوية^٢ للمعلول تؤخذ في القول الشارح له، و اقسامها الخاصة لا تؤخذ الا في حد نوعه كالعفونة التي هي احد اسباب الحمى لا تؤخذ في حد مطلق الحمى بل في حد نوع منها كحمى الغب . و المساوية يجوز ان تجعل اوسط لوجود المعلول ايضا والتي هي اخص من المعلول كتكاثف الهواء بالبرد و كثرة تراكم الابخرة اللتين هما علتنا السحاب و كل واحد اخص من مطلقه فلا يجعل الا اوسط و جود المستحصص^٣. و ان اشتركت العلل المتحصصة كورق الخروج والتين و الكرم التي هي اخص من سرعة الانتثار في امر يساويه و هو انفشاش الرطوبة الماسكة و هو بتوسط امر آخر في الكل^٤ و هو عرض الاوراق فليجعل المساوي الاوسط .

التلويح الخامس في القياسات المغالطية

و الغلط في القياس قد يقع بسبب مادته^٥ و قد يقع بسبب صورته و قد يقع

- (١) شرح : يريد ان الحديدية هي العلة المادية ، وكونها متطاولة معروضة متعددة الاطراف هو العلة الصورية، وكونها لجزء أعضاء الحيوان في القتال هو العلة الفائية .
- (٢) شرح : يحترز بذلك عن العلة التي هي اخص كالاربعة للزوجية .
- (٣) شرح : يريد ان كل واحد من علتي السحاب هي اخص من مطلق السحاب فلا تجعل تلك العلة الا اخص اوسط و جود مطلق المعلول وانما يجعل اوسط المعلول المتحصص بملك العلة .

- (٤) شرح : يريد ان ذلك الانفشاش يحصل بتوسط امر آخر حاصل في كل احد من تلك العلل الخاصة . وقوله و هو عرض الاوراق ، الضير عايد الى ذلك الامر الآخر . و قوله فليجعل المساوي الاوسط ، يريد انه يجب ان يجعل المشترك الذي هو علة مساوية للمعلول اوسط في البرهان . و اعلم ان اسباغ الكلام في كل واحد من هذه العلل و وجه انحصارها في الاربعة المذكورة يأتيك في الفلسفة الاولى عند تقاسيم الوجود و هو غير لائق في هذا الموضوع . و في مباحث البرهان كلام طويل لا يتناسب غرض الكتاب استقصائه .

- (٥) ليعلم ان السبب العام للمغالطة هو عدم التمييز بين الشئبي و ما يشبهه و هي نظرية الصلقات في الصفحة التالية

بشركة . و ما هو بسبب الصورة فإن لا يكون من شكل ناتج او من ضرب ناتج بالاغفال عن شرائط سبقت في السواذج والمختلطات . و الذي يقع بسبب المادة فلما للمصادرة على المطلوب الاول او لأن النتيجة مساوية للمقدمة في المعرفة و الجهالة فانه ليس تين احدهما بالأخرى باولى من العكس ، او لكذبها ، و مع كذبها اذا اوردت في القياس فلا بد لها من مناسبة مع الصادق وذلك اما لاشتباه لفظي او معنوي اما الاول فقد يقع الاشتباه في نفس اللفظ كالالفاظ المشتركة نحو العين و قد يقع ايضا بسبب المشابهة و المشككة ، او لاشتباه بسبب الانوات كما يقع بسبب مصرف الربط ، او باعتبار هيئة التركيب كقولك « غلام حسن » بالسكونين ، او بسبب صرف او وقف و ابتداء كفى قوله تعالى و ما يعلم تأويله الا الله و الراسخون في العلم .

و المعنوي اما ان يكون لفظ في السور كاخذ الكل^١ و كل واحد والكل ، كل

(١) شرح : الفرق بين الكل و كل واحد والكل قد مضى في شرائط القول على الكل ، و به يفرق بين البعض السورى و الجزئى الحقيقي فان البعض السورى معناه بمعنى الافراد التى يصدق عليها الموضوع ولا كذلك الجزء . و احتراز بالحقيقى عن المجازى كالحيوان المحمول على الانسان فانه اذا قيل انه جزء منه فذلك على طريق المجاز لما عرفت ان الجزء لا يكون محمولا من حيث هو جزء . و هذه الاغلاط المتعلقة بالسور هي من باب الغلط بسبب في جوهر اللفظ .

قبة تعليقات الصفحة السابقة :

معصورة في ثلثة عشر رقما و قد احصاها صاحب الكتاب لكنه لم يذكرها على اسلوب حاصر ، كما يقول الشارح ، بل قسمها الى ثلثة اقسام و ذكر في كل قسم منها عند مقالطات على سبيل الاستقراء . و التقسيم الحاصر هو التقسيم الذى يدور بين اللفظ و المعنى بان يقال الغلط (او المغالطة) اما ان يتعلق باللفظ او بالمعنى و يتعلق باللفظ اما باعتبار انفراده او باعتبار تركيبه الخ و قد اورد الشارح هذا التقسيم في كتابه بالتفصيل و هو موجود في كتب المنطق الهامة كاساس الاقتباس و منطق التجريد و شرح منظومة السيزوارى ، فليرجع اليها من يريد التفصيل ، و يوجد في الاشارات بصورة ناقصة . انظر الملحقات و هناك مغالطات من نوع آخر لم يذكرها صاحب التلويحات و هي التى يقال لها « المغالطات الخارجة عن القياس » لان سبب الغلط فيها اشياء خارجة عن القياس كتخجيل الخصم و ترذيل قوله و الاستهزاء به و قطع كلامه و ما يجرى مجرى ذلك . و قد جرت عادتهم بعدم ذكر هذه المغالطات في الكتب المختصرة ، و التحويل في امرها على المطولات كالشفاء و الاساس .

مكان الآخر، واخذ البعض السورى مكان الجزمى الحقيقى. اوبسبب فى الجهة كأخذ
سوالب الجهات مكان السوالب الموصوفة بها^١ ونحوها. اوسبب فى نفس المقدمة
وهو اما بتركيب المفصل كقولنا زيد طيب و زيد حسن فيركب و يقال زيد طيب
حسن او تفصيل المركب كقولنا الخمسة زوج و فرد يفصل فيقال الخمسة زوج وهى
فرد وهذا يناسب الغلط اللفظى ايضا. اولايهام العكس كقولنا كل تلج ابيض فيؤخذ
كل ابيض تلج او بان لا يتقل الموضوع بكيته فى العكس. اولاخذ حكم الخاص
للعام للتعمية كمن رأى الحركة انها لا يتصور بقائها زمانين فاخذ انها كذا للعرضة
ليتمدى الى الياس فأخذ العام مكان الخاص حاكما بان كل عرض لا يبقى و هذا يقع
كثيرا، واستعمال الجدليات كلها فيما يدعى انه قاطع مغالطة. او لاخذ لازم الشيء مكانه
كمن عهد الانسان متوها و مكلفا فظن ان كل متوهم مكلف. او لاخذ ما بالمرض
مكان ما بالذات كمن قال ان^٢ القاعد فى السفينة الجارية متحرك وكل متحرك لا تبقى
اجزائه كل منها على مكان واحد لينتج الباصل. او لاخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل
و بالعكس^٣. او اخذ النهنى مكان العبنى وبالعكس. او اخذ مثال الشيء على حكمه.

(١) شرح : كاستعمال « ليس بالضرورة » فى موضع « بالضرورة ليس » وكذا
غيرها من الجهات . وقد عرفت الفرق بين تقديم السلب على الجهة وتأخيرها عنها . واما
قوله ونحوها فيجوز ان يريد به الاطلاق وهو ليس بجهة وهو يذكر مع الجهات مثل
« ليس بالاطلاق » فى موضع « بالاطلاق ليس » ، ويجوز ان يريد كل ما يختلف المعنى
فيه بتقديم حرف السلب او تأخره مثل سلب اللزوم ولزوم السلب ، او ما هو اعم من ذلك
وهو ما يختلف المعنى فيه بسبب التقديم والتأخير سواء كان ذلك فى السلب او غيره وقد
مضى مثاله .

(٢) فى الاصول . انا . وفى الشرح : هذا وان سماه اخذ ما بالمرض مكان ما بالذات
فهو من باب سوء التأليف .

(٣) شرح : اما اخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل وعكسه فقد سبق مثاله فى ضابط الحمل ،
واما اخذ النهنى مكان العبنى فهو كمن حكم على الجنس المنطقى بما يحكم به على الجنس
الطريقية الحقيقية فى الصلحة التالية

او اخذ حكم العلة لجزئها او جزئها لجزئها . او للنهول عن شرائط الحمل . اولترك
الاعتبارات كمن سمع ان الكليات موجودة في الازهان ومعدومة عن الأعيان فليست
موجودة في الاعيان ولا معدومة عن الازهان فحكم مطلقا انها لا موجودة ولا
معدومة قاطط و غلط ، فرعاية الجهات و الحشيات امر مهم .

و الغلط المناسب للصورة و المادة قد يقع بسبب اختلاف الحد الاوسط في
المقدمة كقول القائل الانسان حيوان والحيوان جنس وانما اخذ في الكبرى الطبيعة
الحيوانية التي لا تكون في الاعيان ، وتناسب المادة لانه اشتباه لفظي من الالف و
اللام او نحوه في غيره . وقد يقع بسبب لفظ يشك انه من الموضوع او من المحمول ،

(١) شرح : قوله في غيره ، اى في غير هذا المثال . (٢) شرح : هذا من سوء
اعتبار الحمل و هو مثل قولنا « الانسان وحده ضحك و كل ضحك حيوان » مع انه لا
يصح « الانسان وحده حيوان » ، و لو جعل وحده جزءا من المحمول قليل « الانسان
هو وحده ضحك و كل ما هو وحده ضحك فهو حيوان » لجات النتيجة « الانسان
حيوان » ، وهى صادقة . وقد يمكن ان يجاب عن هذا المثال بوجه آخر وهوان الصغرى
عبارة عن قضيتين احديهما موجبة وهى « الانسان ضحك » ، و الاخرى سالبة وهى
« لا شئ مما ليس بانسان ضحك » ، و لفظ « وحده » هى الدالة على هذه السالبة ،
فباعتبار الموجبة انتج « الانسان حيوان » وباعتبار السالبة هو عقيم . وعلى هذا الجواب
يكون المغالطة في هذا المثال من باب جمع المسائل فى مسألة .

جبة تطبيقات الصفحة السابقة:

الطبيعى ، و اما عكسه فكمن حكم على الطبيعى بما يحكم به على المنطقى ، و اما اخذ
مثال الشئ على حكمه فكمن يحكم على الصورة الذهنية المأخوذة من النار بانها فى الذهن
معرفة لكون النار الخارجية كذلك ، و اما اخذ حكم العلة لجزئها فكما حكم بعضهم
ان السم و البصر مملان بالحيوة و انما يملان بها مع الآلات المختصة . اما قوله
او جزئها لجزئها يريد اخذ جزء الحكم مطلقا بجزء العلة كتقبل رفعه الفا من الرجال مسافة
ما فظن ان الواحد منهم يرفعه من تلك المسافة بنسبة الواحد الى الالف وليس ذلك بلازم
بل قد لا يمكنه للواحد ان يحركه اصلا .

اول عدم نقل الاوسط بكمليته^١ او بسبب اختلاف الاصغر والاكبر في المقدمتين والنتيجة^٢.
 ومن اهمال الاعتبارات ما يقال على قولنا ان صفري الاول اذا كانت ممكنة
 والكبرى ضرورية فالنتيجة ضرورية انه ينتقض بقولنا كل انسان يمكن ان يكون
 متحركا و كل متحرك بالضرورة يقوم بالحركة فليس لنا ان نقول كل انسان بالضرورة
 يقوم بالحركة واجيب عنه بان الكبرى وجودية اى مادام متحركا مع الاعتراف بان
 نتيجة الممكنة الصفري و الوجودية الكبرى ممكنة فلو كان لهذا كان يتأتى ان يقال
 كل انسان يمكن ان يقوم بالحركة و ليس كذا ، و اما الغلط لان الكبرى ليست
 مقولة على الكل اذ لا يصح ان يقال كل واحد مما يوصف بانه متحرك بالضرورة
 يقوم بالحركة حتى يتعدى الى الانسان و الفرس و غيرها بل تقوم بالحركة
 للمتحرك من حيث هو متحرك فلا تعدى الى الحقائق التى وراء المتحركة .
 و وضع ما ليس بعلة علة غلط يختص بالخلف^٣ وهو ان يدعى ان المحال كان
 لنقيض المطلوب و يكون لغيره .

ضابط : فاذا اورد عليك قياس فانظر فى جميع اجزائه و اسواره و جهاته
 و نفس مقدماته و حدودها ثم فى تركيبه انه من اى شكل و اعتبر شرائطها عساك
 لا تخطئ ان شاء الله .

- (١) شرح : كقولنا : الانسان له شعر و كل شعر ينبت فالانسان ينبت ، وهذا من باب
 سوء التأليف . (٢) شرح : كقولنا : الفلك المحدد للجهات ليس ورائه جهة فهو لا
 ينخرق ، فينتج منه : الفلك لا ينخرق ، فموضوع الصفري و هو الفلك المحدد لم يكن هو
 بينه موضوع النتيجة و هو الفلك مطلقا . و هذا من باب اخذ ما ليس بعلة . (٣)
 شرح : قد علمت ان وضع ما ليس بعلة فى الاصطلاح المذكور فى حصر المناطحات
 [انظر الملحقات] لا يختص بالخلف ، وصاحب الكتاب اصطلح على تخصيصه به .
 (٤) شرح : فيه نظر لان المقدمات والحدود هى اجزاء القياس فلا حاجة بد قوله « فانظر
 فى جميع اجزائها » الى ان يعطف عليه النظر فى « نفس مقدماته و حدودها » ، فاحد
 انظر بقية التعليقات فى الصفحة التالية

التلويح السادس في ضوابط متفرقة بعضها عرشية^١ فقد يتفجع بها فيما بعد
و بعضها لوحى قد قدمناه من موضعه^٢ لحاجتنا اليه
ضابط في العام : انه يلزم من صدق الاخص صدق العام و لا عكس ، و لا
يلزم من كذب العام كذب الاخص و لا عكس ، و العام صدقا اخص كذبا ، و الاخص
صدقا اعم كذبا . و المتلازمان ايجابا متلازمان سلبا . و نقيض الاخص اعم من نقيض
الاعم ففي الشرطية المتصلة اذا كان التالي اعم فلنا ان نجعل سالبه مقبلا و سالب
المقدم تاليه و المتصلة موجبة صادقة ، و كذا في الحمل .

و العام قد يقال بازاء ما يجب فيه الشركة و الاستفراق^٣ و هو في المحصورة
الكلية و قد يقال بازاء الكلى . و الخاص يطلق على مفهومي الجزئى ، بالاشتراك
ايضا ، و يقال ان الحيوان اعم من الانسان يراد به العموم الثانى فاذا كان عام ذاتيا

(١) كذا بالتأنيث في جميع النسخ ، ولا شك في جوازه (مع ان الاصل هو التذكير
كما في قوله : و بعضها لوحى) فانه من باب « قُطعت بعض اصابعه » و الشرط في هذا
الباب صلاحية المضاف للاستغناء عنه ، كما نص عليه ابن هشام في البقى ، و هذا
الشرط موجود هنا كما لا يخفى . قوله قد يتفجع ، لفظة « قد » لا توجد الا في
نسخة م . قال الشارح : هاتان اللفظتان اعنى العرشى و اللوحى قد استعملهما
في عدة مواضع من هذا الكتاب و لم يبين مراده منهما ، و لعل مراده بالعرشى البحث
الذى حصله بنظره و باللوحى ما اخذه من الكتب ، والله اعلم بالصائق . (٢) في الاصول :
موضوعه ، موصوفه . (٣) شرح : الشركة هي باعتبار كلية موضوعها و اما الاستفراق
فلان الحكم فيها على كل فرد من افراده . (٤) شرح : قوله مفهومي الجزئى ، يريد
بهما الجزئى الحقيقي و الاضافى . (٥) شرح : يريد ههنا بالعام الكلى و بالخاص
الجزئى الاضافى .

جاء تعليقات الصفحة السابقة :

القولين زيادة لا حاجة اليها . (٥) شرح : قوله عساك لا تخلط ، لان القياس كما استترف
ليس بعلامة موجبة لحصول النتيجة ، انما هو معد لحصولها من المبدء الفياض ، و قد يجوز
في بعض النفوس ان لا تستمد بذلك القياس لتحصيل شئ و ان كان ذلك القياس بنيه
معدا لغير تلك النفس . و ربما اختلف ذلك في نفس واحدة بحسب حالتين ، و كل ميسر
لما خلق له .

لخاص فما يجب على العام لطبيعته^١ و يتمتع عليه يجب و يتمتع على الخاص و ما يمكن على الخاص يمكن على العام ، و لا يتعدى ما قلنا في كل واحد الى الآخر فان للخواص طبائع يجب و يتمتع باعتبارها ما لا كذلك في الطبيعة العامة ، و العام الاول ايضا ما يجب على عمومه و جب على الجزئيات الحاضرة والشخصيات تحته و كذلك ما امكن و^٢ امتنع، و لا عكس . و القاعدة الكلية لوجوب امر لشيء تبطل بعدمه في جزئي منه واحد ، و القاعدة الكلية لامتناع شيء على شيء تبطل بوجوده في جزئي واحد له ، و قاعدة الامكان الكلية لا يبطلها وجود و لا عدم ، و القاعدة الكلية لامكان شيء على شيء نودي تثبت بوجوده في جزئي و عدمه في آخر و لا كذلك في الوجوب و الامتناع الان يبين انه لنفس الطبيعة في ذلك الجزئي . و العام الاول يلزم من صدقه صدق الخاص و يلزم من كذب الخاص كذب العام فقط بخلاف الطبيعة العامة فانها بعكس هذا . و يُعلم^٣ ان العموم والخصوص خارجان عن حقيقة الشيء لتعقلها دونها و لجواز اقتران كل واحد بطبيعة واحدة . و الكلي غير الكل فان الكلي ذهني فقط و يُعقل دون جزئياته و يقوم دونها و يحضر مع غيبتها و يوجد مع عدم كثير منها و تدخل الجزئيات تحته و لا تدخل فيه^٤ و يوجد شبهه في الجزئيات، والكل مع الاجزاء

(١) شرح : احترز بطبيعته عما يجب و يتمتع و يمكن للعموم الشيء او لخصوصه كالحيوان والانسان فان ما يجب او يتمتع على الحيوان من حيث هو حيوان لا من حيث انه عام فانه يجب او يتمتع على الانسان ، و ما يمكن على الانسان من حيث هو انسان لا من حيث هو اخص من الحيوان فانه يمكن على الحيوان . و بالجملة يلحظ في ذلك العام و الخاص الطبيعيان لا المنطقيان علي ما عرفت فان الحيوان من حيث انه عام يصدق عليه بالوجوب انه مقول على كثيرين مختلفين بالحقيق و لا كذلك الانسان الذي هو اخص منه لا من حيث طبيعته الانسانية و لا من حيث خصوصه ، و على هذا يقاس الحال فيما يتمتع و يمكن . (٢) ع : او . (٣) كذا ، و يحتمل : و ليعلم . (٤) م : فيها . و في الشرح : جزئيات الكلي داخلة تحته و ليست بداخلة فيه و الكل تدخل اجزائه فيه و لا تدخل تحته . (٥) شرح : في قوله شبهه فائدة وهي ان الكلي من حيث هو كلي لا يدخل في الجزئي لان جزء الوجود يجب ان يكون موجودا والكلي لا وجود له في الاعيان فلا يكون جزءا من الجزئي الموجود فيها ، بل الداخل في الجزئي شبهه .

بخلاف جميع هذا .

ضابط : و الكلّي لا يقع في الوجود لانه لو حصل لكان له هوية لا يشار كه فيها غيره فلاكلية فلابد من التخصص .

ضابط : قال المعلم الاول الجهات واجب وممكن وممتنع ومحتمل ، والنسب تفسير المحتمل وكأنه اراد به الممكن الترددي فانا اذا لم نحقق ان الشيء واجب او ممكن او ممتنع فنقول لا تحكم عليه بالوجوب لجواز ان يكون ممتنعا او لا يمكن ان لا يكون واجبا ، وليس هذا الامكان هو على التفسير السابقة . وكل جهة اذا جعلت جزء المحمول فالربط ضروري .

ضابط : الشيء اذا كان له جزآن متشابهان لا يخالف الجزء الكل بالحقيقة بل بالمقدار كقطعني ماء فان مجموعهما يشار كهما في الحقيقة ، الا اذا كان الجزآن المتشابهان لكم في نفسه كواحد و واحد حصل منهما حقيقة تغالفهما وهي الاتينية ، وكذلك في الاشكال كدائرة من قوسين مثلا .

ضابط : لا يصير شيان شيئا واحدا الا بانصال و امتزاج كما بين مائين او ماء و لبن ، او تبدل احد جزئي شيئي و بقاء الآخر فيصير شيئا آخر كالماء يصير هواء و الاسود ابيض ، و [على] غير ذلك لا يتحد شيان فانهما ان بقيا فهما اتان اولم يبق احدهما او كلاهما فلا اتحاد .

ولا يصير شيئي شيئين الا ما يقبل تفصيلا و تفكيكا او هو ذو جزئين و الا ان يبقى هو وحدث غيره فما صار هو اثنين في نفسه ، و ان بطل فلا صيرورة له شيئين .

ضابط : والاولوية انما تستعمل في شيئي نسبتة الى الاشياء بالاقتضاء واحد لذاته من جميع الجهات اي ماهية كانت ، واما اذا كانت في عالم الاتفاقات و الاسباب المغيبة فلا يمكن دعوى ذلك كمن قال ان العطشان النى عنده مياه تستوي نسبتها

اليه لا يتصور ان يشرب واحدا قط لعدم الاولوية بالنسبة اليه، ولا يعلم ان عدم الاولوية و ان صح بالنسبة اليه فهبنا اسباب اتفاقية فلكية و لكنها غائبة غير ثابتة تخصص واحداً لهيئة سماوية اقتضت لخصوصيتها ذلك، فلا يستعمل هذا في مثل هذه المواضع و لا في الانواع المختلفة^٢.

ضابط لوحى : و الفرض صحيح لما يمكن في نفسه او عند خصمك او يمنع و لكن لا من جهة يبنى الكلام عليها فانه اذا كان كذا لا يجوز كمن ادعى ان شريك

(١) الفعل بصفة المعلوم، أى : ولا يعلم هذا القائل ان العطشان الخ ان عدم الاولوية الخ (٢) م : بخصوصيتها (٣) شرح : معناه ان الحكم بالاولوية انما يكون في الاشياء المتفقة النوع او المختلفة النوع، والاول على قسيتين : اما ان يختلف بالشدة والضعف او لا يختلف ، والذي لا يختلف هو كالياء التي تمثل بها ويث انه بترجح احدها على الآخر بالهيات الساموية والحركات الفلكية ، و اما المختلفات بالنوع فالترجيح فيها لذلك و لخصوصيات الانواع . و اما ما هو من نوع واحد و يختلف ما تحته بالشدة و الضعف فصاحب الكتاب لم يذكره اما لانه اتبع الشهود في الاختلاف بالشدة والضعف اختلاف بالنوع و ان كان لا يرى ذلك كما ستعرف (يعنى فى قسم الالهى من الكتاب مـ) رآه فيه ، او لانه عول على ان الحكم يظهر بما ذكر (٤) ع : الصحيح . و فى الشرح : الفرض الغير الواقع انما يصح ان يجعل طريقا مؤديا الى المطلوب اذا كان على احد وجهين احدهما ان يكون المفروض امرا ممكنا، اما فى نفسه ان كان القياس برهانيا، او عند الخصم ان كان القياس جدليا ، و ثانيهما ان يكون المفروض متعنا لكف لا من الجهة التي يبنى الكلام فى القياس عليها فانه اذا كان كذا لا يجوز استعماله فى القياس كمن ادعى ان شريك البارى ممكن و هو المطلوب ، وصاحب الكتاب اقتصر على ذكر القياس الاول و اضرر الثاني لدلالة القرينة عليه ، و حله انا نستفهم المراد بغير الممتنع، الذى فى تالى صفرى القياس الاول ، انه كذلك فى نفسه او بحسب ذلك الفرض ؟ فان كان الاول متعنا الشرطية ، و ان كان الثاني وجب ان يراعى هذا القيد فى الباقي ، و كل غير ممتنع بحسب ذلك الفرض فهو ممكن بحسبه، فتكون النتيجة : لو فرضنا وجوده لكان ممكنا بحسب ذلك الفرض لكننا فرضنا وجوده فهو اذن ممكن بحسب ذلك ، وليس ذلك هو المطلوب ، بل المطلوب انه ممكن فى نفس الامر ، هذا هو العمل الحقيقى . وفى الكتاب انما حكم بعدم جواز هذا الفرض لان مرض وجود الشئ متفرع على امكانه وذلك الامكان هو المطلوب ههنا ، فكان الامر المفروض متفرعا على المطلوب فلو كان متفرع المطلوب عليه لزم الدور .

البارى ممكن لانا لو فرضنا وجوده لكان غير متمتع وكل غير متمتع ممكن فهو ممكن مثل هذا لا يجوز، والحال من جميع الوجوه^١ انما يفرض^٢ فى شرطية يستثنى تقيض تاليها .

ضابط : كفاك فى اثبات ان الشئ عسى مثل السكون انك فى تصور لا تحتاج الا الى استبقاء المحل وتفى شئى عنه كاستبقاء الجسم ورفع الحركة عنه .

ضابط : لا يتصور شيان وجود كل واحد منهما بالآخر فيتقدم^٣ كل واحد منهما على نفسه وعلى الآخر، هذا محال. وقيل انه لا يجوز ان يكون شيان كل واحد منهما مع الآخر ضرورة فانه ان كان لكل منهما مدخل فى وجود الآخر فيتقدم عليه كما سبق، وان كان لاحدهما مدخل فقط فيتقدم فلامعية، وان عدم الافتقار فيصح كل دون الآخر . وليس هذا على الاطلاق فان الاضافات مثل الابوة والبنوة لا يتصور وجود كل واحد منهما الا مع الآخر . والشيطان اذا كان لها علة خارجة يجوز ان يقيم^٤ كل

(١) شرح : الشئ قد يكون محالا من بعض الوجوه دون بعض ، وقد يكون محالا من جميع الوجوه . وهذا الثانى انما يفرض فى شرطية يستثنى فيها تقيض تاليها ليستنتج من ذلك بطلان المقدم المفروض مع كونه محالا من جميع الاعتبارات . واما فرض ذلك على غير هذا الوجه فلا يصح استعماله فى قياس يستنتج منه المطلوب . (٢) خ : يفرض .

(٣) شرح : اورد على هذا ان التقدم ان اريد به التقدم بالزمان فممنوع اذ العلة يجب وجود المعلول مع وجودها كما سنحقق ذلك [فى العلم الا الهى من الكتاب - م] وان اريد به التقدم بالذات فيستفسر عن معنى ذلك التقدم، ونحن لا نفهم منه الا كون الشئ علة للآخر فيصير المعنى من تقدم كل من الشئين على الآخر كون كل واحد منهما علة للآخر وذلك هو الذى ادعيت استحالته ، فيكون الدليل اعادة للدعوى بعبارة اخرى ، وان اريد بالتقدم معنى ثالث فيجب اظهاره ليقع الكلام بحسبه - واقسام التقدم ستعرفها فى تقاسيم الوجود من العلم الا الهى - والجواب ان التقدم بديهى لا يفتر الى بيان فان كل واحد من المقتضى يتصور تقدم حركة اليد على حركة المفتاح وان كانتا معا فى الزمان . فان كان المراد بذلك التقدم [اى فى عبارة صاحب الكتاب - م] هو العلية فيكفى فى تقرير ذلك ان يقال لو كان وجود كل منهما بالآخر لافتقر كل واحد منهما الى نفسه والى الآخر لان المفترق الى الشئ مفترق الى [ما يفترق اليه] ذلك الشئ وبطلان ذلك ظاهر ولا حاجة الى ذكر لفظ التقدم . (٤) خ : ان يكون .

واحد منهما دون الآخر ضرورة كلبتين منحتين ، و قد يقع مثل ان يقام كل واحد منهما مع الآخر ضرورةً ولا يقوم احدهما الامع قيام الآخر . و توقف ابتلال الارض على المطر والمطر على الابخرة والابخرة على ابتلال الارض مثلا ليس بدور محال^١ فان ما توقف من ابتلال الارض على المطر بالعدد غير ما توقف عليه المطر بالعدد فمثل هذا الدور ممكن . والله اعلم^٢.



(١) م : مع الآخر . (٢) شرح : انما الممتنع من الدور هو افتقار الشيئي الى ما كان مفتقرا اليه بعينه ، و في هذه الصورة ليس كذا ، بل هو افتقار الشيئي الى ما كان شخص آخر من نوعه مفتقرا اليه ، و ذلك جائز لا استحالة فيه . (٣) توجد في نسخة خ بعد لفظة « اعلم » كلمة ختام بهذه العبارة : « تم قسم المنطق بحمد الله العلي الكبير والصلوة على خير خلقه محمد البشير النذير » ، و يغلب على الظن انها كلمة لكتاب النسخة ختم بها عمله .

ملحقات واستدراكات

١

توجد في الكتاب مواضع يرى الناظر فيها اخطاء نحوية في الالفاظ وانحرافا عما يقتضيه القياس فيها ، وربما يظن ان هذه اخطاء مطبعية شئت عن نظر المصحح ، و الأمر ليس كذلك بل هي صور اصلية موجودة باعيانها في الاصول انبتناها في المتن على ما وجدناها و لم نحاول ان نمسها بتصحيح قياسي نظراً الى ما يراه بعض ناقدى آثار السهروردي من أنّ هذه الصور قد يمكن ان تكون صادرة من قلم المصنف ولا من عمل الناسخ ، وقد تكلمنا في هذه المسألة في مقدمة الكتاب. اما الاخطاء المطبعية فهي ما احصيناه في جدول التصويبات في آخر الكتاب و هي طفيفة جدا كما تراه هناك .

و المواضع المذكورة هي : ص ٢٧ س ٦ : كفى (كما في ٢) ، ص ٢٧ س ١٣ : القضية المصرح بجهتها (المصرحة ٢) ص ٣٢ س ١٨ : ذاته موجودا (موجودة ٢) ، ص ٥٣ س ١٠ : العبرة للسوالب (بالسوالب ٢) .

و لسا تتكران احتمال الخطأ في النسخ قائم كما ذكرناه في مقدمة الكتاب . و هناك كلمات مشكوكة القراءة كقوله في ص ٢٨ س ٩ : لتداهر ، فلنا ندرى اهو من المداهرة او التداهر . اما المداهرة فمعناها لا يلائم المقام الا بتكلف ، و اما التداهر فهو و ان كان يناسب المقام إلا اني لا اجده في القواميس الموجودة عندي . لكننا يجب ان لا ننسى ان السهروردي صاحب صناعة في اللغات الفلسفية وله قاموس خاص به ، و قد عرضت لهذه المسألة في مقدمة الكتاب ، فليراجع .

٢

فى صفحة ٧١ س ١٨ كلمة « مسلم » تصحيح قياسى لكلمة « مسلم » بالسين، التى كانت توجد فى الاصول ، كما نهت عليه فى تعليقات الصفحة نفسها (تعليقة رقم ٦) ، ولكنى الآن وقد راجعت كتاب النجاة والبصائر النصيرية اعتقد ان الصحيح (او الاصح) هو « مسلم » بالسين (من التسليم او من الاسلام بمعنى التسليم) وقد اخذه السهروردى من المثال الذى يمثّل به المنطقيون فى باب قياس الضمير وهو : هذا الانسان يخاطب العدو فهو اذن خائن مسلم للثغر (النجاة والبصائر)، الا انه تمثّل به فى باب المظنونات وبذلّ صغرى القياس (فلان يخاطب العدو) بقوله : فلان يطوف بالليل ، والطواف بالليل انما يمثّل به المنطقيون فى مبحث المظنونات (شرح الشمسية للقطب : فلان يطوف بالليل فهو سارق) وقد تمثّل به السهروردى ايضا فى باب قياس الضمير (ص ٦٨ من هذا الكتاب) فهو قد استنتج من مقدمة واحدة تبيّحتين مختلفتين لموضعين مختلفين . و من الممكن ان يقال ان المثال لامناقشة فيه ، لكنى اعتقد ان تركيب « مسلم للثغر » مع المقدمة « فلان يخاطب العدو » انسب من تركيبه مع « يطوف بالليل » .

٢

قوله فى ص ٦٤ س ١٥ : استقرار النتائج . يوجد فى بعض كتب المنطق كاساس الاقبلس و الجواهر النضيد ، المطبوعين بطهران : « استقراء » ، بهمة فى آخره ، لكن الاصول الموجودة عندنا من كتاب التلويحات متطابقة على «استقرار» بالراء . و لكل من القرائتين وجه و لعل الاستقراء (بالهمز) اوفق بالمقام .

٤

فى الصفحة ٨٣ ، فى التعليقة رقم ٤ ، اشرت الى التقسيم الحاصر للمغالطات

و لم اوردته بالتفصيل هناك رعاية لما هو المعمول في التعليقات من الاختصار . الا اني وجدت الشارح يعتمد كثيراً على هذا التقسيم في بحثه عن انواع المغالطات و يرجع اليه احيانا (ص ٨٧ تعليقة ٣) فرأيت ان اورد هذا التقسيم في الملحقات ليكون في متناول يد القارئ ، و هو هذا نقلا عن شرح التلويحات بنصه :

اللفظ او المغالطة اما ان يتعلق باللفظ او المعنى ، والمتعلق باللفظ اما باعتبار انفراده او باعتبار تركيبه ، والذي باعتبار الانفراد اما في جوهر اللفظ او في احواله ، فما في جوهره هو ما يكون مدلولاته مختلفة و يدخل في ذلك الاشتراك و المجاز و التشكيك و التشابه و ما يجري مجرى هذه مما هو مذكور في ابساغوجي . و ما في احواله ينقسم الى ما تكون تلك الاحوال ذاتية للفظ لا تدخل بعد تحصيله و هي الاحوال التصريفية ، او عرضية له داخله عليه بعد صيرورته لفظا محصلا كالاعراب و البناء و الشكل و الاعجام . والذي باعتبار تركيب اللفظ اما لاشتباه في نفس التركيب ، او في وجوده و علمه بان يكون التركيب موجودا او معدوما - و يسمى تفصيل المركب - او يكون معدوما فيظن موجودا - و يسمى تركيب المفصل - فهذه ستة اقسام تتعلق بالالفاظ ، منها ثلثة تتعلق بالبساطة و هي جوهر اللفظ و التي في احواله الذاتية و التي في احواله العرضية ، و ثلثة تتعلق بالتركيب و هي التي في نفس التركيب و في تفصيل المركب و تركيب المفصل . و اما المغالطات المعنوية فاما في القضية الواحدة باعتبار انفرادها او في القضايا باعتبار تركيبها . والذي في القضية الواحدة اما في احد جزئيهما او فيهما معا ، و ما في الجزئين فاما بان لا يورد بل يشبه غيره كمفروضاته او عوارضه و يسمى اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات و اما بان يورد لكن يؤخذ معها ما ليس منها او يحذف عنها ما هو منها و يسمى سوء اعتبار الحمل ، و ما في الجزئين كما يجعل كل واحد منهما في موضع الآخر و يسمى ايهام العكس . و الذي في القضايا باعتبار التركيب القياسي او غيره يسمى جمع المسائل

فى مسئلة و ما فى التركيب القياسى اما بالنسبة الى النتيجة او لا بالنسبة اليها ، فان كان بالنسبة الى النتيجة فلما ان تكون النتيجة نفسها مأخوذة فيه على انها احدى مقدماته وهذا هو المصادرة على المطلوب ، واما بان لا تكون كذلك لكنه غير مناسب للنتيجة و يسمى اخذ ما ليس بعلة علة ، و ان كان لا بالنسبة الى النتيجة فلما ان يكون من جهة المادّة او من جهة الصورة ، فاما ما هو من جهة المادّة فهو الذى ان جعل قياسا لم يكن صادق المقدمات و ان جعل صادق المقدمات لم يكن قياسا . و اما ما هو من جهة الصورة فكما لا يكون على شكل منتج او ضرب منتج ، و جميع ذلك يسمى سوء التأليف . فهذه سبعة اقسام تتعلق بالمعاني منها ثلثة باعتبار القضية بانفرادها و هى اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات و سوء اعتبار الحمل و ايهام العكس و منها اربعة باعتبار القضايا المركبة و هى جمع المسائل فى مسئلة والمصادرة على المطلوب و اخذ ما ليس بعلة علة و سوء التأليف . فهذا وجه الحصر فى هذه المغالطات القياسية.

٦

عبارة « المصرح بجتهنها » ، المذكورة فى ص ٩٤ ضمن الاستدراكات، صحيحة لا تحتاج الى فرض صورة اخرى لها .

٧

فى ص ٩ البياض الواقع فى اول السطر الاول خطأ مطبعي ، فلتقرء العبارة متصلة بمقبلها .

فهرست منطق التلويحات

صفحة	عنوان
١	المرصد الاول في ايسافوجي
١	التلويح الاول في غرض المنطق
٣	» الثاني في دلالة اللفظ على المعنى
٣	» الثالث في اللفظ المفرد والركب
٤	» الرابع في اللفظ الكلي والجزئي
٥	» الخامس في نسبة الاسماء الى مسمياتها
٦	» السادس في الموضوع والمحول
٧	» السابع في الذاتي والمرضى
٨	» الثامن في القول في جواب ما هو
١٠	» التاسع في الالفاظ النحسة المفردة
١٢	» العاشر في احوال لهذه الالفاظ
١٤	المرصد الثاني في القول الخارج
١٤	التلويح الاول في الحد
٤٥	» الثاني في الرسم
٤٥	» الثالث في امثلة في الخطاء في الحد
١٧	المرصد الثالث في التركيب الخبري
٤٧	التلويح الاول في انواع القضايا
٢٠	» الثاني في خصوص القضايا واهمالها وحصرها
٢٢	» الثالث في لواحق القضايا و بعض تراكيبها و احكامها
٢٥	» الرابع في المدول و التحصيل
٢٦	ضابط في العمل
٢٧	المرصد الرابع في جهات القضايا و تصرفات فيها
٢٧	التلويح الاول في الجهات

صفحة	عنوان
٣٠	التلويح الثاني في تلازم ذوات الجهة
٣٣	» الثالث في القول على الكل و الفرق بين المطلقات و الموجبات
٣٥	» الرابع في التناقض
٤٠	» الخامس في العكس
٤٦	المرصد الخامس في تركيب الحجج، وفيه ثلاثة مطالع
	لمطلع الاول في حقيقة الحجة
٤٦	و موارد و احوالها
٤٦	التلويح الاول في نفس الحجة و مبادئها و تقسيم صورها
٥٣	» الثاني في المقدمات الموجبة و المختلطات
٥٦	» الثالث في الاقترانات الشرطية
٥٨	» الرابع في الاستثنائيات
٦٠	» الخامس في القياسات المركبة
٦١	» السادس في قياس الخلف و عكس القياس
٦٢	» السابع في قياس السور
٦٣	» الثامن في اكساب المقدمات و تحليل القياسات
٦٤	» التاسع في استقراء النتائج و في صواب النتائج عن مقدمات كاذبة
	» العاشر في القياسات من قضايا متقابلة و المصادرة على المطلوب
٦٥	الاول واستلاف المقدمات
	المطلع الثاني في اصناف ما يحتاج به (الاستقراء، التمثيل،
٦٦	قياس الضمير، الفراسة، القسمة)
	المطلع الثالث في قضايا هي مواد الاقيسة (الاوليات، المشهورات،
٦٩	الوهميات، المأخوذات، المظنونيات، المشبهات)
	المرصد السادس في البرهان و احواله و مشاركاته مع الحد
٧٤	و المناطعات و ضوابط
٧	التلويح الاول في المطالب
٧٦	» الثاني في برهان ان ولم
٧٥	» الثالث في اجزاء العلوم و شرائطها و تناسب موضوعاتها

- ٧٩ فصل في اختلاف العلوم لاختلاف موضوعاتها
التلويح الرابع في ان الحد لا يكتسب بالبرهان وكيفية الطريق اليه
٨٠ و فيه اشارة الى مشاركتها
٨٢ فصل في مشاركات بين الحد و البرهان
٨٣ التلويح الخامس في القياسات المغالطية
٨٧ ضابط في كيفية امتحان القياس
٨٨ التلويح السادس في ضوابط متفرقة عرشية و لوحية
٨٨ ضابط في العام
٩٠ » الكلى لا يقع في الوجود
٩٠ » في تفسير « المحتمل » و بيان الممكن التردى
٩٠ » في اختلاف الجزء و الكل
٩٠ » في صيرورة الشئين شيئا واحدا و صيرورة شئى شيئين
٩٠ » في موارد استعمال اللااولوية
» في حكم الغرض في القياسات
٩٢ » كفاك في اثبات ان الشئى علمى...
٩٢ » في الدور ، ما يمكن منه و ما يعتنع

انتشارات دانشگاه تهران

- ۱- وراثت (۱) تألیف دکتر عزت‌الله خیبری
- ۲- A Strain Theory of Matter « « محمود حسامی
- ۳- آراء فلاسفه دربارهٔ عادت ترجمه « برزو سپهری
- ۴- کالبدشناسی هنری تألیف « نعمت‌الله کیهانی
- ۵- تاریخ یبختی جلد دوم بتصحیح سعید نفیسی
- ۶- بیماریهای دندان تألیف دکتر محمود سیاسی
- ۷- بهداشت و بازرسی خوراکیها « « سرهنگ شمس
- ۸- حماسه مرانی در ایران « « ذبیح‌الله صفا
- ۹- مز دیسنا و تأثیر آن در ادبیات پارسی « « محمد مبین
- ۱۰- نقشه برداری جلد دوم « « مهندس حسن شمس
- ۱۱- گیاه شناسی حسین گل کلاب
- ۱۲- اساس الاقتباس خواجه نصیر طوسی بتصحیح مدرس رضوی
- ۱۳- تاریخ دیپلوماسی عمومی جلد اول تألیف دکتر حسن ستوده تهرانی
- ۱۴- روش تجزیه « « علی اکبر پریمین
- ۱۵- تاریخ افضل - بدایع الازمان فی وقایع کرمان فراهم آورده دکتر مهدی بیانی
- ۱۶- حقوق اساسی تألیف دکتر قاسم زاده
- ۱۷- فقه و تجارت « « زین‌العابدین ذوالمجدین
- ۱۸- راهنمای دانشگاه —
- ۱۹- مقررات دانشگاه —
- ۲۰- درختان جنگلی ایران « « مهندس حبیب‌الله تابنی
- ۲۱- راهنمای دانشگاه با انگلیسی —
- ۲۲- راهنمای دانشگاه به فرانسه —
- ۲۳- Les Espaces Normaux
- ۲۴- موسیقی دورهٔ ساسانی
- ۲۵- حماسه ملی ایران
- ۲۶- زیست شناسی (۴) بحث در نظریه لامارک
- ۲۷- هندسه تحلیلی
- ۲۸- اصول گداز و استخراج فلزات جلد اول
- ۲۹- اصول گداز و استخراج فلزات « دوم
- ۳۰- اصول گداز و استخراج فلزات « سوم
- ۳۱- ریاضیات در شیمی
- ۳۲- جنگل شناسی جلد اول
- ۳۳- اصول آموزش و پرورش
- ۳۴- فیزیولوژی گیاهی جلد اول

- ۳۵- جبر و آنالیز
۳۶- گزارش سفر هند
۳۷- تحقیق انتقادی در عروض فارسی
۳۸- تاریخ صنایع ایران - ظروف سفالین
۳۹- واژه نامه طبری
۴۰- تاریخ صنایع اروپا در قرون وسطی
۴۱- تاریخ اسلام
۴۲- جانورشناسی عمومی
۴۳- Les Connexions Normales
۴۴- کالبد شناسی توصیفی (۱) - استخوان شناسی
۴۵- روان شناسی کودک
۴۶- اصول شیمی پزشکی
۴۷- ترجمه و شرح تفسیر علامه جلد اول
۴۸- اکوستیک «صوت» (۱) ارتعاشات - سرعت
۴۹- انگل شناسی
۵۰- نظریه توابع متغیر مختلط
۵۱- هندسه تریسمی و هندسه رقومی
۵۲- درس اللغة والادب (۱)
۵۳- جانور شناسی سیستماتیک
۵۴- پزشکی عملی
۵۵- روش تهیه مواد آلی
۵۶- هامانی
۵۷- فیزیولوژی گیاهی جلد دوم
۵۸- فلسفه آموزش و پرورش
۵۹- شیمی تجزیه
۶۰- شیمی عمومی
۶۱- امیل
۶۲- اصول علم اقتصاد
۶۳- مقاومت مصالح
۶۴- کشت گیاه حشره کش پیرتر
۶۵- آسیب شناسی
۶۶- مکانیک فیزیک
۶۷- کالبد شناسی توصیفی (۲) - مفصل شناسی
۶۸- درمان شناسی جلد اول
۶۹- درمان شناسی «دوم»
۷۰- گیاه شناسی - تشریح عمومی نباتات
۷۱- شیمی آنالیتیک
۷۲- اقتصاد جلد اول
- نگارش دکتر محمد علی مجتهدی
« « غلامحسین صدیقی
« « پرویز نائل خانلری
« « مهدی بهرامی
« « صادق کیا
« « عیسی بهنام
« « دکتر فیاض
« « فاطمی
« « هشترونی
« « دکتر امیراعلم - دکتر حکیم
دکتر کیهانی - دکتر نجم آبادی - دکتر نیک نفس - دکتر نائینی
نگارش دکتر مهدی جلالی
« « آ. وارتانی
« « زین العابدین ذوالجبدین
« « دکتر ضیاء الدین اسمعیل بیگو
« « ناصر انصاری
« « افشلی پور
« « احمد بیرشک
« « دکتر محمدی
« « آزر
« « نجم آبادی
« « صفوی گلپایگانی
« « آهی
« « زاهدی
« « دکتر فتح الله امیر هوشمند
« « علی اکبر پرین
« « مهندس سعیدی
ترجمه مرحوم غلامحسین زیر کوزه
تألیف دکتر محمود کیهان
« « مهندس گوهریان
« « مهندس میر دامادی
« « دکتر آرمین
« « د کمال چناب
تألیف دکتر امیراعلم - دکتر حکیم -
دکتر کیهانی - دکتر نجم آبادی - دکتر نیک نفس
تألیف دکتر عطائی
« « «
« « مهندس حبیب الله نابتی
« « دکتر گاکیک
« « علی اصغر پورهایون

۷۳- دیوان سید حسن غزنوی

۷۴- راهنمای دانشگاه

۷۵- اقتصاد اجتماعی

۷۶- تاریخ دیپلماتی عمومی جلد دوم

۷۷- زیبا شناسی

۷۸- تئوری سنتتیک گازها

۷۹- کارآموزی داروسازی

۸۰- قوانین دامپزشکی

۸۱- جنگل‌شناسی جلد دوم

۸۲- استقلال آمریکا

۸۳- کنجکاویهای علمی و ادبی

۸۴- ادوار فقه

۸۵- دینامیک گازها

۸۶- آئین دادرسی در اسلام

۸۷- ادبیات فرانسه

۸۸- از سرین تا یونسکو - دو ماه در پاریس

۸۹- حقوق تطبیقی

۹۰- میکروپوشناسی جلد اول

۹۱- میز راه جلد اول

۹۲- « « « دوم

۹۳- کالبد شکافی (تشریح علی دستوبا)

۹۴- ترجمه و شرح تبصره علامه جلد دوم

۹۵- کالبد شناسی توصیفی (۴) - عضله شناسی

۹۶- « « « (۴) - رگ شناسی

۹۷- بیماریهای گوش و حلق و بینی جلد اول

۹۸- هندسه تحلیلی

۹۹- جبر و آنالیز

۱۰۰- حقوق و برتری اسپانیا (۱۵۵۹-۱۶۶۰)

۱۰۱- کالبدشناسی توصیفی - استخوان شناسی اسب

۱۰۲- تاریخ عقاید سیاسی

۱۰۲- آزمایش و تصفیه آبها

۱۰۴- هشت مقاله تاریخی وادی

۱۰۵- فیه مافیه

۱۰۶- جغرافیای اقتصادی جلد اول

۱۰۷- الکتریسته و موارد استعمال آن

۱۰۸- مبادلات انرژی در گیاه

۱۰۹- تلخیص البیان عن مجازات اقران

۱۱۰- دو رساله - وضع الخط و قاعده لاضرر

۱۱۱- شیمی آلی جلد اول تئوری و اصول کلی

۱۱۲- شیمی آلی «ارگانیک» جلد اول

بتصحیح مدرس رضوی

—

تألیف دکتر شیدفر

« « حسن ستوده تهرانی

« « علی‌نقی وزیر

« « دکتر روشن

« « جنیدی

« « میمنندی نژاد

« « مرحوم مهندس ساعی

« « دکتر مجیر شیبانی

—

« « محمود شهابی

« « دکتر غفاری

« « معتمد سنگلجی

« « دکتر سپهبدی

« « « علی اکبر سیاسی

« « « حسن افشار

تألیف دکتر سهراب دکتر میرداماد

« « « حسین گلوی

« « « « «

« « « نعمت‌الله کیهانی

« « « زین‌العابدین ذوالمجدین

« « « دکتر امیراعلم دکتر حکیم

دکتر کیهانی دکتر نجم‌آبادی - دکتر نیک‌نظ

« « « « «

تألیف دکتر جمشیداعلم

« « « کامکار پاری

« « « « «

« « « بیانی

« « « میر بابائی

« « « محسن عزیزی

نگارش دکتر محمد جواد جنیدی

« « « نصرالله فلسفی

« « « بدیع‌الزمان فروزانفر

« « « دکتر محسن عزیزی

« « « مهندس عبدالله ریاضی

« « « دکتر اسمعیل زاهدی

« « « سید محمد باقر سبزواری

« « « محمود شهابی

« « « دکتر عابدی

« « « شیخ

- ۱۱۳- حکمت الهی عام و خاص
- ۱۱۴- امراض خلق وینی و حنجره
- ۱۱۵- آنالیز ریاضی
- ۱۱۶- هندسه تحلیلی
- ۱۱۷- شکسته بندی جلد دوم
- ۱۱۸- باغبانی (۱) باغبانی عمومی
- ۱۱۹- اساس التوحید
- ۱۲۰- فیزیک پزشکی
- ۱۲۱- اکوستیک (صوت) (۲) مشخصات صوت - توله - تار
- ۱۲۲- جراحی فوری اطفال
- ۱۲۳- فهرست کتب اهدائی آقای مشکوة (۱)
- ۱۲۴- چشم پزشکی جداول
- ۱۲۵- شیمی فیزیک
- ۱۲۶- بیماریهای گیاه
- ۱۲۷- بحث در مسائل پرورش اخلاقی
- ۱۲۸- اصول عقاید و کرائم اخلاق
- ۱۲۹- تاریخ کشاورزی
- ۱۳۰- کالبدشناسی انسانی (۱) سر و کردن
- ۱۳۱- امراض واگیر دام
- ۱۳۲- درس اللغة والادب (۲)
- ۱۳۳- واژه نامه گرسانی
- ۱۳۴- تک یاخته شناسی
- ۱۳۵- حقوق اساسی چاپ پنجم (اصلاح شده)
- ۱۳۶- عضله و زیبایی پلاستیک
- ۱۳۷- طیف جذبی و اشعه ایکس
- ۱۳۸- مصنفات افضل الدین کاشانی
- ۱۳۹- روان شناسی (از لحاظ تربیت)
- ۱۴۰- ترمودینامیک (۱)
- ۱۴۱- بهداشت روستائی
- ۱۴۲- زمین شناسی
- ۱۴۳- مکانیک عمومی
- ۱۴۴- فیزیولوژی جداول
- ۱۴۵- کالبدشناسی و فیزیولوژی
- ۱۴۶- تاریخ تمدن ساسانی جداول
- ۱۴۷- کالبدشناسی توصیفی (۵) قسمت اول
- سلسله اعصاب محیطی
- ۱۴۸- کالبدشناسی توصیفی (۵) قسمت دوم
- سلسله اعصاب مرکزی
- ۱۴۹- کالبدشناسی توصیفی (۶) اعضای حواس پنجگانه
- ۱۵۰- هندسه عالی (گروه و هندسه)
- ۱۵۱- اندام شناسی گیاهان
- نگارش مهدی قننه
- دکتر علیم مروستی
- منوچهر وصال
- احمد غفلی
- امیر کیا
- مهندس شیانی
- مهدی آشتیانی
- دکتر فرهاد
- اسمعیل بیگی
- مرعی
- علیقنیز منزوی تهرانی
- دکتر ضرابی
- بازرگان
- خیری
- سپهری
- زین العابدین ذوالجدين
- دکتر قی بهرامی
- حکیم و دکتر گنج بخش
- رستگار
- محمدي
- صادق کیا
- فریز رفیعی
- قاسم زاده
- کیهانی
- فاضل زندی
- مینوی و جیحی مهدوی
- علی اکبر سیاسی
- مهندس بازرگان
- نگارش دکتر زوین
- یدالله سعایی
- مجتبی ریاضی
- کاتوزیان
- نصراغه نیک نفس
- سعید نفیسی
- دکتر امیراعلم - دکتر حکیم
- دکتر کیهانی - دکتر نجم آبادی - دکتر نیک نفس
- تألیف دکتر اسدالله آل بویه
- پارسا

- ۱۵۲- چشم پزشکی (۲) تدروس دکتر صرایی
- ۱۵۳- بهداشت شهری » » اعتادبان
- ۱۵۴- انشاء انگلیسی » » پازارگادی
- ۱۵۵- شیمی آلی (ارگانیک) (۲) » » دکتر شیخ
- ۱۵۶- آسیب شناسی (کانکلیوت استر) » » » آرمین
- ۱۵۷- تاریخ علوم عقلی در تمدن اسلامی » » » ذبیح الله صفا
- ۱۵۸- تفسیر خواجه عبدالله انصاری » » » تصحیح علی اصغر حکمت
- ۱۵۹- حشره شناسی تألیف جلال افشار
- ۱۶۰- نشانه شناسی (علم الالامات) جلد اول » » دکتر محمد حسین میمنندی نژاد
- ۱۶۱- نشانه شناسی بیمارهای اعصاب » » » صادق صبا
- ۱۶۲- آسیب شناسی عملی » » » حسین رحمتیان
- ۱۶۳- احتمالات و آمار » » » مهدوی اردبیلی
- ۱۶۴- الکترونیک صنعتی » » » محمد مظفری زنکنه
- ۱۶۵- آئین دادرسی کیفری » » » محمد علی هدایتی
- ۱۶۶- اقتصاد سال اول (چاپ دوم اصلاح شده) » » » علی اصغر پورهایون
- ۱۶۷- فیزیک (تابش) » » » روشن
- ۱۶۸- فهرست کتب اهدائی آقای مشکوة (جلد دوم) » » » علینقی منزوی
- ۱۶۹- » » » » » (جلد سوم قسمت اول) » » » محمد تقی دانش پوره
- ۱۷۰- رساله بود و نمود » » » محمودشاهی
- ۱۷۱- زندگانی شاه عباس اول » » » نصر الله فلسفی
- ۱۷۲- تاریخ یهقی (جلد سوم) » » » تصحیح سید نفیسی
- ۱۷۳- فهرست نشریات ابوعلی سینا بزبان فرانسه » » » » »
- ۱۷۴- تاریخ مصر (جلد اول) تألیف احمد بهمنش
- ۱۷۵- آسیب شناسی آژردگی سیستم ریکولو آلدو کلیال » » دکتر آرمین
- ۱۷۶- نهضت ادبیات فرانسه در دوره رومانتیک » » » مرحوم زریک زاده
- ۱۷۷- فیزیوتراپی (طب عمومی) نگارش دکتر مصباح
- ۱۷۸- خطوط لبه های جذبی (اشه ایکس) » » » زندگی
- ۱۷۹- تاریخ مصر (جلد دوم) » » » احمد بهمنش
- ۱۸۰- سیر فرهنگ در ایران و مغرب زمین » » دکتر صدیق اعلم
- ۱۸۱- فهرست کتب اهدائی آقای مشکوة (جلد سوم قسمت دوم) » » » محمد تقی دانش پوره
- ۱۸۲- اصول فن کتابداری » » » دکتر محسن صبا
- ۱۸۳- رادیو الکترونیک » » » » »
- ۱۸۴- پیوره » » » » »
- ۱۸۵- چهار رساله » » » » »
- ۱۸۶- آسیب شناسی (جلد دوم) » » دکتر آرمین
- ۱۸۷- یادداشت های مرحوم قزوینی فراهم آورده آقای ایرج افشار
- ۱۸۸- استخوان شناسی مقایسه ای (جلد دوم) تألیف دکتر میرباغی
- ۱۸۹- جغرافیای عمومی (جلد اول) » » » مستوفی
- ۱۹۰- بیمارهای واگیر (جلد اول) » » » غلامعلی ینشور
- ۱۹۱- بتن فولادی (جلد اول) » » » مهندس خلیلی

- ۱۹۲- حساب جامع و فاضل
 ۱۹۳- ترجمه مبده و معاد
 ۱۹۴- تاریخ ادبیات روسی
 ۱۹۵- تاریخ تمدن ایران ساسانی
 ۱۹۶- درمان تراخم با الکترو کوآگولاسیون
 ۱۹۷- شیمی و فیزیک (جلد اول)
 ۱۹۸- فیزیولوژی عمومی
 ۱۹۹- داروسازی جالینوسی
 ۲۰۰- علم العلامات نشانه شناسی (جلد دوم)
 ۲۰۱- استخوان شناسی (جلد اول)
 ۲۰۲- پیوره (جلد دوم)
 ۲۰۳- علم النفس ابن سینا و تطبیق آن با روانشناسی جدید
 ۲۰۴- قواعد فقه
 ۲۰۵- تاریخ سیاسی و دیپلوماسی ایران
 ۲۰۶- فهرست مصنفات ابن سینا
 ۲۰۷- مخارج الحروف
 ۲۰۸- عیون الحکمه
 ۲۰۹- شیمی یولوژی
 ۲۱۰- میکروشناسی (جلد دوم)
 ۲۱۱- حشرات زیان آور ایران
 ۲۱۲- هواشناسی
 ۲۱۳- حقوق مدنی
 ۲۱۴- مآخذ قصص و تمثیلات مثنوی
 ۲۱۵- مکانیک استدلالی
 ۲۱۶- ترمودینامیک (جلد دوم)
 ۲۱۷- گروه بندی و انتقال خون
 ۲۱۸- فیزیک ، ترمودینامیک (جلد اول)
 ۲۱۹- روان پزشکی (جلد سوم)
 ۲۲۰- بیماریهای درونی (جلد اول)
 ۲۲۱- حالات عصبانی با نورز
 ۲۲۲- کالبدشناسی توصیفی (۷)
 (دستگاه گوارش)
 ۲۲۳- علم الاجتماع
 ۲۲۴- الهیات
 ۲۲۵- هیدرولیک عمومی
 ۲۲۶- شیمی عمومی معدنی فلزات (جلد اول)
 ۲۲۷- آسیب شناسی آزردهای سوزناک « غده فوق کلیوی »
 ۲۲۸- اصول الصرف
 ۲۲۹- سازمان فرهنگی ایران
 نگارش دکتر مجتهدی
 ترجمه آقای محمودشاهی
 تألیف د سید نفیسی
 > > > >
 > دکتر پرسفور شمس
 > > توسلی
 > > شیانی
 > > مقدم
 > > میثندی نژاد
 > > نعمتاله کیهانی
 > > محمود سیاسی
 > > علی اکبر سیاسی
 > > آقای محمودشاهی
 > > دکتر علی اکبرینا
 > > مهدوی
 تصحیح و ترجمه دکتر پرویز ناتل خانلری
 از ابن سینا - چاپ عکسی
 تألیف دکتر مافی
 > آقایان دکتر سهراب -
 دکتر میردامادی
 > مهندس عباس دواچی
 > دکتر محمد منجی
 > > سید حسن امامی
 نگارش آقای فروزانفر
 > پرسفور فاطمی
 > مهندس بازرگان
 > > دکتر یحیی پویا
 > > روشن
 > > میرسیاسی
 > > میثندی نژاد
 ترجمه د چهارازی
 تألیف دکتر امیراعلم - دکتر حکیم
 دکتر کیهانی - دکتر نجم آبادی - دکتر نیک نفس
 تألیف دکتر مهدوی
 > فاضل تونی
 > مهندس ریاضی
 تألیف دکتر فضل الله شیروانی
 > > آرمن
 > > علی اکبرشاهی
 تألیف دکتر طلی کنی

۲۳۰- فیزیک، ترمودینامیک (جلد دوم)

۲۳۱- راهنمای دانشگاه

۲۳۲- مجموعه اصطلاحات علمی

۲۳۳- بهداشت غذایی بهداشت نسل

۲۳۴- جغرافیای کشاورزی ایران

۲۳۵- ترجمه انتهاییه باتصحیح و مقدمه (۱)

۲۳۶- احتمالات و آمار ریاضی (۲)

۲۳۷- اصول تشریح چوب

۲۳۸- خون شناسی عملی (جلد اول)

۲۳۹- تاریخ ملل قدیم آسیای غربی

۲۴۰- شیمی تجزیه

۲۴۱- دانشگاهها و مدارس عالی آمریکا

۲۴۲- پانزده گفتار

۲۴۳- بیماریهای خون (جلد دوم)

۲۴۴- اقتصاد کشاورزی

۲۴۵- علم علامات (جلد سوم)

۲۴۶- بتن آرمه (۲)

۲۴۷- هندسه دیفرانسیل

۲۴۸- فیزیولوژی گل ورده بندی تک پهلایها

۲۴۹- تاریخ زندگی

۲۵۰- ترجمه انتهاییه باتصحیح و مقدمه (۲)

۲۵۱- حقوق مدنی (۲)

۲۵۲- دفتر دانش و ادب (جزء دوم)

۲۵۳- یادداشتهای قزوینی (جلد دوم ب، ث، ج)

۲۵۴- تفوق و برتری اسپانیا

۲۵۵- تیره شناسی (جلد اول)

۲۵۶- کالبد شناسی توصیفی (۸)

دستگاه ادرار و تناسل - پرده صفاق

۲۵۷- حل مسائل هندسه تحلیلی

۲۵۸- کالبد شناسی توصیفی (حیوانات اهلی مفضل شناسی مقایسه ای)

۲۵۹- اصول ساختمان و محاسبه ماشینهای برق

۲۶۰- بیماریهای خون و لنف (بررسی بالینی و آسیب شناسی)

۲۶۱- سرطان شناسی (جلد اول)

۲۶۲- شکسته بندی (جلد سوم)

۲۶۳- بیماریهای واگیر (جلد دوم)

۲۶۴- انگل شناسی (بندپایان)

۲۶۵- بیماریهای درونی (جلد دوم)

۲۶۶- دامپرووری عمومی (جلد اول)

۲۶۷- فیزیولوژی (جلد دوم)

۲۶۸- شعر فارسی (در عهد شاهرخ)

نگارش دکتر روشن

—

نگارش دکتر فضل الله صدیق

» دکتر تقي بهرامی

» آقای سید محمد سبزواری

» دکتر مهدوی اردبیلی

» مهندس رضا حجازی

» دکتر رحمتیان دکتر شمس

» » بهمنش

» » شیروانی

» د. ضیاء الدین اسمعیل ییکی

» آقای مجتبی مینوی

» دکتر یحیی پویا

» » احمد مومن

» » میمنده نژاد

» آقای مهندس خلیلی

» دکتر بهروز

» » زاهدی

» » هادی هدایتی

» آقای سبزواری

نگارش دکتر امامی

—

» ایرج افشار

» دکتر خانیا بیانی

» » احمد یارسا

تألیف دکتر امیر اعلم - دکتر حکیم - دکتر کیهانی

دکتر نجم آبادی - دکتر نیک نفس

نگارش دکتر علی قی و حدتی

—

» میر بابائی

» مهندس احمد رضوی

» دکتر رحمتیان

» » آرمین

» » امیر کیا

» » بیتشور

» » عزیز رفیعی

» » میمنده نژاد

» » بهرامی

» » علی کاتوزیان

» » یار شاطر

